INVESTBANK
البنك الإستثماري

2013

التقرير السنوي
الحادي والثلاثون

INVESTBANK

البنك الإستثماري

REVOLVING AROUND YOU

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

عسل الغابة

أطلقنا مشروع إجتماعي إقتصادي بالتعاون مع جمعية البيارق سيدات جبة الخيرية ليتم إنتاج العسل الطبيعي من الأزهار البرية في المنطقة، وأنتجنا عبوات سيتم توزيعها قريباً.

التقرير السنوي الحادي والثلاثون

المحتويات

- نبذة عن المسؤولية الإجتماعية
- مجلس الإدارة
- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- إنجازات البنك في العام 2013 وخطة العمل للعام 2014
- توصيات مجلس الإدارة
- نشاطات البنك والبيانات المالية
- أهم المؤشرات المالية
- إيضاحات إضافية
- الأسماء والسير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة و للإدارة العليا
- إقرارات عامة
- إقرارات مجلس الإدارة
- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
- الهيكل التنظيمي للبنك الإستثماري و للشركات التابعة
- إدارة المخاطر و إدارة الإمتثال
- دليل الحاكمية المؤسسية
- البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31/12/2013 مع تقرير مدقق الحسابات المستقل
- مواقع فروع البنك والشركات التابعة

نبذة عن المسؤولية الإجتماعية

إنطلاقاً من رؤيتنا وحرص البنك على تكريس امكانياته للوصول إلى المجتمعات المحيطة به وتقديم خدماته لها، وذلك بالتركيز في مسؤوليته الإجتماعية على المبادرات المميزة والمؤثرة والتي ترتقي بكفاءات الأفراد وبيئتهم ومجتمعاتهم لتحقيق مزيد من النجاح والازدهار ولتعزيز روح الإنتماء وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع.

لذلك فنحن نقوم دوماً بإختيار قنوات جديدة للتواصل مع المجتمعات المحيطة وتقديم الخدمات لها، والعمل على تطبيق التنمية البيئية والاجتماعية وتوظيفها لخدمة المجتمع بشكل أكبر. فعندما نختار مبادراتنا الخاصة بالمسؤولية الإجتماعية نركز على محورين أساسيين هما دعم البيئة وتعزيز روح العمل والإنتاج في المجتمعات الأقل حظاً.

كان العام 2011 محطة نوعية في توجهنا في مجال المسؤولية الإجتماعية، إذ شهدنا انطلاقة شراكة طويلة المدى مع مؤسستين عريقتين ومبادرتين هامتين. الأولى مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة والثانية مع جمعية الشجرة.

ومن خلال شراكتنا مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة وجمعية الكفاح الخيرية، فإننا ندعم الزراعة العضوية في منطقة عجلون وذلك عن طريق دعم وتنمية مهارات المزارعين. بالإضافة إلى ذلك فقد قمنا بتأسيس "سوق الشمس البلدي" الذي يعرض منتجاته العضوية والمنتجات "تحت التحويل" كل يوم جمعة في برية الأردن في منطقة الدوار الأول - جبل عمان. ويعرض في السوق الخضار والفواكة الطازجة وغيرها من مواد التموين مثل زيت الزيتون والحبوب والأعشاب والمربى والعسل ودبس الرمان.

أما المبادرة الثانية فهي تستند على دعم البيئة من خلال تبني وإعادة تأهيل الغابات من أجل ضمان إستدامتها، لذا أسسنا شراكة مع جمعية الشجرة، لنقوم بموجبها بتبني جزء من غابات بيرين التي تقع بين جرش والزرقاء. ولدعم هذه المبادرة، أطلقنا مشروع إجتماعي إقتصادي بالتعاون مع جمعية بيارق سيدات جبة الخيرية. وبموجب هذه المبادرة يتم إنتاج العسل الطبيعي من الأزهار البرية في المنطقة، حيث تقوم سيدات الجمعية باستخلاص العسل الطبيعي "عسل الغابة".

بالإضافة إلى ما سبق، فاننا ندعم الشباب الأقل حظاً وكذلك ندعم التعليم والصحة والفن والثقافة من خلال مجموعة من الشركاء مثل مؤسسة الحسين للسرطان وصندوق الأمان والمتحف الوطني للفنون الجميلة.

نحن نستمد سعادتنا من خلال عملنا الذي يؤثر إيجاباً على مجتمعنا ولذلك حرصنا على أن تكون نسخة التقرير السنوي للعام الحادي والثلاثين ورق معاد تدويره بنسبة 100٪.

تكية أم علي

شاركنا في الحدث البيئي "ساعة الأرض" وذلك بالتعاون مع موظفي البنك وحضور تلاميذنا من صندوق الايتام.

مجلس الإدارة

الرئيس

شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده ويمثلها
السيد بشر محمد عبد الرحيم جردانه

نائب الرئيس

شركة مادبا للاستثمارات المالية ويمثلها
السيد أيمن شفيق فرحان جميعان

الأعضاء

الدكتور محمد خلف محمد التل
الدكتور نبيل هاني جميل القدومي
شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد زياد رؤوف سعد أبو جابر
السيد عبد الرحيم نزار عبد الرحيم جردانه
الدكتور فوتي عيسى فوتي خميس
شركة مستودع الأدوية الأردني ويمثلها السيدة زينة نزار عبدالرحيم جردانه
السيدة وجدان محمد ياسين خليل التلهوني
شركة بنك فلسطين ويمثلها السيد هاشم هاني هاشم الشوا
السيد فهمي بن فائق بن فهمي ابو خضراء

المدير العام

السيد منتصر عزت احمد دوّاس

الزراعة العضوية

إننا ندعم البيئة وتنمية مهارات المزارعين في منطقة عجلون من خلال شراكتنا مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة وذلك بانشاء مبادرة الزراعة العضوية التي تقودها جمعية الكفاح.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام

باسمي وبالنيابة عن مجلس إدارة البنك الاستثماري أتشرف أن أقدم لكم التقرير السنوي الحادي والثلاثين للبنك عن العام 2013، الذي شهدنا خلاله إنجازات متميزة رسخت مكانتنا في القطاع المصرفي وعززت سعينا نحو تحقيق تطلعاتنا الطموحة التي حددناها لأنفسنا على الأمدين المتوسط والبعيد.

الضغوطات على الاقتصاد الوطني

لا يخفى عليكم تأثر النشاط الاقتصادي في المملكة في العام 2013 بعوامل عديدة خارجية وداخلية، فأما الخارجية فتركزت بالضغوطات الناجمة عن الأزمة السورية وتداعياتها على اقتصاد المملكة وبالذات استمرار تدفق اللاجئين، وما سببه ذلك من ضغط على الموارد وفرص العمل في السوق المحلية، حيث راوح النمو الاقتصادي حدود الـ 2.8 بالمئة بالتزامن مع معدل تضخم مرتفع بلغ 5.6 بالمئة.

وأما الداخلية، فاشتملت على أكثر من جانب، حيث أدى العجز الكبير الذي تعاني منه الموازنة الحكومية إلى مزيد من الاستدانة ،وهو ما فاقم مشكلة الدين العام كحجم وكنسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، ما أدى إلى استمرار مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على مصادر التمويل.

إضافة إلى الاستغلال للمنحة الخليجية التي تصب في النفقات الرأسمالية للدولة مع بقاء حجم الإنفاق منها دون مستوى الطموح، كما ارتفع عجز الميزان التجاري كنتيجة رئيسية لانخفاض قيمة صادرات الفوسفات الخام والأسمدة والبوتاس، حتى مع ارتفاع قيمة الصادرات من الأصناف الأخرى.

ومع كل ذلك، وبرغم تراجع الدخل السياحي نتيجة انخفاض أعداد الوفود السياحية إلى الأردن والمنطقة بشكل عام، إلا أن الارتفاع الملحوظ في تحويلات العاملين في الخارج أسهم في تعزيز احتياطيات البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية.

الأداء النقدي صفحة مشرقة في 2013

لقد كان الأداء النقدي في العام 2013 هو الصفحة المشرقة في الاقتصاد الوطني، وهو انعكاس مباشر لحصافة إدارة البنك المركزي الأردني للسياسة النقدية وتظافر جهود البنوك العاملة؛ وقد نجم عن ذلك ارتفاع الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى نحو 12 مليار دولار وهو مستوى مرضٍ جداً بالمقارنة مع مستوى الاحتياطيات الأجنبية في عامي 2012 و2011 وقابلها مثل هذا الرقم تقريباً لدى البنوك العاملة في المملكة، كما حققت كل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفي لمجمل النشاطات الاقتصادية وإجمالي الودائع ارتفاعاً جيداً.

مؤشرات إيجابية واعدة للبنك

واصل البنك الاستثماري في العام 2013 تحقيق نتائج مالية متميزة تعكس تحسن العمليات التشغيلية، إذ ارتفعت أرباحه قبل الضريبة بنسبة 20 بالمئة لتصل إلى 16.3 مليون دينار مقارنة مع 13.6 مليون دينار للعام 2012، كما نمت الارباح الصافية بعد الضريبة بنسبة 6 بالمئة مقارنة مع العام 2012، لتبلغ 12 مليون دينار في العام 2013، كما ارتفعت الموجودات بنسبة 10 بالمئة عن العام السابق بعد ان وصل مجموعها إلى 779 مليون دينار في نهاية 2013، و كذلك زاد حجم صافي التسهيلات المباشرة بنسبة 7 بالمئة عن العام 2012 ليصل إلى 431 مليون دينار، فيما ارتفعت ودائع العملاء والتأمينات النقدية إلى 562 مليون دينار، إلى جانب نمو العائد على حقوق المساهمين ليصل إلى نسبة 8.7 بالمئة.

رسوخ في تحقيق استراتيجية البنك

وعلى صعيد تحقيق أهدافه الاستراتيجية، واصل البنك تحقيق أبرز ما تضمنته استراتيجيته على الأمدين المتوسط والبعيد، من ترسيخ لمكانته المتميزة في مجال خدمة العملاء مفتتحا فرعين جديدين له في موقعين من أبرز المواقع التجارية الاستراتيجية الحيوية ليرفع بذلك عدد فروعة إلى أحد عشر فرعاً، كما عزز من شبكة انتشار أجهزة الصراف الآلي، وواصل تطوير وإطلاق منتجات وخدمات مبتكرة إنفرد بها في السوق المحلية والإقليمية، إلى جانب مواصلة نشاطاته من خلال مجموعة الشركات التابعة له في مجالات الوساطة (من خلال شركة الموارد للوساطة المالية) والتأجير التمويلي (من خلال شركة تمكين) وتمويل سلسلة الإمداد (من خلال شركة الإمداد).

ريادة في الخدمات المصرفية الإلكترونية

واليوم فنحن نعتز بأن نكون في موقع الريادة المتقدمة على صعيد خدمات البنك عبر الانترنت والتي تعد من أبرز المجالات التي نركز عليها في استراتيجيتنا، مستخدمين في ذلك نظام iBank الذي يضاهي أعلى مستويات الخدمة من حيث كفاءة التشغيل والدقة والأمن.

شراكات عالمية لتعزيز الرقابة والتدقيق

لقد انصبت جهود فريق عمل البنك في العام 2013 على تطوير أدوات الرقابة وزيادة فعاليتها وتعزيز مفهوم الحوكمة الرشيدة، حيث عقد من أجل ذلك شراكات مع دور استشارات عالمية لتطبيق أحدث الحلول وتعزيز الاجراءات والأنظمة الرقابية والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

مسؤليتنا الاجتماعية أولوية نعتز بها

وبالتزامن مع مساعينا الدائمة لتقديم خدمات مصرفية متطورة، فقد ظلت جهودنا في خدمة المجتمع ركنا أساسيا من سياستنا الراسخة التي نواصل تعزيزها من خلال تعميق مبادراتنا القائمة والحرص على استدامتها وإطلاق المزيد والجديد منها لتحقيق غايتنا الأساسية من ورائها، وبالذات بناء قدرات الأفراد وتطوير بيئاتهم و الارتقاء بمجتمعاتهم، لتحقيق المزيد من النجاح والإزدهار لهم بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام.

ولأجل ذلك عقدنا شراكات استراتيجية مع أبرز مؤسسات المجتمع المدني لدعم قطاعات الشباب والتنمية والفن والصحة والبيئة.

فريق متميز

إن الجهود المميزة والمخلصة لإدارة البنك وفريق العاملين وثقة المساهمين والعملاء كان لها الدور الرئيس في ما حققه البنك من نتائج ايجابية مشرفة وواعدة في العام 2013، وهو ما نعزو إليه استشرافنا المزيد من النجاحات في العام 2014 والأعوام المقبلة، ونحن نواصل مسيرة النجاح نحو المزيد من الإنجازات بعون الله.

مع تمنياتنا للجميع بدوام التوفيق...

بشر محمد جردانه
رئيس مجلس الإدارة

التقرير السنوي الحادي والثلاثون لعام 2013

حضرات السادة المساهمين الكرام ...

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لكم التقرير السنوي الحادي والثلاثين للبنك والذي يشمل أهم الإنجازات والنشاطات التي شهدها خلال عام 2013، بالإضافة إلى البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات للسنة المنتهية في31/12/2013، منوها بما حققه البنك وبالذات فيما يتعلق بالأداء المالي له في هذا العام المصرفي الاستثنائي.

الإنجازات المالية

الأرباح

حقق البنك في عام 2013 أرباحا صافية بلغت 11.9 مليون دينار مقابل أرباح صافية بلغت 11.3 مليون دينار في عام 2012، في حين بلغت الأرباح قبل الضرائب 16.3 مليون دينار، وبلغ الاقتطاع الضريبي 4.3 مليون دينار، وفي جميع الأحوال فإنه يتم التعامل مع الأرباح من خلال آليات عمل تكفل تحسينها وزيادتها بما يضمن تعزيز ملاءة البنك المالية وزيادة رأسماله وتعظيم عائد مساهميه.

إجمالي الدخل

بلغ إجمالي دخل البنك في عام 2013 ما قيمته 34.4 مليون دينار مقارنة بقيمته في العام 2012 والبالغة 42.1 مليون دينار، حيث شكلت الإيرادات من الفوائد والعمولات ما نسبته 85٪ من إجمالي الدخل للعام 2013.

الميزانية

ارتفع مجموع الميزانية العامة للبنك في عام 2013 الى 779 مليون دينار، مقابل 709 مليون دينار في نهاية عام 2012 و بنسبة نمو 10% حيث بلغ حجم التسهيلات المباشرة 469 مليون دينار (431 مليون دينار بالصافي) مقابل 446 مليون دينار (404 مليون دينار بالصافي) في عام 2012، في حين ارتفع حجم الودائع لدى البنك المركزي الأردني والبنوك المحلية والخارجية بنسبة 18%، وفيما يلي استعراض للتغيرات على البنود الرئيسية للبيانات المالية:

البيان	لأقرب مليون دينار	
	عام 2013	عام 2012
إجمالي الدخل	34.426	42.145
صافي ايرادات الفوائد والعمولات	29.263	31.297
صافي الربح قبل الضرائب	16.264	13.589
الربح للسنة	11.931	11.252
ودائع العملاء	517.866	458.082
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	468.907	445.998
صافي محفظة البنك من الأسهم	15.362	18.592
حجم الكفالات الصادرة	36.943	21.243
حجم الاعتمادات وبوالص التحصيل	211.336	187.924

بيانات هامة

إن العرض المقدم هو للميزانية الموحدة بين البنك وشركة الموارد للوساطة المالية وشركة تمكين للتأجير التمويلي و شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الامداد وشركة الأردنية للتخصيم (لم تمارس نشاطها بعد).

* كفاية راس المال

حافظ البنك على نسبة مرتفعة لكفاية راس المال كما في نهاية عام 2013 وصلت إلى 15.3% في حين أن النسبة المقررة من البنك المركزي هي 12% و من لجنة بازل 8% .

* محفظة التسهيلات

ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة الإجمالية لدى البنك في نهاية عام 2013 لتصل الى 469 مليون دينار (431 مليون دينار بالصافي) حيث توزعت هذه المحفظة على مختلف القطاعات كالتجارة العامة ، الإنشاءات ، الصناعة ، تمويل العقارات، وعمليات الأسهم بالإضافة إلى القروض الشخصية ، قروض الإسكان ، تمويل المركبات وتمويل التجارة الخارجية وقد روعي فيها تغطية احتياجات العملاء والاقتصاد الوطني من جهة، والتأكد من انسجامها مع المعايير المصرفية المستندة الى الجدارة الائتمانيه من جهة ثانية.

* التصنيف الائتماني

ثبتت مؤسسة Capital Intelligence تصنيف البنك: Financial Strength :BB+ / Outlook:Stable، وهو تثبيت يؤكد استقرار البنك وقدرته على الاستمرار بعمله المصرفي رغم كل الظروف الصعبة التي خبرناها جميعا.

* الحاكمية المؤسسية

قام مجلس الإدارة ووفقاً لمسؤولياته بتشكيل اللجان التي تتطلبها الحاكمية المؤسسية بموجب دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني ، حيث استمرت هذه اللجان بالقيام بالمهام والواجبات المناطة بها وفقاً لسياسة الحاكمية المؤسسية وهي :

- لجنة الحاكمية المؤسسية.
- لجنة التدقيق والامتثال.
- لجنة إدارة المخاطر.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.

بالإضافة إلى اللجان الدائمه التالية :

- اللجنة العليا للتسهيلات.
- لجنة الاستثمار.

* سياسة الحاكمية المؤسسية

تم إقرار سياسة الحاكمية المؤسسية للبنك ونظام مجلس الإدارة ونظام لجنة الترشيحات والمكافآت وفقا لدليل الحاكمية المؤسسية ، وقد تم تعديل سياسة الحاكمية المؤسسية وفقا لقواعد حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق المالية.

* مكافحة غسل الأموال

تقوم ادارة الامتثال في البنك بالرقابة الحثيثة على جميع العمليات المصرفية التي تجري في البنك وبشكل يومي وذلك لتفادي أية مخاطر قد تنشأ من أية عمليات مشبوهة وغير قانونية وذلك من منطلق الحرص على سمعة البنك ومصلحة جميع العملاء ووقف اية عمليات قد يكون لها صلة بغسل الأموال أو تمويل الارهاب.

وقد تم تطوير نظام التقارير (OBI) المرتبط بالنظام البنكي لتزويد إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال بجميع التقارير والمعلومات المطلوبة للرقابة على الحركات والعمليات التي تتم في فروع واقسام البنك أولاً بأول.

و في اطار ذلك فقد قام البنك بشراء وتطبيق نظام آلي خاص بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب وتم ربطه على النظام البنكي ليعزز الرقابة على جميع العمليات التي تجري في البنك بما يسمح بكشف أية عمليات مشبوهة أو غير اعتيادية على حسابات العملاء.

وفي هذه الأثناء تقوم إدارة الامتثال ومكافحة غسل الاموال كذلك بمراقبة نظام السويفت (SWIFT) في البنك للتأكد من عدم وجود تعامل مع اشخاص مدرجين على القوائم السوداء مثل: OFAC, UN, EU,BOE .

* حقوق المساهمين

اصبح رأسمال البنك المصرح به و المدفوع 100 مليون دينار /سهم في 31/3/2012 وذلك بعد بيع الاسهم غير المكتتب بها (حسب تعليمات التعامل بحقوق الاكتتاب) في بورصة عمان ، و بذلك يكون البنك قد استوفى متطلبات البنك المركزي الإردني بهذا الخصوص.

* الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي للبنك كما في 31/12/2013 مبلغ 24,022,167 دينار.

الوضع التنافسي للبنك

يعمل البنك على تحسين وضعه التنافسي ضمن إطار الجهاز المصرفي، مع حرصه على استقطاب الودائع التي تتميز بالاستقرار، ومنح التسهيلات وفق المعايير الائتمانية الآمنة، حيث بلغت حصة البنك من السوق المصرفي المحلي كما يلي: ودائع العملاء 1.9% ، إجمالي التسهيلات 2.3%.

إنجازات البنك في العام 2013 وخطة العمل للعام 2014

واصل البنك الاستثماري في العام 2013 مسيرته الناجحة وفقا لخطته الإستراتيجية للأعوام 2012-2014 محققا إنجازات ملموسة أسفرت عن تحقيق إرتفاع في أرباحه الصافية بعد الضريبة لتصل الى 11.9 مليون دينار أردني مقارنة مع 11.3 مليون دينار أردني في العام 2012 وتحقيق نمو متصاعد في نسبة العائد على حقوق الملكية لتصل الى 8.7 % مقارنة مع 8.4 % في العام 2012 مما يعتبر مؤشرا على أن البنك يسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق أهدافه متوسطة وبعيدة المدى من خلال الإدارة الفاعلة لكافة أنشطة البنك وخططه بما يخدم ويحقق تطلعات وتوقعات المساهمين.

وقد ركز البنك الإستثماري جهوده خلال العام 2013 على المحاور الرئيسية التي حددها مسبقا للوصول الى أهدافه والتي تتمثل بالتالي:

محور الإئتمان ومعالجة الإئتمان، إذ استمر البنك بتطوير السياسات الائتمانية له ولشركاته التابعة لتتماشى وأفضل الممارسات في العمل المصرفي وبما يحمي حقوق البنك وعملائه على حد سواء ويوفر المرونة والسرعة في اتخاذ وتنفيذ القرارات الإئتمانية بما يرفع مستوى رضا العملاء.

محور نموذج العمل، استمر البنك على نهجه فيما يتعلق بتوسيع أعماله ونشاطاته في كافة قطاعات الأعمال (قطاع الشركات الكبرى والتجارية والمتوسطة والصغيرة) وقطاع الأفراد (Upper Retail & PRIME)، كما قام البنك بإعادة هيكلة الخدمات الإستثمارية كخطوة مهمة نحو تعزيز نشاطاته في الذراع الإستثماري على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

محور تكنولوجيا المعلومات، عمل البنك في العام 2013 على رفع كفاءة النظام المصرفي الرئيسي (Flex Cube) واستمر بتطوير خدماته البنكية الإلكترونية (iBank) وبما يضاهي أرقى وأعلى المستويات من حيث الخدمات المقدمة بأعلى درجات الدقة وأكثرها أمانا لحماية العملاء والبنك من اي انتهاكات، علما بانه في بداية العام 2014 تم العمل على توفير هذه الخدمة (iBank) لعملاء الشركات من كافة القطاعات.

محور الخدمات المصرفية للأفراد وقنوات الاتصال، قام البنك خلال العام 2013 بفتح فرعين جديدين أحدهما في أبراج إعمار والآخر في عبدون و بذلك اصبح عدد فروع البنك في المملكة احد عشر فرعاً، ويتم العمل حاليا على اختيار مواقع جديدة في

الأماكن التي يوجد فيها تركز عالي لعملائنا المستهدفين.

كبار العملاء. تم التوسع في خدمة كبار العملاء (PRIME) وذلك بافتتاح مكاتب خاصة في فرع إعمار بالاضافة الى مركزها في مقر البنك الرئيسي في الشميساني والذي يعمل على توفير خدمات بنكية خاصة بكبار العملاء بالإضافة الى الخدمات الاستثمارية من خلال مدراء علاقات مؤهلين للتعامل مع الاحتياجات المختلفة والمستجدة لكبار العملاء.

الخدمة الهاتفية. وادراكا منا بأن وقت العميل ثمين، فقد قام البنك بإنشاء مركز الخدمة الهاتفية وفق أعلى المعايير التقنية لتلبية احتياجات العملاء المصرفية، والتي تمكنهم من إجراء العديد من العمليات المصرفية من الساعة 8 صباحاً وحتى الساعة 12 منتصف الليل على مدار 7 أيام في الأسبوع من خلال موظفين مؤهلين للإجابة على كافة الاستفسارات بسرعة وكفاءة عالية.

الصراف الالي. حيث تستخدم أنظمة تقنية ذات كفاءة عالية تمكن عملائنا الاستفادة من الخدمات التي توفرها أجهزة الصراف الآلي بما يلبي رغباتهم وتطلعاتهم.

تطوير المنتجات. حيث استمر البنك بتطوير واطلاق منتجات لا مثيل لها في السوق المحلي والإقليمي (iSaver 1, Tip Your Kid) والتي لاقت رواجا واستحسانا من قبل العملاء بالإضافة الى المنتجات الاخرى القائمة. وبهدف ترويج هذه المنتجات بالإضافة الى المنتجات الأخرى في البنك، فقد تم بناء فريق للبيع المباشر وتم تفعيل دور الفروع كقنوات للبيع (وذلك من خلال مركزة العمليات بحيث يتم تفريغ موظفي الفروع لخدمة العملاء والبيع، بالإضافة إلى تنمية مهارات البيع لدى موظفي الفروع).

محور إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والإمتثال. عمل البنك على رفد هذه الدوائر بالكفاءات وباشر خلال العام 2013 بتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية CSR والذي يعتبر من الأنظمة المهمة لتحديد وإدارة مخاطر التشغيل في البنك ويسهم بزيادة فاعلية أنشطة التدقيق الداخلي باعتماده منهجية التدقيق المستند الى المخاطر.

محور صورة البنك وهويته المؤسسية الجديدة. عمل البنك على تعزيز صورته ضمن فئات العملاء الحاليين و المستهدفين من خلال تطبيق سياسة تسويق وحملات تسويقية موجهة تهدف الى تعريف العملاء الحاليين والمستهدفين بالبنك الإستثماري والخدمات والمنتجات المتوفرة لديه. كما عمل البنك على تطوير موقعه الإلكتروني وزيادة قنوات التواصل مع العملاء لاستلام أي آراء ومقترحات ومعالجة أي عوائق أو تحديات يواجهونها في تعاملاتهم مع البنك لإتخاذ الإجراءات الضرورية/التصحيحية/ التطويرية اللازمة للإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء.

المسؤولية الاجتماعية. قام البنك باعتماد سياسة للمسؤولية الإجتماعية CSR والتي حدد فيها اهتماماته لخدمة مجتمعه المحلي في مجال البيئة حيث قام بعمل عدة برامج ومبادرات مع جهات مختلفة لهذا الغرض.

محور الموارد البشرية. يركز البنك على الاستثمار بالعنصر الأهم ألا وهو العنصر البشري لضمان الارتقاء والتميز بمستوى الخدمات المقدمة. إذ إنصب تركيز البنك على استقطاب والحفاظ على موظفيه الأكفاء وتنمية مهاراتهم ليكونوا قادرين على النهوض بالبنك ودعم مسيرته. وقد تم التعاقد في العام 2013 مع جهات خارجية لوضع ومراجعة أنظمة الموارد البشرية المختلفة بالإضافة الى تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الخدمات المصرفية للأفراد لايفادهم الى دورات تدريبية تلبي احتياجاتهم واحتياجات البنك معا. وسيتم العمل في العام 2014 على وضع خطط الإحلال والتعاقب الوظيفي وعلى كافة المستويات الإدارية.

محور الشركات التابعة. يهدف البنك الى توسيع نشاطاته من خلال مجموعة من الشركات التابعة في مجالات متخصصة بما يمكنه من تقديم منظومة خدمات شاملة ومتكاملة (تلبي الإحتياجات القائمة والمستجدة) لفئات العملاء الحاليين والمستهدفين. وسيعمل البنك على تطوير أعمال الشركات التابعة في مجال الوساطة والتأجير التمويلي وتمويل سلسلة الإمداد بالإضافة الى إنشاء شركتين جديدتين في مجال الخدمات المالية للوصول الى خمس شركات تابعة.

وللاستمرار بالمضي قدما في تحقيق المحاور الاستراتيجية المذكورة، يلتزم البنك بالعمل المتواصل على تطوير الخطط الاستراتيجية و البرامج والمبادرات المختلفة لتحقيق الاهداف الموضوعة وتعديلها وتحديثها باستمرار في ضوء تعليمات الجهات الرقابية الناظمة لأعمال البنك و التأثيرات الاقتصادية وغيرها من المستجدات والتي من شأنها أن توثر على اعمال البنك وتوجهاته الاستراتيجية. كما يقوم البنك باستمرار بمراجعة و تطوير الهيكل التنظيمي و السياسات المصرفية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والتي تعتبر الإطار والأساس الذي يعتمد عليه البنك في تحقيق اهدافه الاستراتيجية بأفضل السبل .

توصيات
مجلس الإدارة

بناءاً على ما تقدم يوصي مجلس الإدارة للسادة المساهمين بما يلي:

1- المصادقة على البيانات المالية للبنك عن العام 2013 و إبراء ذمة مجلس الإدارة عن تلك المدة.
2- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ارباح على المساهمين بمبلغ 7 مليون دينار (سبعة ملايين دينار) اي بنسبة 7% من راس المال .
3- انتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية 2014.

ويتقدم مجلس الإدارة بالشكر الجزيل إلى السادة المساهمين و جميع المتعاملين مع البنك على حسن ثقتهم, ولطف دعمهم, و مؤازرتهم له, و بالشكر لجميع الموظفين لجهودهم المخلصة التي ساهمت بشكل فعال في تحقيق النجاح المستمر للبنك.

والله الموفق،،

سوق الشمس البلدي

قمنا بتأسيس "سوق الشمس البلدي" بالتعاون مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة لعرض وبيع المنتجات العضوية، وقمنا بعرض عبوات من زيت الزيتون الطبيعي والزعتر.

نشاطات البنك والبيانات المالية

مع أن العام 2013 اتسم بعدم الوضوح في المسيرة الاقتصادية خاصة مع بقاء معدل النمو الاقتصادي ضمن حدود تقل عن 3% تقريبا. بالتزامن مع ارتفاع وزيادة حجم المديونية العامة نتيجة لاستمرار العجز في الموازنة. إلا أن البنك الاستثماري قد استطاع تكريس مسيرته الناجحة التي تعبر عنها البيانات المالية المختلفة. وهو يرسم خطاه الواثقة مستندا إلى تراكم الخبرات وتنوعها وتعدد الخدمات والمنتجات التي يقدمها والتحديث والتطوير المستمر في أنظمته وعملياته. ما ساهم بزيادة فعالية أدائه والارتقاء بنتائج أعماله.

أولا : مصادر الأموال

1. الودائع

بلغت ودائع العملاء لدى البنك 518 مليون دينار منها 87 مليون دينار بالعملة الأجنبية في نهاية عام 2013 مقابل 458 مليون دينار منها 106 مليون دينار بالعملة الأجنبية في عام 2012 ويركز البنك على ودائع العملاء كأهم مصدر من مصادر التمويل وخاصة ذات الكلف المنخفضة مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات البنك لتمويل نشاطاته .وذلك كما يعكسها كل من الجدول رقم (1)والذي يشير الى مصادر الاموال والجدول رقم (2) والذي يظهر النمو في حجم ودائع العملاء بالدينار وبالعملة الاجنبية لعام 2013 بالمقارنة مع عام 2012 وكما يلي :

جدول رقم (1)

والذي يشير الى مصادر الاموال

البيان	لأقرب مليون دينار			
	عام 2013		عام 2012	
ودائع العملاء	%85	518	%87	458
ودائع البنوك	%8	47	%3	11
التأمينات النقدية	%7	44	%10	56
المجموع	**%100**	**609**	**%100**	**525**

رسم توضيحي لمصادر الاموال لعام 2013

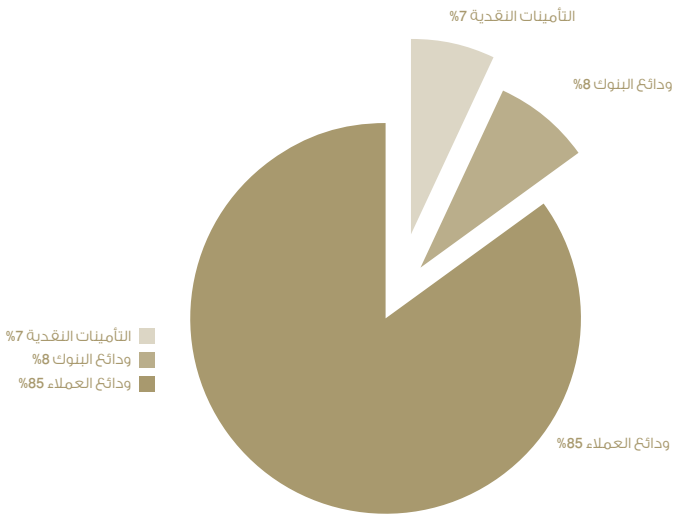

جدول رقم (2)

البيان	عام 2013	عام 2012
ودائع العملاء دينار أردني	431	352
ودائع العملاء عملة أجنبية	87	106
المجموع	518	458

2. زيادة حقوق المساهمين:

زادت حقوق المساهمين في نهاية عام 2013 لتصل الى 139 مليون دينار مقابل 135 مليون دينار في نهاية عام 2012 بنسبة نمو 3%

ثانيا : استخدامات الاموال

يبين الجدول رقم (3) كيفية توزيع استخدامات الأموال التي نمت في العام 2013 عن العام 2012 بنسبة 9% وفق استخداماتها المختلفة وحصة كل بند منها كما يلي:

جدول رقم (3)

البيان	لأقرب مليون دينار			
	عام 2013		عام 2012	
أرصدة و ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	%9	67	%10	71
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	%10	73	%7	48
إجمالي التسهيلات الإئتمانية	%62	469	%64	446
محفظة الموجودات المالية	%19	146	%18	127
المجموع	%100	755	%100	692

الرسم التوضيحي لإدارة الموجودات لعام 2013

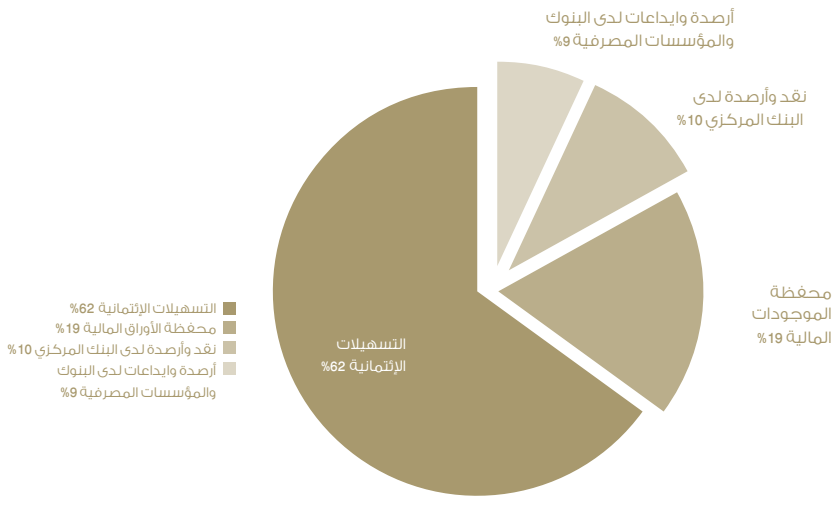

نعرض تفاصيل استخدامات بعض البنود المشار إليها سابقاً، كما يلي :

1- الاستثمار في محفظة الموجودات المالية

وظف البنك استثمارات في مجال الأسهم والسندات في عام 2013 بلغ حجمها 146 مليون دينار، موزعة على الأسهم بمبلغ 15 مليون دينار، وعلى السندات بمبلغ 131 مليون دينار، وذلك كما يعرضها الجدول رقم (4) الذي يبين حجم تلك الاستثمارات في نهاية عام 2013 مقارنه مع نهاية عام 2012 :

جدول رقم (4)

البيان	لأقرب مليون	
	عام 2013	عام 2012
الموجودات المالية / الأسهم	15	19
الموجودات المالية /السندات	131	108
المجموع	146	127

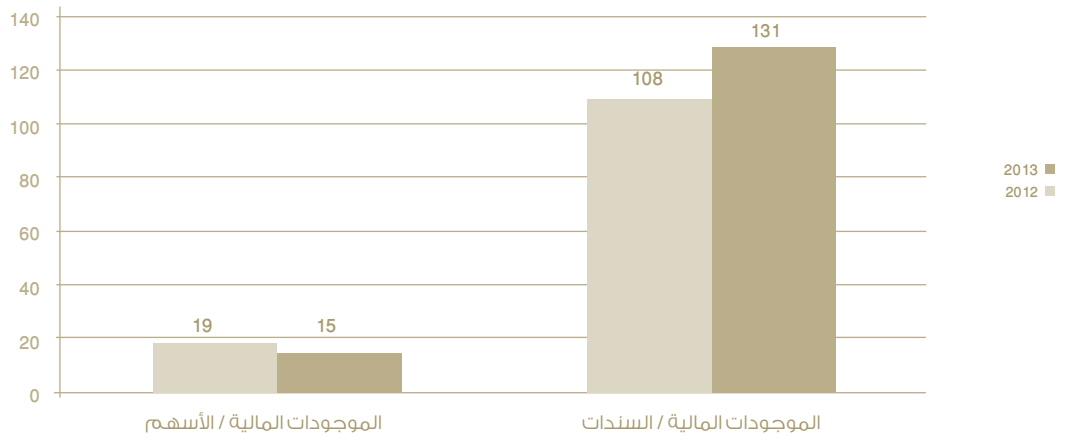

2- التسهيلات الائتمانية

استمر البنك في العام 2013 باتباع سياسة المنح المدروس للتسهيلات وفق المعايير المصرفية والجدارة الائتمانية، وذلك على قاعدة تمحيص طلبات العملاء وإخضاعها للتعليمات والسياسات المعتمدة سواءً تعلق الأمر بالتسهيلات المباشرة أو غير المباشرة ، وذلك كما يلي :

أ) التسهيلات المباشرة:

مع أن البنك استمر في العام 2013 بالتركيز على برامج التمويل المختلفة وبرامج القروض الشخصية والبطاقات الائتمانية وقروض الإسكان وغيرها وضاعف جهوده أيضا باتجاه الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل عمليات التجارة الخارجية وتمويل المشاريع في القطاعات المختلفة، إلا أنه ظل يتبع سياسة مدروسة ومتأنية قبل منح تلك التسهيلات تجنباً للمخاطر الإئتمانية، وللمحافظة على مصالح العملاء أنفسهم والمساهمين في المقام الأول. ورغم ذلك فقد أظهرت نتائج البنك لعام 2013 ارتفاعا في إجمالي حجم محفظة التسهيلات الإئتمانية لتصل 469 مليون دينار مقابل 446 مليون دينار في عام 2012 و بنسبة نمو بلغت 5%.

ب) التسهيلات غير المباشرة:

إدراكا من البنك لأهمية تمويل عمليات التجارة الخارجية (اعتمادات مستندية ، بوالص تحصيل ، كفالات) باعتبارها الرديف الثاني لاستخدامات الأموال،وتأكيدا على دوره بتمويل قطاع عمليات التجارة الخارجية على مستوى المملكة ، فقد تابع البنك

تقديم التسهيلات لهذا القطاع آخذاً بالاعتبار المخاطر القائمه والتي استدعت دراسة ومراجعة كل طلب تسهيلات بشكل دقيق،حيث بلغ حجم التسهيلات المقدمة لهذا القطاع من قبل البنك في العام 2013 حوالي 248 مليون دينار مقابل 209 مليون دينار في عام 2012 ، كما يبين ذلك الجدول رقم (5) :

جدول رقم (5)

البيـــــان	لأقرب مليون دينار	
	عام 2013	عام 2012
الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل	211.336	187.924
الكفالات	36.943	21.243
المجمـــوع	**248.279**	**209.167**

ثالثا: بيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق المساهمين

أ- بيان الدخل

بلغ اجمالي الدخل خلال عام 2013 حوالي 34.4 مليون دينار و الأرباح الصافية بعد الضريبة حوالي 11.9 مليون دينار. ويبين الجدول رقم (6) التالي اهم بنود الايرادات والنفقات المتحققه لعامي 2013 و 2012 .

جدول رقم (6)

البيان	لأقرب مليون دينار			
	عام 2013	النسبة	عام 2012	النسبة
مجموع الإيرادات	**58.948**	**%100**	**61.358**	**%100**
الفوائد الدائنة	48.185	%82	45.587	%74
صافي العمولات	5.600	%10	4.922	%8
أرباح موجودات مالية	1.347	%2	0.709	%1
فروقات العملة وأخرى	3.816	%6	10.139	%17
مجموع النفقات	**42.685**	**%100**	**47.769**	**%100**
الفوائد المدينة	24.522	%57	19.213	%40
مصاريف إدارية وعمومية واستهلاكات	17.319	%41	15.542	%33
مخصص الديون ومخصصات مختلفة	0.844	%2	13.015	%27
صافي الأرباح قبل الضريبة	**16.264**		**13.589**	
ضريبة الدخـــل	**4.333**		**2.337**	
صافي الأرباح بعد الضريبة	**11.931**		**11.252**	

ب- بيان التغيرات في حقوق المساهمين

- الأرباح

بلغ مجموع الأرباح القابلة للتوزيع في عام 2013 ما مجموعه 7.5 مليون دينار، مع الإشارة إلى أنه ومن أصل أرباح سنة 2013 والارباح المدورة والبالغة 15.7 مليون دينار، فإن مبلغ 4.4 مليون دينار مقيد التصرف به بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة، إضافة إلى مبلغ 1.3 مليون دينار لا يمكن التصرف به أيضا والذي يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، ومبلغ 2.5 مليون دينار مقيّد التصرف به بناءً على طلب البنك المركزي الأردني يمثل المتبقي من الأرصدة العائدة لعمليات غير نظامية، ومبلغ 0.1 مليون دينار لا يمكن التصرف به والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ويمثل الجدول رقم (7) الحركة على الأرباح المدورة:

جدول رقم (7)

البيـــــان	لأقرب مليون دينار	
	عام 2013	عام 2012
الرصيد في بداية السنة	14.3	13.1
الربح للسنة	11.9	11.2
المحول إلى (من) الاحتياطيات	(2.1)	(2)
أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	(0.4)	(0.1)
أرباح موزعة	(8.0)	(8.0)
الرصيد (الارباح المدورة في نهاية السنة)	**15.7**	**14.3**

- حقوق المساهمين

واصل مجموع حقوق المساهمين ارتفاعه في نهاية عام 2013 ليصل إلى 139 مليون دينار أردني مقابل 135 مليون دينار أردني في عام 2012 ، بزيادة نسبتها 3% ويظهر الجدول رقم (8) مجموع حقوق المساهمين لعامي 2013 و2012 كما يلي:

جدول رقم (8)

البيان	لأقرب مليون دينار	
	عام 2013	عام 2012
رأس المال المدفوع	100	100
الاحتياطي القانوني	17.7	16.1
أحتياطي مخاطر مصرفية عامة	4.2	3.8
إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي	1.1	0.3
أرباح مدورة	15.7	14.3
المجموع	**138.7**	**134.5**

أهم المؤشرات المالية

تظهر المؤشرات المالية التاريخية للبنك على مدار السنوات من 2009 وحتى 2013 الارتفاع المستمر في كل من حقوق المساهمين بحوالي 49% ، ورأس المال المدفوع بنسبة 43%، ومجموع الموجودات بنسبة 17% ، وودائع العملاء بنسبة 8% ، والقروض والتسهيلات الممنوحه بنسبة 49%، وإجمالي الدخل بنسبة 61% ، والأرباح بعد الضريبة بنسبة 65% وهو ما يعكس حجم النشاط المصرفي المتزايد للبنك واستمرار اتجاهه التصاعدي المقرون بتثبيت دعائمه على أسس راسخة. الأمر الذي يجد له تجسيداً بنسب النمو والبيانات المالية التي يعبر عنها ويستعرضها الجدول رقم(9):-

جدول رقم (9)

أهم المؤشرات المالية

البيان	لأقرب مليون دينار				
	2009	2010	2011	2012	2013
أ- النمو					
مجموع حقوق المساهمين	93.249	107.421	131.422	134.509	138.754
رأس المال المدفوع	70.000	77.500	85.250	100.000	100.000
دفعات على حساب زيادة راس المال	-	-	14.117	-	-
مجموع الموجودات	666.715	677.217	691.772	708.514	778.923
ودائع العملاء	477.606	449.296	469.627	458.082	517.866
القروض و التسهيلات الممنوحة	315.277	373.816	386.577	445.998	468.907
ب- الربحية					
أجمالي الدخل	21.423	34.889	36.492	42.145	34.426
الربح للسنة (بعد الضريبة)	7.238	10.887	9.596	11.252	11.931
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين	-	-	8.000	8.000	*7.000
نسبة التوزيع النقدي	-	-	0.080	0.080	0.070
حصة السهم الواحد من صافي الأرباح	99 فلسا	141 فلسا	112 فلسا	113 فلسا	119 فلسا
العائد على معدل الموجودات	%1.1	%1.6	%1.4	%1.6	%1.6
العائد على معدل حقوق المساهمين	%8.1	%10.9	%8.0	%8.4	%8.7
ج- القيمة السوقية للسهم (دينار)	1.50	1.61	1.34	1.18	1.20

* قرر مجلس الإدارة التوصية للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع 7 مليون دينار عن عام 2013 أي ما يعادل 7٪ من رأس المال وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

توزيع أسهم مجانية

استمر البنك بتوزيع الأسهم المجانية على المساهمين ضمن إطار سعيه لزيادة رأس مال البنك،وبما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي ويسهم بترسيخ دعائم المتانة المالية فيه، وبمعدل 8.250 مليون سهم سنويا على امتداد السنوات 2006 وحتى 2010 وذلك كما يظهره الجدول رقم(10):

الجدول رقم (10)

عام	نسبة/ راس المال	سهم
2006	%25	11,000,000
2007	%11.50	6,325,000
2008	%14.15	8,675,000
2009	%10.74	7,500,000
2010	%10.00	7,750,000

الربح للسنة

يشير الرسم البياني إلى الأرباح السنوية بعد الضريبة من عام 2009 إلى عام 2013

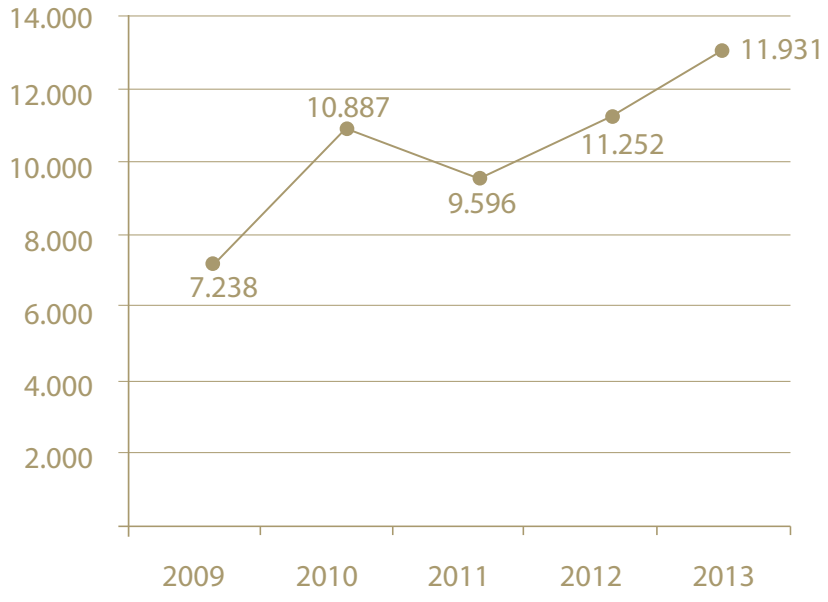

إيضاحات إضافية

الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا وأقاربهم والشركات المسيطر عليها لعامي 2013 و 2012.

أ) عدد الاوراق المالية المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة

عام 2013					عام 2012
الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم	المجموع	المجموع
شركة عبد الرحيم جردانه واولاده وبمثلها	رئيس المجلس	الاردنية	185,581	185,581	185,581
السيد بشر محمد عبد الرحيم جردانه		الاردنية	—		
شركة مادبا للاستثمارات المالية و يمثلها السيد ايمن شفيق فرحان جميعان	نائب الرئيس	الاردنية الاردنية	38,138 57,561	95,699	115,699
الدكتور محمد خلـــــــف محمد التل	عضو	الاردنية	1,259,871	1,259,871	1,117,539
الدكتور نبيل هاني جميل القدومي	عضو	الكويتية	2,153,936	2,153,936	2,153,936
شركة رؤوف ابو جابر واولاده وبمثلها	عضو	الاردنية	9,088	9,188	9,088
السيد زياد رؤوف سعد أبو جابر		الاردنية	100	_	
شركة مستودع الادوية الاردني و يمثلها	عضو	الاردنية	1,009,479	5,972,345	5,972,345
السيدة زينة نزار عبدالرحيم جردانه	عضو	الاردنية	4,962,866		
السيد عبد الرحيم نزار عبد الرحيم جردانه	عضو	الاردنية	8,431,216	8,431,216	8,431,216
الدكتور فوتي عيسى فوتي خميس	عضو	الاردنية	83,687	83,687	83,687
السيدة وجدان محمد ياسين خليل التلهوني	عضو	الاردنية	889,561	889,561	889,561
فهمي بن فائق بن فهمي ابو خضراء	عضو	السعودية	2,057,234	2,057,234	2,027,055
شركة بنك فلسطين و يمثلها السيد هاشم هاني هاشم الشوا	عضو	الفلسطينية الاردنية	9,420,627	9,420,627	8,338,098

ب- عدد الاوراق المالية المملوكة لأقارب اعضاء مجلس الادارة (الزوجة والاولاد القصر)

الرقم	الاسم	المنصب	الصلة	الجنسية	عدد الاسهم	
					2013	2012
	السيد ايمن شفيق فرحان جميعان /	نائب رئيس مجلس الادارة		الاردنية		
	نهلة توفيق جريس كرادشه		زوجة	الاردنية	4,236	4,236
	شفيق ايمن شفيق جميعان		ابن	الاردنية	4,236	4,236
	زيد ايمن شفيق جميعان		ابن	الاردنية	4,236	4,236
2	عبدالرحيم نزار عبدالرحيم جردانه	عضو				
	نزار عبدالرحيم نزار جردانه		ابن	الاردنية	1,070	1,070
	دارة عبدالرحيم نزار جردانه		ابنة	الاردنية	1,070	1,070
	روان عبدالرحيم نزار جردانه		ابنة	الاردنية	2,140	2,140
3	وجدان محمد ياسين خليل التلهوني	عضو		الاردنية		
	بسام خليل عبدالرحيم الساكت		زوج	الاردنية	123,719	123,719

ج- عدد الاسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل اعضاء مجلس الادارة واقاربهم

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	تصنيف الشركة	الجنسية	2013 عدد الاسهم المملوكة للشركة المسيطر عليها
بشر محمد عبد الرحيم جردانه	رئيس المجلس	شركة المشرق للخدمات العقارية	مساهمة خاصة	الاردنية	329,141
		شركة ارابتك جردانه فلسطين	مساهمة خاصة	الفلسطينية	33,331
ايمن شفيق فرحان جميعان	نائب الرئيس	شركة مادبا للاستثمارات المالية	مساهمة خاصة	الاردنية	38,138

د- عدد الاوراق المالية المملوكة من قبل اشخاص الادارة العليا / التنفيذية

لا يوجد اوراق مالية مملوكة من قبل اشخاص الادارة العليا /التنفيذية

هـ - عدد الاوراق المالية المملوكة لاقارب اشخاص الادارة العليا /التنفيذية (الزوجة و الاولاد القصر)

لا يوجد اوراق مالية مملوكة لاقارب اشخاص الادارة العليا /التنفيذية

و - عدد الاوراق المالية المملوكة للشركات المسيطر عليها من قبل اشخاص الادارة العليا واقاربهم

لايوجد اوراق مالية مملوكة لشركات مسيطر عليها من قبل اشخاص الادارة العليا و اقاربهم

ز – اسماء كبار مالكي الاسهم و عدد الاسهم المملوكة لكل منهم مقارنه مع السنة السابقة

الرقم	الاسم	عام 2013		2012	
		عدد الاسهم	نسبة المساهمة	عدد الاسهم	نسبة المساهمة
1	ايهاب شفيق فرحان جميعان	11,880,143	%11.880	11,880,143	%11.880
2	شركة بنك فلسطين	9,420,627	%9.421	8,338,098	%8.338
3	عبدالرحيم نزار عبدالرحيم جردانه	8,431,216	%8.431	8,431,216	%8.431
4	رغدة حمدي خليل منكو	7,026,822	%7.027	7,026,822	%7.027
5	شركة ابو جابر اخوان	6,121,750	%6.122	7,371,750	%7.371

ح– القروض الممنوحة من البنك لاعضاء مجلس الادارة:

بلغ اجمالي ارصدة القروض والتسهيلات المباشرة وغير المباشرة المستغلة كما في نهاية 2013 والممنوحة للسادة اعضاء مجلس ادارة البنك ولذوي الصلة بهم مبلغ 21,662,203 دينار

المزايا والمكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2013

الاسم	بدل تنقلات سنوية	بدل عضوية لجان و/او شركات تابعة	مكافآت سنوية	الاجمالي
السيد بشر محمد عبدالرحيم جردانه	6,000	29,000	5,000	40,000
السيد ايمن شفيق فرحان جميعان	6,000	5,195	5,000	16,195
السيد زياد رؤوف سعد ابوجابر	6,000	2,080	5,000	13,080
السيدة وجدان محمد ياسين خليل التلهوني	5,500	1,350	4,375	11,225
الدكتور محمد خلف محمد التل	5,500	1,500	4,375	11,375
السيد عبدالرحيم نزار عبدالرحيم جردانه	6,000	5,250	5,000	16,250
الدكتور فوتي عيسى فوتي خميس	6,000	4,500	5,000	15,500
السيدة زينة نزار عبدالرحيم جردانه	9,000	1,406	5,000	15,406
الدكتور نبيل هاني جميل القدومي	9,000	1,500	5,000	15,500
السيد هاشم هاني هاشم الشوا	8,250	374	4,375	12,999
السيد فهمي بن فائق ابو خضراء	6,000	2,637	5,000	13,637
المجموع	73,250	54,792	53,125	181,167

المزايا والمكافأت الممنوحة لأشخاص الإدارة العليا لعام 2013

رواتب الادارة العليا كما في 31/12/2013

الاسم	معلومات عن الراتب (دينار أردني)			
	الراتب الاساسي	علاوات / مزايا / بدل اجازات	المكافات	إجمالي الرواتب
المجموع لكادر البنك فقط	954,925	1,250	279,137	1,235,312

خدمة المجتمع وحماية البيئة.

شهد العام 2013 إنجازات مهمة للبنك الإستثماري في مجال المسؤولية الإجتماعية. فقد أتممنا أربع سنوات من دعم قطاع التعليم العالي من خلال تقديم منح دراسية لعدد من الأيتام في دار الأمان. كما حقق مشروع الزراعة العضوية، والذي يديره شريكنا الاستراتيجي، الجمعية الملكية لحماية الطبيعة بالتعاون مع "الكفاح"، نمواً ملموساً وساهم في تطوير مهارات وموارد المزارعين. وشهد هذا العام كذلك تحقيق إنجاز هام، ألا وهو إنشاء "سوق الشمس البلدي"، الذي أتاح لمزارعينا العضويين اجتياز أسواقهم المحدودة في مجتمعاتهم المحلية في عجلون والوصول إلى العاصمة، عمان، حيث حظوا بمستوى أعلى من التسويق والمبيعات والتجارة.

كما أتاحت لنا شراكتنا مع جمعية الشجرة من بلوغ محطة نوعية هامة، حيث تمكننا من إنشاء مزارع لتربية النحل في منطقة الجبة، المحيطة بغابتنا في بيرين وإنتاج العسل الطبيعي العضوي، وهي مبادرة وفرت الفرصة لتعليم نساء المنطقة كيفية تربية النحل واستخلاص وتعبئة العسل في العبوات المناسبة.

وبالاضافة إلى ما سبق في مجال دعم وتحسين البيئة، واصل البنك تقديم دعمه لمؤسسة الملك حسين للسرطان سواءاً بتقديم التكاليف العلاجية للأفراد أو لتأمين التمويل للمركز من خلال دعم الماراثون الذي نظمته المؤسسة ومبادرة تسلق جبل كيليمنجارو.

وبالتزامن مع تلك الجهود في مجال المسؤولية الإجتماعية، واصلنا تركيزنا على مبادرة إعادة تدوير الأوراق في مكاتبنا والوصول إلى اجتماعات مجلس إدارة ولجان خالية من استخدام الأوراق، وتدريب أعضاء فريق العمل على اتخاذ أدوار حيوية في دعم البيئة، كما أطلقنا منتجات تمنح مستخدميها الفرصة في الحصول على مكافأة في حال اعتماد المعاملات غير الورقية بشكل تام.

نأمل أن تساهم جهودنا في تحقيق تأثير ملموس ومستدام في المجتمعات المحلية والمملكة ككل.

كشف الرعاية والتبرعات لعام 2013

الجهة المتبرع لها	المبلغ/دينار
الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	36,807
الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية	19,372
جمعية الشجرة	18,000
مركز الحسين للسرطان	17,920
صندوق الامان لمستقبل الايتام	10,000
أخرى	525
المجموع	102,624

أتعاب التدقيق للبنك والشركات التابعة

- بلغت أتعاب التدقيق للبنك الاستثماري لعام 2013 مبلغ 57,536 دينار.
- بلغت أتعاب التدقيق للشركة التابعة (شركة الموارد للوساطة المالية) لعام 2013 مبلغ 8,120 دينار.
- بلغت أتعاب التدقيق للشركة التابعة (شركة تمكين للتأجير التمويلي) لعام 2013 مبلغ 1,450 دينار.
- بلغت أتعاب التدقيق للشركة التابعة (شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الامداد) لعام 2013 مبلغ 2,900 دينار.

الموارد البشرية

تولي ادارة البنك عنايتها بجذب المرشحين المؤهلين للوظائف الشاغرة ومن ثم فرزهم للتوصل إلى أفضلهم بالاستناد الى معايير الاختيار وسياسات التوظيف المعتمدة وبما يضمن وجود الأعداد المناسبة من الأشخاص بالمؤهلات المطلوبة في الوقت المناسب ووفقا لخطط القوى العاملة والهيكل التنظيمي للبنك للتمكن من تحديد الأشخاص المؤهلين والقادرين على تحمل المسؤولية الكاملة تجاه تحقيق رسالة البنك الاستثماري والوصول إلى الأهداف المنشودة. وقد عمل البنك على تعيين عدد من

الموظفين من ذوي الكفاءات والخبرات المميزة في السوق المصرفي سنة 2013 وذلك لدعم كادره الوظيفي ، حيث أصبح عدد موظفي البنك والشركات التابعة في نهاية عام 2013 ما مجموعه (445) موظفا.

وفيما يلي استعراض لأعداد الموظفين تبعاً لمؤهلاتهم، وتوزيعهم بين الإدارة العامة والفروع والشركات التابعة:

عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

أ-عدد موظفي البنك وفق مؤهلاتهم بدون الشركات التابعة :

البيان	العدد
ماجستير	21
بكالوريوس	296
دبلوم	45
ثانوية عامة	11
دون الثانوية العامة	26
الاجمالي	399

ب - توزيع الموظفين بين الإدارة العامة وفروع البنك المختلفة:

يتوزع الموظفون على كل من الإدارة العامة والفروع وشركة امداد وشركة الموارد للوساطة المالية وشركة تمكين للتاجير التمويلي وفق متطلبات العمل والحاجة وبما يكفل حسن القيام بالمهام المطلوبة من كل واحد منهم ويسمح بأعلى مستويات الأداء والإنتاجية، حيث يتوزع هؤلاء الموظفون كما يلي:

البيان	العدد
الادارة العامة / شارع عبدالحميد شرف	272
الفرع الرئيسي / الادارة العامة	18
PRIME مركز خدمة كبار العملاء / الادارة العامة	7
فرع مكة / شارع مكة	8
فرع اعمار / أبراج إعمار	9
فرع المدينة / شارع الملك حسين	7
فرع الصويفية /شارع الوكالات	9
فرع الوحدات / دوار الشرق الأوسط	9
فرع سحاب / مدينة سحاب الصناعية	7
فرع الزرقاء / شارع الملك حسين	7
فرع اربد / شارع وصفي التل	8
فرع العقبة / شارع النهضة	7
فرع عبدون / شارع سليمان القضاة	4
دائرة المبيعات	27
المجموع	399

ج- توزيع الموظفين بين الشركات التابعة:

الشركات التابعة	
شركة الموارد للوساطة المالية / الشميساني	13
شركة امداد / الجويدة	19
شركة تمكين للتاجير التمويلي/ شارع مكة	14
المجموع	46

تطوير مهارات الموظفين

انطلاقا من حرص البنك على تطوير معارف ومهارات وقدرات موظفيه بما يمكنهم من القيام بأعمالهم بكفاءة وفعالية ويساهم في الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجية البنك وتقديم أفضل مستوى من الخدمات فقد شارك ما نسبته 55% من موظفي البنك في عدد من الدورات التدريبية المتخصصة وورشات العمل ومنها:

الجهة المنفذة	الدورة التدريبية	العدد
EBRD Financial Institutions	EBRD TFP FORUM ISTANBUL/TURKEY	1
EMP Middle East	PCI workshop	1
EMP Middle East	MXP MODULES COURSE	3
EMP Middle East	Clearing & Settlement	3
European bank for reconstruction and development	EBRD Workshop at Joint vienna istitute form	1
FLEMING GULF CONFERENCES	Retail Banking Forum	1
LEAD Academy	MINI MBA	1
ORACLE	Oracle flexcube universal banking	IT Team
OTRAIN	Cisco FIREWALL	2
OTRAIN	Cisco FIREWALL /EXAM	2
Simpliix Academy	ISO 27001	1
الباتروس للاستشارات	ادارة المخاطر في البنوك	1
العالمية للاستراتيجية والحوكمة/هيئة الاوراق المالية	اساسيات قراءة القوائم المالية للبنوك وحوكمة الشركات	1
النقابة العامة للعاملين في المصارف والتامين	قانون الضمان الاجتماعي في ضوء مناقشات مجلس النواب	3
جمعية البنوك في الاردن	Focus Power Compliance	1
جمعية البنوك في الاردن	التعليمات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني المرتبطة بالعمليات المصرفية	9
جمعية البنوك في الاردن	امن ومخاطر المعلومات	3
غرفة التجارة الدولية	اجتماع لجنة مصرفية الوطنية	1
مجتمع طلال ابو غزالة للمعرفة	دبلوم تدريبي في المحاسبة	1
معهد الدراسات المصرفية	التزوير والتزيف المصرفي	38
معهد الدراسات المصرفية	العلامات الأمنية الجديدة للشيكات المصرفية	1
معهد الدراسات المصرفية	برنامج تدريبي شامل للمصرفيين	1
معهد الدراسات المصرفية	دبلوم ضابط ائتمان مصرفي	7
الدورات الداخلية (مدرب خارجي مختص / داخل القاعة التدريبية في البنك)	Tellers Role Play	32
الدورات الداخلية (مدرب خارجي مختص / داخل القاعة التدريبية في البنك)	CROs Role Play	26
الدورات الداخلية (مدرب خارجي مختص / داخل القاعة التدريبية في البنك)	توعية مخاطر التشغيل	77

الشركات التابعة:

١) اسم الشركة التابعة : شركة الموارد للوساطة المالية

الصفة القانونية :- شركة ذات مسؤولية محدودة .
غايات الشركة :- ممارسة أعمال الوساطة المالية , من خلال ترخيصها الوسيط المالي والوسيط لحسابه والتمويل بالهامش وادارة الاستثمار و الحافظ الامين و أمانة الاستثمار و الاستشارات المالية وإدارة الاصدارات من خلال الالتزام ببذل عنايه .
رأس المال : عشرة ملايين دينار .
نسبة ملكية البنك : 100% .
العنوان : - عمان - الشميساني - شارع عبدالحميد شرف - مبنى رقم 43 .
عدد الموظفين : 13 موظفاً .
عناوين الفروع : - لا يوجد للشركة فروع .
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها : لا يوجد .
نائب رئيس هيئة المديرين / المدير العام : الأنسة هناء سالم الحراسيس.

2) اسم الشركة : شركة تمكين للتأجير التمويلي

نوعها : شركة مساهمة خاصة رقم (911) .
النشاط الرئيسي : أعمال التأجير التمويلي , واستيراد ما يلزم لتنفيذ غايات الشركة.
رأس المال : 5 مليون دينار .
نسبة ملكية البنك : 90% .
العنوان : عمان- شارع مكة -بناية البنك الاستثماري - عمارة رقم 244 .
عدد الموظفين : 14 موظف
عناوين الفروع : لا يوجد للشركة فروع .
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها : جميع الاصول الممولة والمشاريع مسجلة باسم الشركة بموجب عقود التاجير و/ أو موثقة لدي الدوائر المعنية .
الشركة مسجلة و مرخصة.

3) اسم الشركة : شركة الاستثماري لتمويل سلسلة الامداد

نوعها : شركة مساهمة خاصة.
النشاط الرئيسي : تمويل راس المال العامل و تمويل الصادرات و المستوردات من البضائع و المواد الاولية.
رأس المال : 3 مليون دينار .
نسبة ملكية البنك : 94% .
العنوان : عمان - الجويدة - خلف جمرك عمان - شارع صلاح فليح العطيات - مبنى رقم 19.
عدد الموظفين : 19 موظف.
عناوين الفروع : فرع بوندد البنك الاستثماري - سحاب - مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية.
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها : لا يوجد .

4) اسم الشركة : شركة الاردنية للتخصيم

لم تمارس نشاطها بعد.
نوعها : شركة ذات مسؤولية محدودة.
النشاط الرئيسي : تمويل الصادرات و المستوردات والتخصيم.
رأس المال : 30,000 دينار .
نسبة ملكية البنك : 100% .

الأسماء
والسير الذاتية
للسادة أعضاء
مجلس الإدارة

محمية الأزرق

نظمنا زيارة إلى محمية الأزرق بالتعاون مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وشارك فيها ٦٠ طالبا وطالبة من مختلف المدارس الحكومية من منطقة جبل النظيف، وذلك من أجل توعية جيل الشباب حول ضرورة العمل على حماية البيئة ومصادرها في مجتمعنا.

الرقم:	(1)
رئيس مجلس الإدارة:	شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده
اسم ممثل الشخص الاعتباري:	السيد بشر محمد عبد الرحيم جردانه
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك:	185,581 سهم
عدد الاسهم التي يملكها الشخص الممثل:	-
تاريخ الميلاد:	1961
تاريخ الانضمام للمجلس:	26/5/2008
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
المؤهلات العلمية:	• بكالوريوس (مرتبة شرف) في الهندسة المدنية عام 1982 من جامعة ألينوي (أربانا، شامبين) في الولايات المتحدة الأمريكية. • ماجستير (مرتبة شرف) في إدارة الإنشاءات عام 1985 من جامعة كاليفورنيا (بركلي) في الولايات المتحدة الأمريكية.
الخبرات العملية والمناصب:	• الرئيس التنفيذي / وعضو مجلس إدارة لمجموعة شركة أرابتك جردانه. • عضو مجلس امانة عمان. • عضو مجلس ادارة شركة الضمان لتطوير المناطق التنموية. • عضو مجلس امناء مؤسسة التعاون. • نائب رئيس مجلس الادارة - مؤسسة زها للاطفال. • عضو هيئة الادارة للجنة اليتيم العربي. • نائب رئيس مجلس الادارة لمنتدى الاستراتيجيات الاردني. • عضو مجلس إدارة مؤسسة تشجيع الإستثمار. • بالاضافة الى ذلك شغل المناصب التالية: • عضو في الهيئة الملكية «كلنا الاردن». • عضو اللجنة الملكية للمياه. • عضو لجنة اجندة الاردن الوطنية - محور رفع مستوى البنية التحتية. • عضو هيئة الوحدة الاستثمارية لمؤسسة الضمان الاجتماعي. • عضو مجلس ادارة - مجموعة شركات نقل. • عضو مجلس ادارة المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO). • عضو اللجنة التنفيذية للمجلس العالمي للمهندسين الاستشاريين- فيديك.

الرقم	(2)
نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة مادبا للاستثمارات المالية
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك	38,138 سهم
اسم ممثل الشخص الاعتباري	السيد أيمن شفيق فرحان جميعان
عدد الاسهم التي يملكها الشخص الممثل	57,561 سهم
تاريخ الميلاد	1961
تاريخ الانضمام للمجلس	30/4/2006
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
المؤهلات العلمية	• ماجستير إدارة هندسية - جامعة جورج واشنطن - 1985. • بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة 1983 -The Citadel.
الخبرات العملية والمناصب:	• القنصل الفخري لجمهورية استونيا . • 2003 لغاية الان رئيس مجلس ادارة شركة الحلول للاتصالات وانظمة الحماية . • 2006 لغاية الان نائب رئيس مجلس الادارة لشركة ناقل . • 2001 لغاية الان مدير عام شركة مادبا للاستثمارات المالية. • 1996-2001 مدير اقليمي لشركة كوكا كولا قبرص . • 1994-1996 مدير مجموعة الخالد التجارية UAE. • 1990-1994 مدير تسويق دولي شركة USA-BMY. • 1985-1990 ضابط في القوات المسلحة الاردنية.

الرقم	(3)
عضو مجلس الإدارة	الدكتور محمد خلف محمد التل
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك	1,259,871 سهم
تاريخ الميلاد	1940
تاريخ الانضمام للمجلس	31/5/1999
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
المؤهلات العلمية	• بكالوريوس طب بيطري / جامعة انقرة/ تركيا 1966 . • أخصائي علوم المايكروبيولوجي - جامعة لندن (DIP. BACT 1973).
الخبرات العملية والمناصب:	• نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة مصانع الأدوية /فابكو . • رئيس الاتحاد الرياضي الأردني للشركات والمؤسسات . • عضو مجلس إدارة شركة مصانع المواد الزراعية والكيماوية . • عضو الاتحاد العربي للمستلزمات الطبية . • عضو مجلس امناء في كلية : • JOHN F.KENNEDY SCHOOL OF GOVERNMENT (جامعة هارفارد). • الجمعية الأردنية لحماية الطبيعة . • عضو مجلس إدارة البحث العلمي في الجامعة الأردنية. • عضو مجلس إدارة كلية الموارد الطبيعية والبيئة في الجامعة الهاشمية. • عضو في جمعية المصدرين الأردنيين . • عضو في الجمعية الأردنية الأمريكية . • عضو مجلس إدارة البنك الاستثماري. • عضو مجلس إدارة الجمعية الأردنية للبحث العلمي . • عضو الجمعية الأردنية الأوروبية (جيبا). • عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للغذاء والدواء . • عضو مجلس كلية العلوم بجامعة اليرموك . • عضو مجلس كرسي عرار / جامعة اليرموك.

الرقم	(4)
عضو مجلس الادارة	الدكتور نبيل هاني جميل القدومي
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك	2,153,936 سهم
تاريخ الميلاد	1954
تاريخ الانضمام للمجلس	1/1/2000
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
المؤهلات العلمية	• معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (الولايات المتحدة): 1982 (دكتوراه هندسة مدنية). • جامعة ستانفورد (الولايات المتحدة): 1977(ماجستير هندسة مدنية). • جامعة تكساس - أوستن (الولايات المتحدة): 1976 (بكالوريوس هندسة مدنية). • الجامعة الأمريكية في بيروت: 1972-1975(هندسة مدنية).
الخبرات العملية والمناصب	• رئيس مجلس إدارة شركة بروجاكس العالمية لإدارة المشاريع (www.projacs.com). • رئيس مجلس إدارة شركة صفوان للتقنيات البترولية (www.spetco.com). • 1982-1994محاضر. كلية الهندسة/ جامعة الكويت.. • 1989-1991محاضر زائر. كلية الهندسة/ جامعة ستانفورد. • 2011 ولغاية الآن رئيس مجلس أمناء مؤسسة التعاون. . • 2008 ولغاية الآن محافظ فلسطين لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. • رئيس مؤسسة هاني القدومي للمنح الدراسية.

الرقم	(5)
عضو مجلس الادارة	شركة رؤوف أبو جابر وأولاده
اسم ممثل الشخص الاعتباري	السيد زياد رؤوف سعد أبو جابر
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك	9,088 سهم
عدد الأسهم التي يملكها الشخص الممثل	100 سهم
تاريخ الميلاد	1966
تاريخ الانضمام للمجلس	31/7/2003
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / غير مستقل
المؤهلات العلمية	بكالوريوس تجارة واقتصاد 1988 .
الخبرات العملية والمناصب	• رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الورق والكرتون م.ع.م. • رئيس مجلس إدارة شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية م.ع.م. • رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتأمين م.ع.م. • رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات العامة م.ع.م.
العضوية في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كما في 31/12/2012.	• عضو لجنة الحاكمية المؤسسية. • عضو لجنة ادارة المخاطر والامتثال. • عضو اللجنة العليا للتسهيلات حتى تاريخ 29/4/2013.

الرقم	(6)
عضو مجلس الادارة	السيد عبد الرحيم نزار عبدالرحيم جردانه
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك	8,431,216 سهم
تاريخ الميلاد	1962
تاريخ الانضمام للمجلس	30/4/2006
طبيعة العضوية	غير تنفيذي /غير مستقل
المؤهلات العلمية	بكالوريوس في الصيدلة من جامعة مينسوتا الامريكية عام 1984 .
الخبرات العملية والمناصب	• رئيس مجلس إدارة شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار. • رئيس هيئة مديري الشركة العربية الاستشارية للصناعات الدوائية. • عضو هيئة مديرين في شركة مستودع الأدوية الأردني. • نائب رئيس مجلس الإدارة في بنك القدس وعضو مجلس إدارة في شركة القدس للاستثمارات العقارية ومقرهما رام الله. • يعمل أيضا في مجال الزراعة والتصنيع الغذائي.

الرقم	(7)
عضو مجلس الادارة	شركة مستودع الادوية الاردني
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك	1,009,479 سهم
اسم ممثل الشخص الاعتباري	السيدة زينة نزار عبدالرحيم جردانه
عدد الاسهم التي يملكها الشخص الممثل	4,962,866 سهم
تاريخ الميلاد	1960
تاريخ الانضمام للمجلس	26/11/2007
طبيعة العضوية	غير تنفيذي /غير مستقل
المؤهلات العلمية	بكالوريوس صيدلة / 1983
الخبرات العملية والمناصب	• 1983-1993 شركة مستودع الأدوية الأردني. • عضو هيئة مديرين شركة مستودع الأدوية الأردني . • عضو هيئة مديرين شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده . • عضو هيئة مديرين الشركة العربية الاستشارية للصناعات الدوائية. • عضو مجلس امناء مؤسسة التعاون.

الرقم	(8)
عضو مجلس الادارة	شركة بنك فلسطين
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك	9,420,627 سهم
اسم ممثل الشخص الاعتباري	السيد هاشم هاني هاشم الشوا
تاريخ الميلاد	1976
عدد الاسهم التي يملكها الشخص الممثل	-
تاريخ الانضمام للمجلس	14/9/2010
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
المؤهلات العلمية	بكالوريوس مع مرتبة الشرف من (University College London UCL).
الخبرات العملية والمناصب	بدأ السيد هاشم الشوا مسيرته المصرفية في Citigroup في عام 1997 حيث شغل مناصب مختلفة في المملكة المتحدة واسبانيا وايطاليا وسويسرا. وفي عام 2005 انضم إلى بنك HSBC في سويسرا كمدير لمجموعة أعمال الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وكان له دور في تطوير أعمال المجموعة المصرفية الخاصة ببنك HSBC في منطقة الخليج ككل و دولةالكويت بالتحديد. ومنذ عام 2007 وحتى يومنا هذا وهو يشغل منصب رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك فلسطين. محدثا نقلة نوعية في الخدمات البنكية المقدمة من قبل البنك وفي مسيرة البنك على المستويين المحلي والعالمي حيث حصل بنك فلسطين مؤخراً على عدد من الجوائز اهمها جائزة افضل بنك في فلسطين حسب تصنيف مجلة المال العالمية الرائدة Euro-Money.

الرقم	(9)
عضو مجلس الادارة	فهمي بن فائق بن فهمي أبو خضراء
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك	2,057,234 سهم
تاريخ الميلاد	1964
تاريخ الانضمام للمجلس	27/4/2011
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
المؤهلات العلمية	ماجستير ادارة اعمال
الخبرات العملية والمناصب	• 1987-1989 مسؤول تسهيلات مصرفية / الادارة العامة البنك العربي. • 1989-2001 مدير عام شركة الرياض للخدمات الطبية. • 1991-2001 عضو هيئة مديرين مستشفى عمان الجراحي. • 2003 رئيس هيئة مديرين مستشفى عمان الجراحي. • السعودية 1997 مديرعام الشركة المتحدة للصناعات الطبية. • السعودية 2004 مدير مصنع المواد الطبية والمطاطية. • السعودية 2007 مديرعام مؤسسة مجال الرعاية. • بريطانيا 1999 .a رئيس مجلس ادارة شركة سوتشرز ليمتد.

الرقم	(10)
عضو مجلس الادارة	الدكتور فوتي عيسى فوتي خميس
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك	83,687 سهم
تاريخ الميلاد	1939
تاريخ الانضمام للمجلس	13/4/2009
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
المؤهلات العلمية	• بكالوريوس فسيولوجي/ الاسكندرية عام 1959. • بكالوريوس طلب وجراحة في جامعة ايرلندا عام 1963. • دبلوم جراحة نساء وتوليد في جامعة ايرلندا عام 1965. • زمالة الكلية البريطانية في بريطانيا عام 1970. • زمالة الكلية الأمريكية في الجامعة الأمريكية عام 1973.
الخبرات العملية والمناصب	• طبيب وجراح. • زميل كلية الجراحين الامريكية . • زميل الكلية البريطانية لامراض النساء والتوليد. • رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي الدولي للتامين. • عضو مجلس إدارة شركة السيلكا وشركة الأردن الدولية للاستثمار والخطوط البحرية الوطنية الاردنية. • خبرات ودورات في التامين والملاحة البحرية. • 1999 -1983 رئيس مجلس ادارة الخطوط البحرية الوطنية الاردنية. • مدير عام مستشفى الاهلي ومستشفى عمان الجراحي سابقا. • مدير عام مستشفى الاهلى سابقا (قطر). • عضو هيئة مديرين في عدة شركات ملاحية سابقا (الصين - بريطانيا - بلجيكا - المانيا).

الرقم	(11)
عضو مجلس الإدارة	السيدة وجدان محمد ياسين خليل التلهوني
عدد الأسهم التي يملكها العضو في راس مال البنك	889,561 سهم
تاريخ الميلاد	1939
تاريخ الانضمام للمجلس	7/10/2009
طبيعة العضوية	غير تنفيذي / مستقل
المؤهلات العلمية	بكالوريوس سياسة واقتصاد
الخبرات العملية والمناصب	• 1973-1968 البنك المركزي - دائرة الأبحاث والدراسات. • عضو هيئة مديرين شركة مطاحن الزرقاء الكبرى. • نائب رئيس مجلس ادارة شركة (ملتقى التداول) المساهمة العامة. • عضو هيئة مديرين شركة الاستثمار والتجارة والتصدير. • عضو جمعية رجال الاعمال - عضو في اللجان التالية : • اللجنة المالية الاقتصادية • اللجنة الصناعية • اللجنة التجارية • عضو مجلس إدارة سيدات الأعمال العرب - رئيسة اللجنة للمشاريع. • رئيسة مجلس أمناء ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني.

الرقم	(12)
الاسم	السيد بسام مصطفى امين حماد
الرتبة	مدير تنفيذي
الدرجة العلمية	بكالوريوس محاسبة / ادارة اعمال
سنة التخرج	1979
تاريخ التعيين	1/3/2013
تاريخ الميلاد	1952

الخبرات العملية والمناصب	• 1980-1983 شركة اسمنت الجنوب
	• 1983-2007 البنك الاستثماري
	• 2008-2012 حتى الان امين سر مجلس الادارة
	• عضو مجلس ادارة سابق في الشركات التالية:
	  • شركة الضمان للاستثمار
	  • بنك القدس
	  • شركة الصناعات الصوفية
	  • شركة العقبة لتكرير الزيوت النباتية

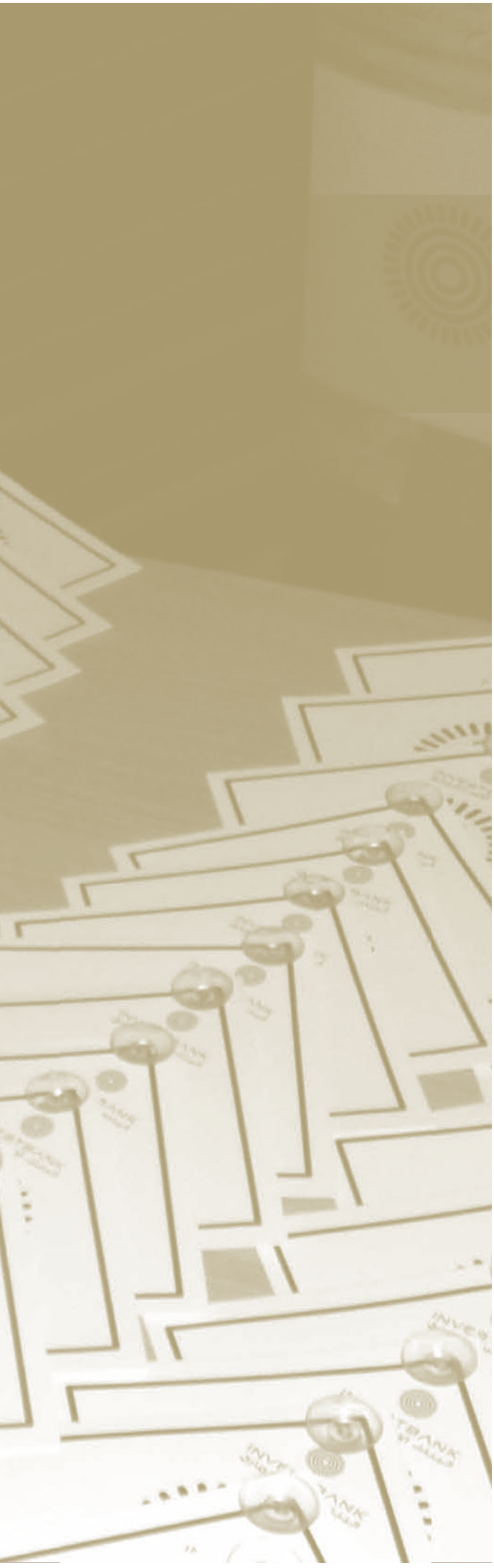

الأسماء
والسير الذاتية
للإدارة العليا

ساعة الأرض

شاركنا في الحدث البيئي "ساعة الأرض" وذلك بالتعاون مع موظفي البنك وحضور تلاميذنا من صندوق الايتام.

المدير العام	السيد منتصر عزت أحمد دوّاس
تاريخ التعيين	1/8/2011
تاريخ الميلاد	1972
المؤهلات العلمية:	• بكالوريوس في المحاسبة والإدارة المالية ، جامعة باكنغهام - المملكة المتحدة ، 1994 • محاسب عام معتمد - الولايات المتحدة الأمريكية ، 2000
الخبرات العملية والمناصب:	• 2012 عضو مجلس إدارة- بنك القدس . • 2008-2011 نائب الرئيس التنفيذي - مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد - البنك العربي. • 8/2007 الرئيس التنفيذي لمجموعة التسويق للخدمات المصرفية للأفراد - بنك ستاندرد تشارترد/ سنغافورة . • 9/2005 الرئيس الإقليمي لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد شمال الخليج والمشرق العربي - بنك ستاندرد تشارترد / البحرين . • 1/2002 رئيس الخدمات المصرفية للأفراد الأردن - بنك ستاندرد تشارترد / الأردن. • 5/2001 المدير المالي - مجموعة الأردن - بنك ستاندرد تشارترد / الأردن . • 2001-1996المدير المالي -مجموعة الأردن - سيتي بنك .

رئيس مجموعة ادارة المخاطر	السيد عماد اسامة عبدالرحيم عصفور
تاريخ التعيين	6/10/2013
تاريخ الميلاد	1967
المؤهلات العلمية:	• درجة الماجستير في هندسة الحاسوب من جامعة بوسطن - الولايات المتحدة الامريكية ، 1992 • درجة الماجستير في ادارة الأعمال من جامعة بوسطن - الولايات المتحدة الامريكية ، 1991 • درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة وسكونسن - ماديسون - الولايات المتحدة الامريكية ، 1988
الخبرات العملية والمناصب:	• 2013 - 2011 مدير الائتمان والمخاطر مصرف الراجحي - الأردن. • 2006 - 2001 ومن 2010 - 2009 مدير الائتمان- تسهيلات الشركات للأردن ولبنان في Standard Chartered Bank. • 2001 - 1998 البنك العربي. • 1998 - 1995 Citibank - الأردن. • 1995 - 1992 الشركة الأردنية لضمان القروض.

مساعد مدير عام/تسهيلات الشركات	السيد رمزي رضوان حسن درويش
تاريخ التعيين	17/5/2007
تاريخ الميلاد	1971
المؤهلات العلمية:	• MBA جامعة جورج. واشنطن الولايات المتحدة الامريكية . 1995
الخبرات العملية والمناصب:	• 1996-1997بنك القاهرة عمان(محليا). • 1997-2001مجموعة البنك العربي (محليا و دوليا). • HSBC 2001-2004 (محليا). • 2005-2007 البنك العقاري المصري العربي (محليا).

مساعد مدير عام/تسهيلات الشركات التجارية والمتوسطة والصغرى	السيد مهند زهير احمد بوكه
تاريخ التعيين	1/5/2012
تاريخ الميلاد	1975
المؤهلات العلمية:	• بكالوريوس في علوم الاقتصاد- جامعة العلوم التطبيقية/ الاردن . 2000
الخبرات العملية والمناصب:	• 2011-2012 مدير دائرة الشركات الكبرى-بنكHSBC/الاردن • 2010-2011 مدير دائرةالشركات التجارية- بنكHSBCرام الله / فلسطين • 2009-2011 مدير دائرة المدفوعات العالمية وادارة النقد - بنك HSBC/الاردن • 2007-2008 مساعد نائب رئيس الاعمال التجارية - Washington Mutual Bank/كاليفورنيا • 2006-2007 مساعد نائب رئيس الاعمال التجارية- Wachovia Bank N.A/ كاليفورنيا • 2005-2006 مساعد نائب رئيس الاعمال التجارية - Wells Fargo Bank/ كاليفورنيا • 2003-2005 محلل اول للشركات الصغرى والمتوسطة - Wells Fargo Bank/ كاليفورنيا • نائب رئيس مجلس ادارة شركة الاسواق الحرة • عضو في مجلس ادارة شركة امداد

مساعد مدير عام/ الخدمات المصرفية للأفراد	السيد طارق "محمد نزيه" "محمد مدوح" سكجها.
تاريخ التعيين	23/10/2011
تاريخ الميلاد	1977
المؤهلات العلمية:	ماجستير في ادارة الأعمال - جامعة ويلز - كلية كاردف لأدارة الأعمال/ بريطانيا ، 2002
الخبرات العملية والمناصب:	• 2008-2011 مدير تطوير منتجات - البطاقات الأئتمانية - مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد - البنك العربي • 2006-2008 مدير مبيعات القروض الشخصية و البطاقات الأئتمانية - بنك ستاندرد تشارترد/ الأردن • 2005-2006 مستشار - شركة nextmove/ الأردن • 2002-2006 مدير مبيعات - شركة سبينيس لتوزيع المواد الغذائية

مساعد المدير العام / معالجة الائتمان والتحصيل والقانونية	السيد نبيل جورج عيسى الصفدي
تاريخ التعيين	23/11/2011
تاريخ الميلاد	1955
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس علوم سياسية من الجامعة الاردنية, 1977
الخبرات العملية والمناصب:	• 6/2009 البنك العربي / الاردن - رئيس اقليمي لدائرة التحصيل. • 11/2008 البنك العربي/ الامارات - رئيس اقليمي لدائرة التحصيل / دول الخليج. • بنك ستاندرد تشارترد - مدير دائرة الخدمات المصرفية للافراد بالوكالة.

رئيس المجموعة المالية	الآنسة ميس عدنان محمود الشلبي
تاريخ التعيين	11/1/2012
تاريخ الميلاد	1975
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الاردنية، 1996
الخبرات العملية والمناصب:	• منذ 9/2013 البنك الاستثماري/ رئيس المجموعة المالية. • 2012-2013 البنك الاستثماري/ مدير تنفيذي/ مدير دائرة المحاسبة الإدارية. • 2007-2011 كابيتال بنك (بنك المال الاردني) / مدير دائرة الرقابة المالية. • 2002-2007 بنك القاهرة عمان/ مدير دائرة نظم المعلومات الإدارية / الادارة المالية. • 1996-2002 بنك القاهرة عمان / عدة مناصب لدى دائرة الرقابة المالية و دائرة التخطيط وتطوير الاجراءات. • منذ 2011 عضو معهد المحاسبين الاداريين IMA

مساعد مدير عام ادارة العمليات المركزية	السيدة لبنى نبيل يوسف النابلسي
تاريخ التعيين	9/8/2009
تاريخ الميلاد	1962
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس ادب انجليزي من الجامعة الاردنية 1984 عمان
الخبرات العملية والمناصب:	• 2005-2009 البنك الأهلي- مدير تنفيذي لدائرة التخطيط الاستراتيجي . • 1998-2005 بنك الاردن - مدير التمويل التجاري والعمليات المركزية. • 1990-1998 بنك القاهرة عمان-مدير التمويل التجاري والعمليات المركزية . • 1984-1990 البنك التجاري- مدير وحدة التمويل التجاري .

مساعد مدير عام /رئيس إدارة التدقيق الداخلي	السيد "محمد علي" محمود يوسف هواش
تاريخ التعيين	27/10/2013
تاريخ الميلاد	1965
المؤهلات العلمية:	• بكالوريوس محاسبة - الجامعة الأردنية. 1988 • 1997,(Montana -USA CPA Certified public accountant)
الخبرات العملية والمناصب:	• 1/2013 -1/2009 البنك التجاري الدولي - رئيس التدقيق الداخلي. • 12/2008 - 8/2007 بنك الأردن - المدير التنفيذي لدائرة التفتيش والتدقيق الداخلي. • 8/2007 - 10/1998 بنك الدوحة - المدير الرئيسي لدائرة التدقيق الداخلي. • 10/1998 - 8/1997 البنك العربي - مدقق داخلي. • 8/1997 - 12/1988 العمل في عدة شركات مالية وتجارية دولية في الأردن والخليج.

إقرارات عامة

- لايوجد تعامل مع موردين محددين و / أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) بما يشكل 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و / أو المبيعات أو الإيرادات.
- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.
- يقوم البنك بتطبيق معايير الجودة الدولية وقد حصل البنك على تصنيف BB+ من Capital Intelligence.
- لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- لم تترتب خلال السنة المالية 2013 أية أثار مالية لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للبنك.
- يوجد عقود و مشاريع و إرتباطات عقدها البنك مع أعضاء المجلس الإدارة و أقاربهم، كما يلي:
  - شركة الكتروسيك: السيد أيمن جميعان، عضو مجلس الإدارة
  - الشركه المتحده للتأمين: السيد زياد ابو جابر عضو مجلس الإدارة
  - شركة فابكو: السيد محمد التل، عضو مجلس الإدارة
  - مؤسسة الشرق المتحدة: شركة مروان وسامر كرادشه سامر، السيد مروان كرادشه
- يتعرض البنك بطبيعة عمله لمجموعة من المخاطر وهي ظاهرة في إيضاح رقم (38) من البيانات المالية لعام 2013.
- الإنجازات التي حققها البنك مدعمة بالأرقام ووصف بالأحداث الهامة التي مر بها خلال عام 2013 / مدونة في نشاطات البنك.
- تطور الأرباح وصافي حقوق المساهمين وسعر السهم والأرباح الموزعة / موضحة في صفحة (25).
- تحليل المركز المالي للبنك لعام 2013 / مبين في الصفحات من (24-20).
- التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك / مبينة في برنامج عمل البنك(الخطة الاستراتيجية) للاعوام 2014.

إقرارات مجلس الإدارة

يقر مجلس ادارة البنك الاستثماري بعدم وجود اية امور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية 2014.

يقر مجلس ادارة البنك الاستثماري بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك .

الاسم	الصفة	التوقيع
السيد بشر محمد جردانه	رئيس مجلس الادارة ممثل شركة عبد الرحيم جردانه واولاده	
السيد ايمن شفيق جميعان	نائب رئيس مجلس الادارة ممثل شركة مادبا للاستثمارات المالية	
الدكتور محمد خلف التل	عضو مجلس الادارة	
الدكتور نبيل هاني القدومي	عضو مجلس الادارة	
السيد زياد رؤوف ابو جابر	عضو مجلس الادارة ممثل شركة رؤوف ابو جابر واولاده	
السيد فهمي بن فائق ابو خضراء	عضو مجلس الادارة	
السيد عبدالرحيم نزار جردانه	عضو مجلس الادارة	
الدكتور فوتي عيسى خميس	عضو مجلس الادارة	
السيدة زينة نزار جردانه	عضو مجلس الادارة ممثل شركة مستودع الادوية الاردني	
السيدة وجدان محمد ياسين التلهوني	عضو مجلس الادارة	
السيد هاشم هاني هاشم الشوا	عضو مجلس الادارة ممثل بنك فلسطين	

نقر نحن الموقعون ادناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.

رئيس المجموعة المالية	المدير العام	رئيس مجلس الادارة
الفاضلة ميس عدنان الشلبي	السيد منتصر عزت دوّاس	السيد بشر محمد جردانه

بنود دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

يلتزم البنك بتطبيق جميع القواعد الآمرة والقواعد العامة الواردة في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان كما يقوم البنك بالالتزام بتطبيق معظم البنود الإرشادية الواردة في دليل حوكمة الشركات فيما عدا مجموعة منها لم يتم تطبيقها للأسباب تتعلق بقانون الشركات وتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي كما هو مبين تاليا:

رقم البند	نص المادة	أسباب عدم التطبيق
1-2	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري.	لم يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في هذه الفترة وتم الانتخاب سابقا حسب قانون الشركات
7-1	وضع سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة .	يتم الإفصاح حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.
3-1	يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى كل مساهم لحضور اجتماع الهيئة العامة بالبريد الإلكتروني الخاص بالمساهم ،قبل 21 يوما من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع بما في ذلك اختيار المكان والزمان.	يتم إرسال الدعوات بالبريد العادي قبل 14 يوم حسب قانون الشركات.
6-2	يتم الإعلان عن موعد ومكان عقد اجتماع الهيئة العامة في ثلاث صحف يومية محلية ولمرتين على الأقل وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.	يتم الإعلان في صحيفتين محليتين بالإضافة إلى الإعلان في الإذاعة حسب قانون الشركات.
11-5	طلب عقد اجتماع هيئة عامة غير عادي وذلك للمطالبة بإقالة مجلس إدارة الشركة أو أي عضو فيه،للمساهمين الذين يملكون 20% من أسهم الشركة	لمخالفة البند مع قانون الشركات الساري المفعول.

حتى يتمكن مجلس الادارة من تغطية كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك بطريقة عملية فقد قام المجلس بانشاء لجان وتقسيم المهام فيما بينها بحيث تتولى كل لجنة مهام ومسؤوليات محددة تشرف عليها وذلك لمساعدة مجلس الادارة في تغطية كافة الانشطة بصورة سليمة وان هذه اللجان لا تعيق العمل ، وتستمد هذه اللجان قوتها وسلطتها من مجلس الادارة وان المجلس قد يفوض الصلاحيات الى هذه اللجان ، الا انه يبقى دائما مسؤولا .

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أولا : لجان الحاكمية المؤسسية

وفيما يلي لجان الحاكمية المؤسسية

1.لجنة الحاكمية المؤسسية:

تقوم هذه اللجنة بالاشراف على ممارسات الحاكمية المؤسسية في البنك وضمان توفر العناصر التي تقوم عليها تلك الحاكمية وتتألف لجنة الحاكمية المؤسسية من رئيس مجلس الادارة وعضوين من مجلس الادارة غير التنفيذيين كما يلي:-

- شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده ويمثلها السيد بشر جردانه "رئيسا".
- الدكتورنبيل القدومي.
- شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد زياد أبو جابر "عضوا".
- امين السر. السيد بسام حماد
- مقرر اللجنة : السيد ميشيل نعمان. مدير دائرة ادارة المخاطر والامتثال حتى تاريخ 22/9/2013 .
- مقرر اللجنة : السيد عماد عصفور. رئيس مجموعة ادارة المخاطر اعتبارا من تاريخ20/11/2013 .
- ويدعى لحضور الاجتماع المدير العام.
- عقدت اللجنة خلال عام 2013 (4 اجتماعات).

2.لجنة التدقيق:

تتركز مهامها بمساعدة مجلس الإدارة على إنجاز مسؤولياته الإشرافية المتعلقة بعمليات الإبلاغ المالي.التأكد من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية. نطاق أعمال المدقق الخارجي. مراجعة تقارير السلطات الرقابية. والإشراف على أعمال التدقيق الداخلي وبشكل خاص إعتماد خططه والإطلاع عليها ومناقشة ملاحظاته وتوصياته ومتابعة تنفيذها والتأكد من إستقلاليته وموضوعيته. بالإضافة الى التأكد من قيام البنك بالعمليات والإجراءات المختلفة الخاصة بمراقبة إمتثال البنك بالقوانين والتعليمات النافذة.

تم تغيير اسم لجنة التدقيق الى لجنة التدقيق والامتثال بموجب قرار مجلس الادارة بتاريخ 23/10/2013.

تتألف لجنة التدقيق من أربعة اعضاء من مجلس الادارة غير التنفيذيين واغلبهم من الاعضاء المستقلين كما يلي:

- السيدة وجدان التلهوني "رئيسا".
- شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده ويمثلها السيد بشر جردانه "عضوا" حتى تاريخ 16/1/2013.
- بنك فلسطين ويمثلها السيد هاشم الشوا "عضوا" .
- شركة مستودع الادوية الاردني ويمثلها السيدة زينة جردانه "عضوا" .

أمين السر. السيد بسام حماد
مقررااللجنة السيد هيثم السعافين رئيس إدارة التدقيق الداخلي حتى تاريخ 23/10/2013.
مقرر اللجنة السيد "محمد علي" هواش رئيس إدارة التدقيق الداخلي اعتبارا من تاريخ 23/12/2013.
ويدعى لحضور الاجتماع المدير العام ومدير الأمتثال.
عقدت اللجنة خلال عام 2013 (11 اجتماعا).

3. لجنة الترشيحات والمكافات:

تقوم هذه اللجنة بتسمية اعضاء مجلس الادارة وتحديد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة وتقييم فعالية المجلس وتهتم هذه اللجنة بمراجعة المكافات والرواتب الخاصة بالادارة التنفيذية والعليا في البنك مع عنايتها المستمرة بوجود نظام للمكافات والرواتب والحوافز يسمح بالمحافظة على استقطاب الموظفين الجيدين للعمل فيه وقد اقر مجلس الادارة نظام اللجنة .

تتألف لجنة الترشيحات والمكافات من اربعة اعضاء من مجلس الادارة غير التنفيذيين ويكون اغلبهم من الاعضاء المستقلين وكما يلي :

- شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده ويمثلها/ السيد بشر جردانه "رئيسا".
- السيدة وجدان التلهوني "عضوا" .
- الدكتور نبيل القدومي "عضوا"
- الدكتور محمد التل "عضوا" .

امين السر، السيد بسام حماد
مقرر اللجنة : المهندسة ميلين عثمان حتى تاريخ 10/12/2013 .
ويدعى لحضور الاجتماع المدير العام.
عقدت اللجنة خلال عام 2013 (5 اجتماعات).

4. لجنة إدارة المخاطر:

هذه اللجنة معنية بالتأكد من ان مجموعة ادارة المخاطر تغطي كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل كفؤ وفعال وبمتابعة ومراجعة برامج وسياسات المخاطر وادارتها في البنك من خلال قيام الادارة التنفيذية بوضع هذه السياسات المعتمدة موضع التنفيذ على ارض الواقع وتطويرها باستمرار . مع مراجعتها لادارة المخاطر داخل البنك وتقديم التقارير حولها بما يسمح بوجود نظام رقابة داخلي مناسب وقد اقر مجلس الادارة سياسات ادارة المخاطر .

تم تغيير اسم لجنة ادارة المخاطر والامتثال الى لجنة ادارة المخاطر بموجب قرار مجلس الادارة بتاريخ 23/10/2013.

تتألف لجنة ادارة المخاطر من خمسة اعضاء من مجلس الادارة وعضوين من الادارة التنفيذية وكما يلي :-

- شركة مادبا للاستثمارات المالية ويمثلها السيد ايمن جميعان "رئيسا".
- السيد عبد الرحيم جردانه "عضوا"
- شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد زياد أبو جابر "عضوا".
- شركة مستودع الادوية الاردني ويمثلها السيدة زينة جردانه "عضوا".
- المدير العام "عضوا".
- السيد فهمي ابو خضراء "عضوا"
- السيد ميشيل نعمان مدير دائرة المخاطر والامتثال "عضوا" حتى تاريخ 22/9/2013.
- السيد عماد عصفور رئيس مجموعة ادارة المخاطر " عضوا" اعتبارا من تاريخ 11/11/2013.

امين السر، السيد بسام حماد
مقرر اللجنة السيد خالد ابو الشعر، مدير الامتثال حتى تاريخ22/7/2013 .
عقدت اللجنة خلال عام 2013 (4 اجتماعات).

ثانيا : اللجان الاخرى

5- اللجنة العليا للتسهيلات

من اهم مهامها القيام بالموافقة على تنسيبات الادارة التنفيذية للقرارات الائتمانية والموافقة على التسهيلات ضمن صلاحياتها والتنسيب الى مجلس الادارة بخصوص القرارات الائتمانية التي تحتاج الى قرار من مجلس الادارة بالاضافة الى الموافقة على بيع العقارات المستملكة لقاء الديون . وتتالف اللجنة العليا للتسهيلات من خمسة أعضاء من مجلس الادارة كما يلي :-

- الدكتور فوتي خميس "رئيسا".
- شركة مادبا للاستثمارات المالية ويمثلها السيد أيمن جميعان عضوا".
- شركة رؤوف أبو جابر وأولاده ويمثلها السيد زياد أبو جابر "عضوا" حتى تاريخ 29/4/2013.
- السيد عبد الرحيم جردانه "عضوا".
- السيد فهمي ابو خضراء "عضوا".

امين السر السيد بسام حماد
مقرر اللجنة : السيد رمزي درويش .
عقدت اللجنة خلال عام 2013 (41 اجتماعا).

6- لجنة الاستثمار:

يتولى مجلس الادارة حسب المادة (1) من الفصل الثاني المسؤوليات والصلاحيات من السياسة الاستثمارية تشكيل لجنة الاستثمار وتحديد صلاحياتها التي تتولى اتخاذ القرارات الاستثمارية بالدينار الاردني والعملات الاجنبية.

مسؤوليات وصلاحيات لجنة الاستثمار

1. اعتماد السياسة الاستثمارية لدى البنك والسياسات والاجراءات المتعلقة بها.
2. دراسة واعتماد/تعديل/إلغاء الأدوات الاستثمارية.
3. مراقبة أداء المحافظ الاستثمارية.
4. دراسة واعتماد سيناريوهات الاستثمار/ توزيع الموجودات على الأدوات الاستثمارية المعتمدة.
5. مراجعة الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق المالية العالمية.
6. ضبط المخاطر المترتبة على المحافظ الاستثمارية.
7. التنسيب بشراء وبيع اسهم الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة.
8. تفويض المدير العام بالمصادقة على تسمية ممثلي البنك في الهيئات العامة العادية وغير العادية للشركات.
9. تفويض الاكتتاب في السندات وإسناد القروض المكفولة الصادرة عن الحكومة و المؤسسات العامة والشركات.
10. الموافقة على شراء اذونات الخزينة وبيعها او خصمها واتفاقيات اعادة الشراء.
11. الموافقة على اسناد قروض الشركات المساهمة العامة التي يعدها البنك ويديرها او يتعهد بتغطيتها بالكامل.
12. تفويض اي من الصلاحيات الى مديرالخزينة.

وتتألف لجنة الاستثمار من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة كما يلي:

- السيد / فهمي ابو خضراء «رئيسا للجنة الاستثمار».
- شركة مادبا للاستثمارات المالية ويمثلها السيد/ أيمن جيمعان «عضوا».
- الدكتور فوتي خميس.
- السيد/ عبد الرحيم جردانة «عضوا».
- الدكتور/ محمد التل «عضوا».

- أمين السر /السيد بسام حماد.
- مقرر اللجنة : الآنسة / أماني أبوزيد حتى تاريخ 21/10/2013.
- مقرر اللجنة : السيد / جرير العجلوني اعتبارا من 09/12/2013.

عقدت اللجنة خلال عام 2013 (6 اجتماعات).

أبرز معالم الحاكمية المؤسسية في البنك

تتضمن الحاكمية المؤسسية في البنك الاستثماري جملة محاور منها :

ان البنك لديه علاقات واضحه مع الجهات المعنية فيه كمجلس الإدارة والمساهمين والعملاء والموظفين حيث تنصب تلك العلاقة على متابعة الاستراتيجية العامة لعمل البنك بما في ذلك الوسائل المناسبة لتحقيق اهدافه.

- معاملة المساهمين لديه بالتساوي ووفق الانظمة والتعليمات المرعية.
- امداد المساهمين بالمعلومات والبيانات حول البنك ونشاطاته وانجازاته.
- متابعة قيام اعضاء مجلس الادارة بواجباتهم تجاه المساهمين والبنك.

وحتى تكون لهذه الحاكمية المؤسسية فعالياتها وتقوم بما هو مناط بها على مستوى مجلس إدارة البنك ، فلابد من الإشارة إلى والتأكيد على ما يلي :

اولا: مجلس الإدارة

- هناك واجبات على مجلس الإدارة القيام بها ومنها :
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم.
- تحديد توجهات البنك واهدافه الاستراتيجية.
- تحديد الاهداف العامة للبنك.
- تحمل مسؤولية سلامة عمليات البنك وادارة المخاطر فيه بصورة ناجعه.
- متابعة متطلبات البنك المركزي وتلبيتها.
- متابعة مصالح العملاء المودعين لديه.
- مراقبة ادارة البنك ومدى تقيدها بالانظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والتعليمات الداخلية للبنك نفسه واتباعها للسياسات الراشدة.
- تاكيد الالتزام العميق تجاه البنك ومساهميه كافة.
- الفصل بين منصب رئيس مجلس الادارة والمدير العام للبنك.
- التاكد المستمر من نزاهة البنك وهو يقوم باعماله بما في ذلك منع استغلال المعلومات الداخلية لمصالح شخصية.
- تشكيل اللجان المختلفة المعنية بمتابعة حسن ادارة البنك لاعماله ونشاطاته.
- عقد مجلس الإدارة خلال العام 2013 (8 إجتماعات)

ثانيا: رئيس مجلس الإدارة

من أجل ضمان فعالية الحاكمية المؤسسية في البنك فإن على رئيس مجلس الادارة ان يقوم بجملة امور منها :

تطوير العلاقة الداخلية لمجلس الادارة عبر ايجاد مناخات ايجابية بين الاعضاء تسمح بالحوار والنقاش فيما يتعلق بالقضايا المطروحة.

- متابعة العلاقة القائمة بين المجلس من جهه وبينه وبين الادارة التنفيذية للبنك من جهة اخرى.
- ايصال المعلومات لجميع اعضاء مجلس الاداره.
- تطوير العلاقة الايجابية بالمساهمين وتوفير المعلومات المناسبه لهم في وقتها.

ثالثا: متابعة أعمال مجلس الادارة

- عقد اجتماعات دورية له.
- وضع اقتراحات للمواضيع مجال الاهتمام لعرضها على المجلس.
- تزويد الاعضاء بالبيانات والمعلومات المناسبة حول مواضيع الاجتماعات قبل فترة كافية.
- وضع الاعضاء في صورة التطورات الداخليه في البنك بشكل عام.
- توضيح كافة مهام وواجبات ومسؤوليات اعضاء المجلس بما فيها الصلاحية المحددة له فيما يتعلق بالموافقة على القروض.
- متابعة الهيكل التنظيمي للبنك.
- الموافقة على بعض التعيينات ذات التاثيرفي البنك.
- متابعة نظام الدرجات والترقيات والرواتب والمزايا في البنك.
- التحقق من زيادة وتحسين القدرة التنافسية للبنك.
- مراقبة قيام الادارة التنفيذية في البنك بوضع اليات العمل التي تكفل تنفيذ الاستراتيجيات المحددة له.

الهيكل التنظيمي INVESTBANK

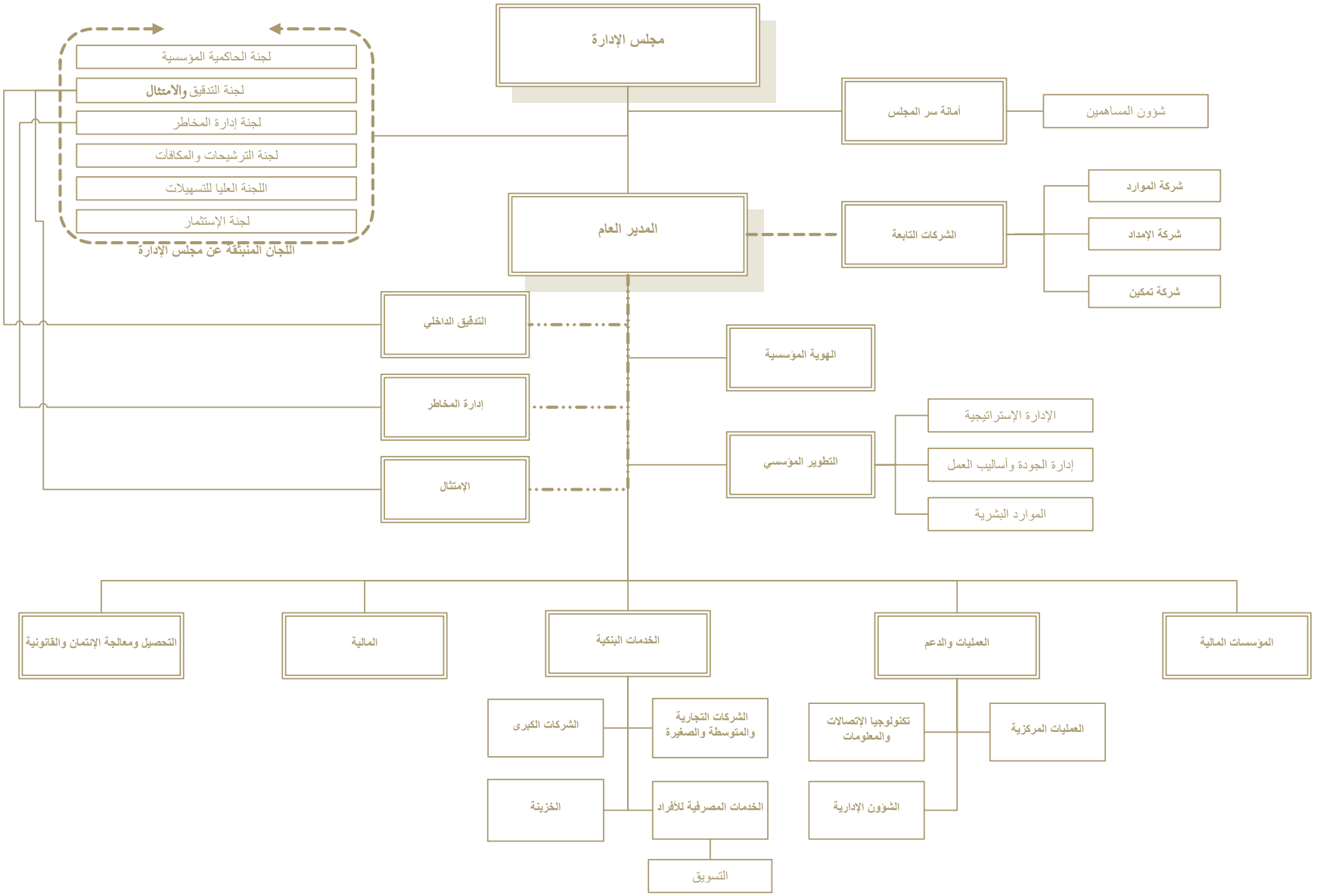

الهيكل التنظيمي لشركة الموارد للوساطة المالية

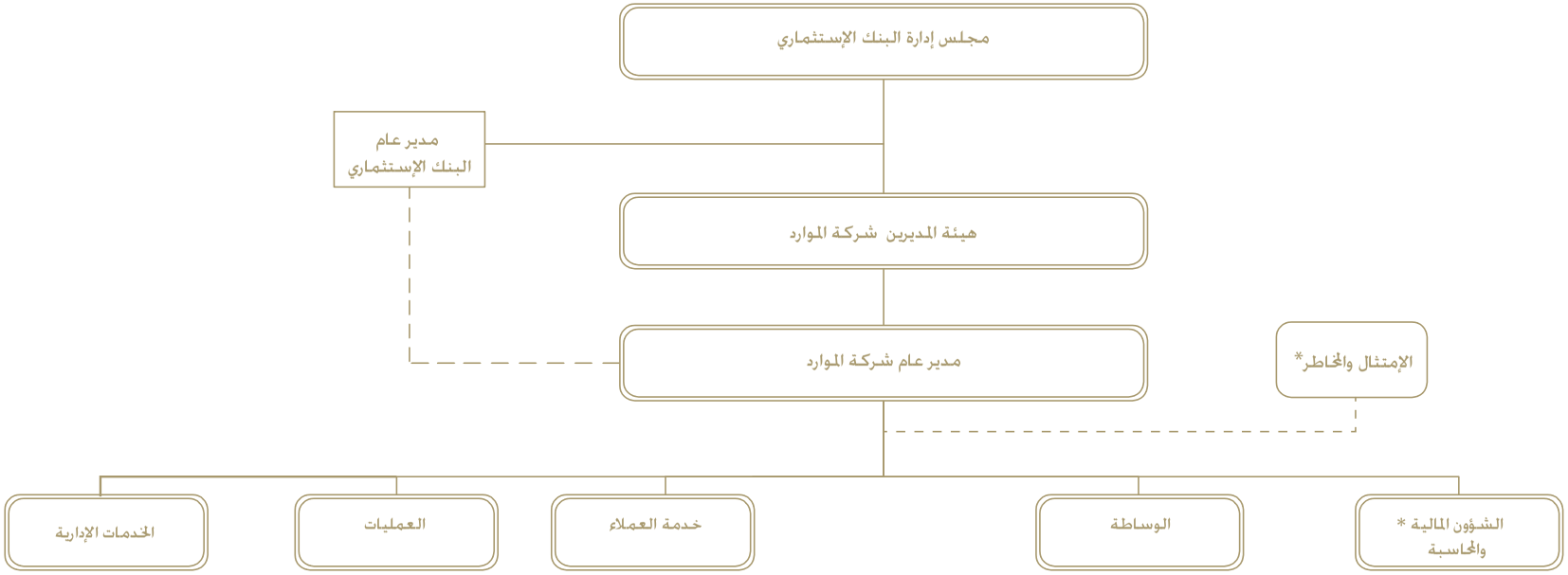

* تتبع الشؤون المالية والمحاسبية والإمتثال والمخاطر (بخط متقطع) إلى الدوائر ذات العلاقة في البنك الإستثماري.
** تقوم إدارة التدقيق الداخلي في البنك الإستثماري بتنفيذ كافة مهام التدقيق على كافة أنشطة شركة الموارد

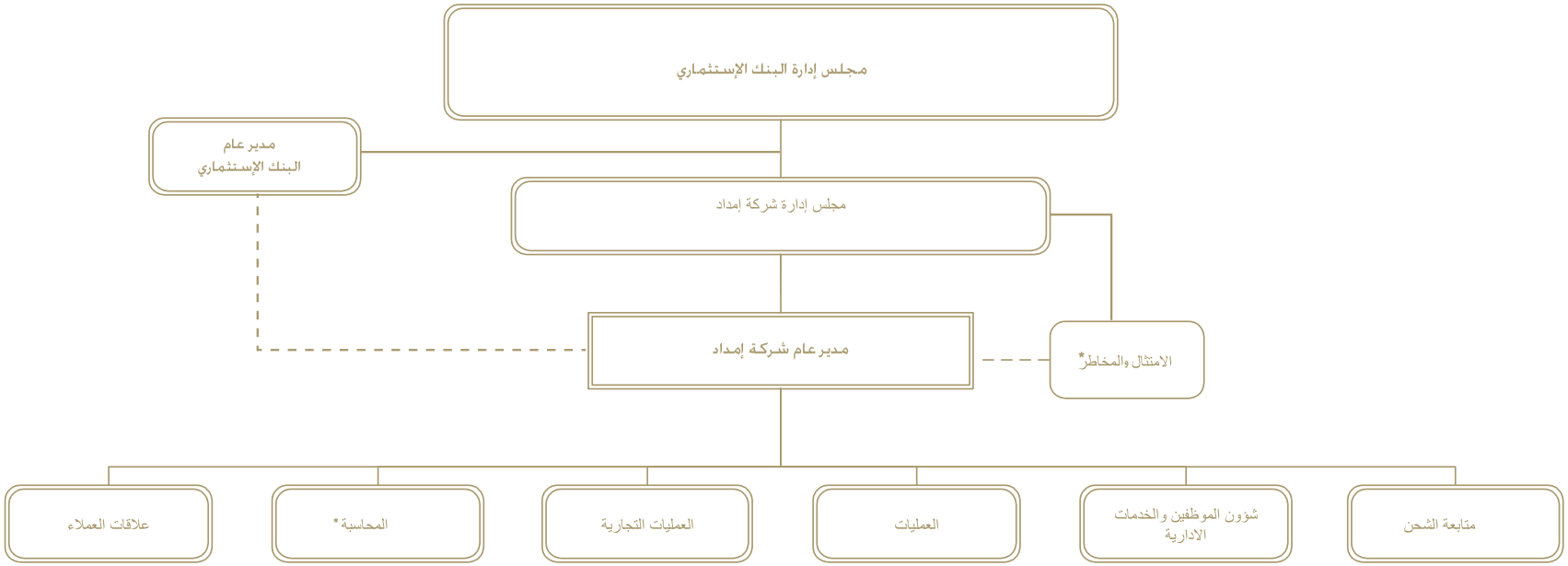

* تتبع المحاسبة والإمتثال والمخاطر (بخط متقطع) إلى الدوائر ذات العلاقة في البنك الإستثماري.
** تقوم إدارة التدقيق الداخلي في البنك الإستثماري بتنفيذ كافة مهام التدقيق على كافة أنشطة شركة إمداد

الهيكل التنظيمي لشركة تمكين للتأجير التمويلي

الهيكل التنظيمي لشركة تمكين للتأجير التمويلي

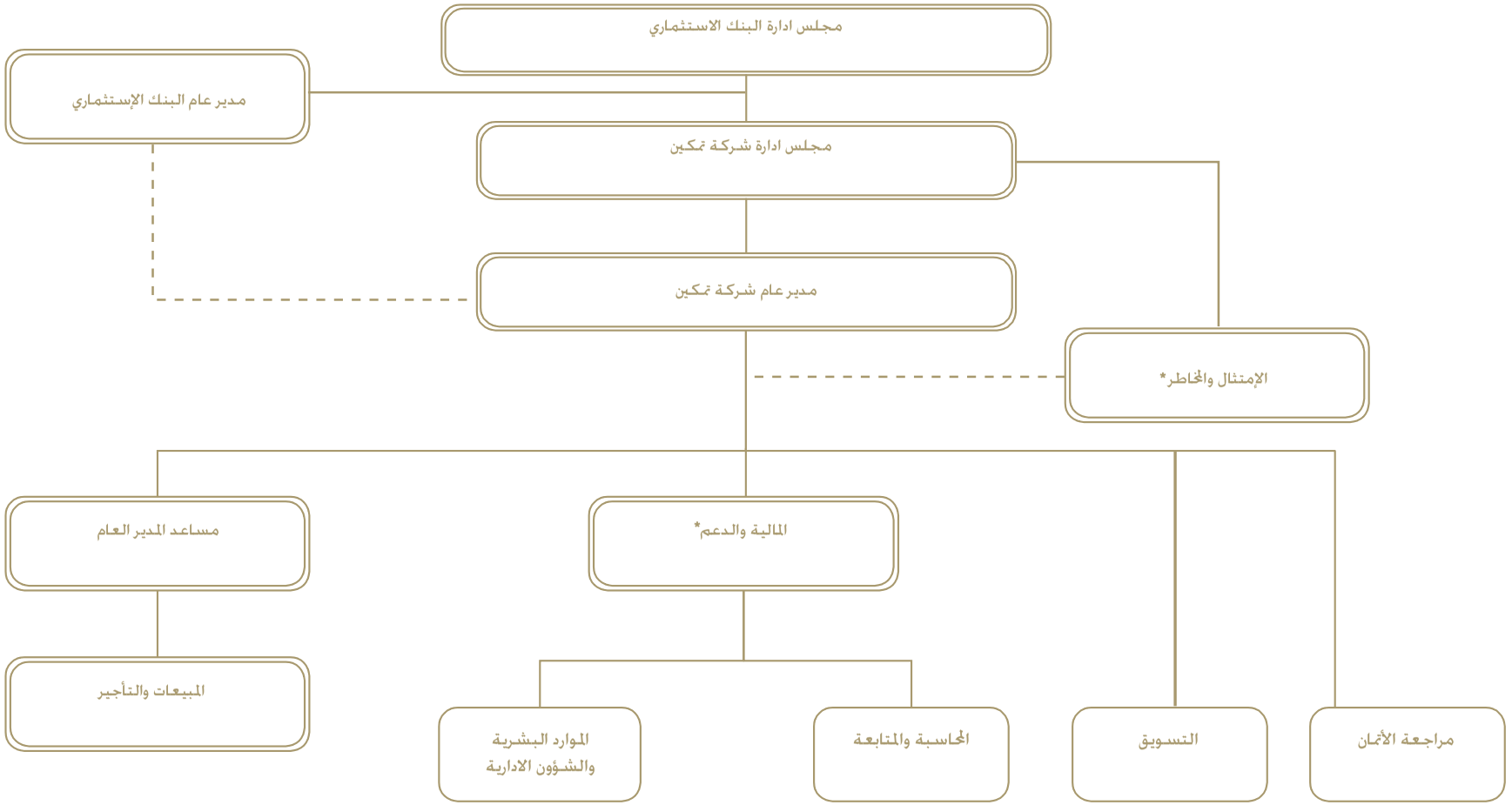

* تتبع المحاسبة والإمتثال والمخاطر (بخط متقطع) إلى الدوائر ذات العلاقة في البنك الإستثماري.

** تقوم إدارة التدقيق الداخلي في البنك الإستثماري بتنفيذ كافة مهام التدقيق على كافة أنشطة شركة تمكين

مجموعة إدارة المخاطر

تطبيقا لافضل الممارسات في مجال ادارة المخاطر ومن أجل ابقاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية على اطلاع بجميع انشطة إدارة المخاطر في البنك تقوم مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجان المخاطر في البنك. كما ترفع تقاريرها المتعلقة بالأعمال اليومية إلى رئيس مجموعة المخاطر متضمنة مسؤولياتها التالية:

- تحليل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل.
- اجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بشكل سنوي حسب تعليمات البنك المركزي الاردني.
- مراقبة نسبة كفاية رأس المال بشكل دوري.
- اجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة لقياس مدى قدرة البنك على تحمل الظروف المختلفة.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر .
- تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والاجراءات الرقابية (Control and Risk Self-Assessment) لادارة مخاطر التشغيل.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر باعتماد سقوف المخاطر المقبولة لدى البنك.
- تزويد لجان إدارة المخاطر في البنك بالتقارير اللازمة.

لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة إدارة المخاطر مكونة من أعضاء من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للقيام بالمهام والمسؤوليات التالية:

- التأكد من وجود هيكل إداري مناسب لمجموعة إدارة المخاطر و مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطرالمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بهدف تحقيق الممارسات الواجبة في هذا السياق للوصول الى افضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة المخاطر.
- التأكد من أن مجموعة إدارة المخاطر تغطي المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك بشكل كفؤ و فعال .
- ترفع الى مجلس الإدارة تقارير دورية حول المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك وطرق إدارتها .

لجنة إدارة المخاطر التنفيذية

تشكلت لجنة إدارة المخاطر التنفيذية (ERMC) بحيث تكون برئاسة رئيس مجموعة إدارة المخاطر وبعضوية الإدارة التنفيذية في البنك وذلك للإشراف على الاطار العام لإدارة جميع أنواع المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها البنك وبحيث تقوم بالمهام والمسؤوليات التالية:.

1. اعتماد الإطار العام لإدارة المخاطر على مستوى البنك.
2. اعتماد إستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر في البنك بحيث تتماشى مع استراتيجة البنك المعتمدة من قبل مجلس الادارة.
3. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك هذه المخاطر بشكل سنوي ومراجعتها عند حدوث اي تغييرات تطرأ عليها.
4. التأكد من وجود إجراءات للضبط الداخلي وإعادة النظر فيها ومراجعتها دوريًا لضمان شمولية عمل الإدارة بشكل عام وسلامة كافة الأساليب الإدارية الأخرى.
5. رفع تقارير دورية الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة والحصول على الموافقات اللازمة من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمجموعة إدارة المخاطر :

لقد تم اعتماد الهيكل التنظيمي المبين أدناه :

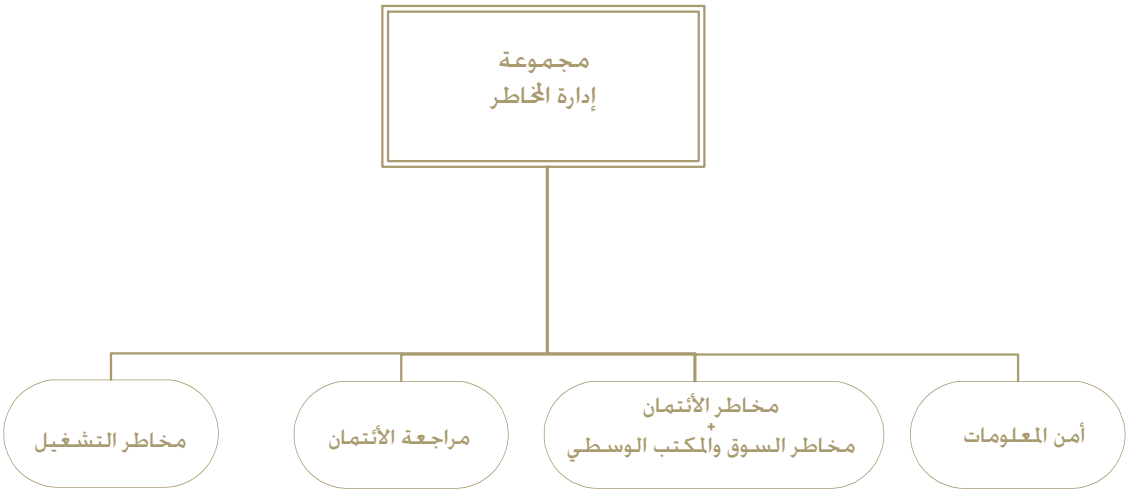

إدارة الامتثال

تم تشكيل إدارة للامتثال وتم رفدها بكوادر مدربة. وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص حيث تقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، بما في ذلك توثيق مهام و صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك.

- ويكون أعداد سياسة الامتثال وتطويرها والتأكد من تطبيقها في البنك من صلاحيات إدارة الامتثال ويتم اعتماد السياسة من قبل لجنة التدقيق والامتثال ومن ثم مجلس الادارة.
- ترفع إدارة الامتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال الى لجنة التدقيق والامتثال مع إرسال نسخة الى المدير العام ، وبما يتماشى مع افضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص.

وتقوم لجنة التدقيق والامتثال بما يلي:

- اعتماد سياسة مراقبة الامتثال، وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك "مخاطر الامتثال" مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها .
- مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الإمتثال.
- اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة داخل البنك بالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير المطبقة هدفا أساسيا واجب التحقيق.
- اعتماد الخطة سنوية لإدارة "مخاطر الامتثال" بالتعاون مع وظيفة مراقبة الامتثال على أن تأخذ هذه الخطة بالاعتبار أي قصور في السياسات أو الإجراءات أو التطبيق وأن تكون مرتبطة بمدى فعالية إدارة "مخاطر الامتثال" القائمة وتحدد الحاجة إلى أي سياسات أو إجراءات إضافية للتعامل مع "مخاطر الامتثال" الجديدة الناتجة عن التقييم السنوي لهذه المخاطر.

القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 13 كانون الأول 2013

تقرير مدقق الحسابات المستقل
قائمة المركز المالي الموحدة
قائمة الدخـــل الموحدة
قائمة الدخـــل الشامل الموحدة
قائمة التغيّـرات فـي حقوق الملكيّة الموحدة
قائمة التدفقـات النقديـــة الموحدة
إيضاحات حـول القوائم الماليـــة الموحدة

جمعية الشجرة

أسسنا شراكة مع جمعية الشجرة لتطوير وحماية النظام البيئي لجزء من غابات بيرين لضمان سلامة نظامها الحيوي .

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي البنك الإستثماري

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة للبنك الإستثماري والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2013 وكل من قائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيّرات في حقوق الملكيّة الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخصاً لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيريّة الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد قوائم مالية موحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، إضافة الى توفر نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضروريا لغرض إعداد وعرض قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناجمة عن الإحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وتتطلب تلك المعايير الإلتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. عند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وذلك لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخليّة لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد أن أدلة التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الـــرأي

في رأينـا، أن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للبنك الإستثماري كما في 31 كانون الأول 2013 وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه القوائم المالية الموحدة.

أمور أخرى

تم تدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الإستثماري للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012 من قبل مدقق حسابات آخر والذي أصدر تقريره غير المتحفظ حولها في 15 نيسان 2013.

برايس وتر هاوس كوبرز "الأردن" ذ.م.م

اسطفان اسطفان
إجازة رقم (٤٨٩)

pwc

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

14 نيسان 2014

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2013

	إيضاح	31 كانون الأول 2013 دينار	31 كانون الأول 2012 دينار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	4	72,605,317	47,545,437
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	65,510,489	70,630,082
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	1,418,000	230,778
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7	7,399,431	9,589,936
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	10	430,882,813	404,311,268
موجودات مالية بالقيمة العادلة			
من خلال قائمة الدخل الشامل	8	10,406,392	12,174,711
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	9	127,803,961	105,394,480
ممتلكات ومعدات - بالصافي	11	22,135,540	21,488,869
موجودات غير ملموسة	12	1,886,627	1,918,827
موجودات ضريبية مؤجلة	19	4,415,557	4,552,123
موجودات أخرى	13	34,458,927	30,677,584
مجموع الموجودات		778,923,054	708,514,095
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14	46,650,847	11,044,231
ودائع عملاء	15	517,866,177	458,081,546
تأمينات نقدية	16	44,075,189	56,336,663
أموال مقترضة	17	15,663,001	33,822,859
مخصصات متنوعة	18	969,764	588,506
مخصص ضريبة الدخل	19	3,042,760	3,564,655
مطلوبات ضريبية مؤجلة	19	818,193	616,660
مطلوبات أخرى	20	10,308,973	9,225,958
مجموع المطلوبات		639,394,904	573,281,078
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المصرح به	21	100,000,000	100,000,000
رأس المال المكتتب به والمدفوع	21	100,000,000	100,000,000
الإحتياطي القانوني	22	17,682,152	16,055,800
إحتياطي المخاطر المصرفية العامة	22	4,230,548	3,805,907
احتياطي تقييم موجودات مالية - بالصافي	23	1,086,382	330,893
أرباح مدورة	24	15,754,630	14,315,943
مجموع حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك		138,753,712	134,508,543
حقوق غير المسيطرين	26	774,438	724,474
مجموع حقوق الملكية		139,528,150	135,233,017
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		778,923,054	708,514,095

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

	إيضاح	31 كانون الأول 2013 دينار	31 كانون الأول 2012 دينار
الفوائد الدائنة	27	48,184,866	45,587,043
الفوائد المدينة	28	(24,521,847)	(19,212,605)
صافي إيرادات الفوائد		23,663,019	26,374,438
صافي إيرادات العمولات	29	5,599,902	4,922,370
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		29,262,921	31,296,808
أرباح عملات أجنبية	30	1,688,062	3,144,390
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	31	652,721	82,795
توزيعات أرباح نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	8	694,502	626,311
إيرادات أخرى	32	2,128,048	6,994,834
إجمالي الدخل		34,426,254	42,145,138
نفقات الموظفين	33	(9,406,529)	(8,843,199)
استهلاكات وإطفاءات	11 و 12	(2,026,318)	(1,942,118)
مصاريف أخرى	34	(5,885,676)	(4,756,331)
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	10	(294,478)	(2,943,308)
مخصصات متنوعة	13 و 18	(549,728)	(10,071,217)
إجمالي المصروفات		(18,162,729)	(28,556,173)
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		16,263,525	13,588,965
ضريبة الدخل	19	(4,332,850)	(2,336,594)
صافي الربح للسنة		11,930,675	11,252,371
العائد إلى:			
مساهمي البنك		11,880,711	11,218,390
حقوق غير المسيطرين	26	49,964	33,981
		11,930,675	11,252,371
حصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة العائدة لمساهمي البنك	35	0.119	0.113

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار
صافي الربح للسنة	11,930,675	11,252,371
بنود الدخل الشامل الأخرى:		
صافي التغير في احتياطي تقييم موجودات مالية	81,875	(775,699)
أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	282,583	10,388
مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى	364,458	(765,311)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	12,295,133	10,487,060
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى:		
مساهمي البنك	12,245,169	10,453,079
حقوق غير المسيطرين	49,964	33,981
	12,295,133	10,487,060

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

	رأس المال المكتتب به والمدفوع	دفعات على زيادة رأس المال	الاحتياطيات		احتياطي تقييم موجودات مالية - بالصافي	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية
			قانوني	مخاطر مصرفية عامة					
2013	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كما في أول كانون الثاني	100,000,000	-	16,055,800	3,805,907	330,893	14,315,943	134,508,543	724,474	135,233,017
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	-	11,880,711	11,880,711	49,964	11,930,675
صافي التغير في									
احتياطي تقييم موجودات مالية - بالصافي	-	-	-	-	81,875	-	81,875	-	81,875
أرباح بيع موجودات مالية من خلال									
قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	673,614	(391,031)	282,583	-	282,583
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	755,489	11,489,680	12,245,169	49,964	12,295,133
الأرباح الموزعة (إيضاح 24)	-	-	-	-	-	(8,000,000)	(8,000,000)	-	(8,000,000)
المحول إلى الإحتياطيات	-	-	1,626,352	424,641	-	(2,050,993)	-	-	-
	-	-	1,626,352	424,641	-	(10,050,993)	(8,000,000)	-	(8,000,000)
كما في 31 كانون الاول 2013	100,000,000	-	17,682,152	4,230,548	1,086,382	15,754,630	138,753,712	774,438	139,528,150
2012									
كما في أول كانون الثاني	85,250,000	14,116,574	14,710,442	3,180,766	1,035,208	13,129,048	131,422,038	475,428	131,897,466
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	-	11,218,390	11,218,390	33,981	11,252,371
صافي التغير في									
احتياطي تقييم موجودات مالية - بالصافي	-	-	-	-	(775,699)	-	(775,699)	-	(775,699)
أرباح بيع موجودات مالية من خلال									
قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	71,384	(60,996)	10,388	-	10,388
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(704,315)	11,157,394	10,453,079	33,981	10,487,060
زيادة رأس مال شركات تابعة	-	-	-	-	-	-	-	215,065	215,065
الزيادة في رأس المال	633,426	-	-	-	-	-	633,426	-	633,426
المحول إلى رأس المال	14,116,574	(14,116,574)	-	-	-	-	-	-	-
الأرباح الموزعة (إيضاح 24)	-	-	-	-	-	(8,000,000)	(8,000,000)	-	(8,000,000)
المحول إلى الإحتياطيات	-	-	1,345,358	625,141	-	(1,970,499)	-	-	-
	14,750,000	(14,116,574)	1,345,358	625,141	-	(9,970,499)	(7,366,574)	215,065	(7,151,509)
كما في 31 كانون الاول 2012	100,000,000	-	16,055,800	3,805,907	330,893	14,315,943	134,508,543	724,474	135,233,017

- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 4,415,557 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقيد التصرف به بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل 4,552,123 دينار كما في 31 كانون الأول 2012.
- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 2,539,200 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقيد التصرف به بناء على طلب البنك المركزي الأردني يمثل المتبقي من الأرصدة العائدة لعمليات غير نظامية.
- كذلك تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 1,313,353 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 1,598,599 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ولا يمكن التصرف به إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع، استناداً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 110,804 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 تمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية المقيّمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ولا يمكن التصرف بها إلا بمقدار ما يحقق منها فعلاً من عمليات البيع استناداً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

	إيضاح	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
		دينـــــار	دينـــــار
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		16,263,525	13,588,965
تعديلات			
استهلاكات وإطفاءات	11 و 12	2,026,318	1,942,118
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	10	294,478	2,943,308
مخصص تعويض نهاية الخدمة	18	10,115	1,427
مخصص القضايا المقامة على البنك	18	539,613	(111,997)
مخصصات أخرى	18	-	(253,713)
مخصص مقابل الارصدة العائدة لعمليات غير نظامية	13	-	10,435,500
خسائر (أرباح) استبعاد ممتلكات ومعدات	32	966	(4,350,855)
أرباح بيع عقارات آلت ملكيتها للبنك	32	(996,086)	(591,935)
(أرباح) خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل غير متحققة	31	(110,804)	403,359
توزيعات استثمارات في أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		(694,502)	(626,311)
صافي مصاريف (إيرادات) الفوائد		319,323	(36,515)
تأثير التغير في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	30	(60,803)	(102,127)
		17,592,143	23,241,224
التغير في الموجودات والمطلوبات			
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)		(1,187,222)	3,711,287
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		2,301,309	1,784,887
المشتقات المالية		-	4,380
التسهيلات الإئتمانية المباشرة		(26,866,023)	(57,246,054)
الموجودات الأخرى		(1,919,673)	(18,442,221)
ودائع العملاء		59,784,631	(11,545,020)
تأمينات نقدية		(12,261,474)	2,818,688
مطلوبات أخرى		(90,030)	(1,537,799)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصات المدفوعة		37,353,661	(57,210,628)
ضريبة الدخل والمخصصات المدفوعة	18 و 19	(5,020,859)	(5,080,466)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		32,332,802	(62,291,094)
الأنشطة الإستثمارية			
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		2,585,788	1,473,063
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		(129,230)	(1,308,874)
توزيعات استثمارات في أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		694,502	626,311
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		27,365,997	81,921,326
شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(49,775,478)	(44,107,063)
شراء ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع تحت التنفيذ	11	(460,280,2)	(771,171,1)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		-	568,131,9
شراء موجودات غير ملموسة	12	(196,955)	(545,794)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الإستثمارية		(21,900,176)	46,067,906
الأنشطة التمويلية			
زيادة رأس المال	21	-	633,426
أرباح موزعة	24	(8,000,000)	(8,000,000)
الأموال المقترضة		(238,287)	12,277,526
حقوق غير المسيطرين		-	215,065
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية		(8,238,287)	5,126,017
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	30	60,803	102,127
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		2,255,142	(10,995,044)
النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني		89,209,817	100,204,861
النقد وما في حكمه كما في 31 كانون الأول	36	91,464,959	89,209,817

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

1- معلومات عامة

- البنك الإستثماري («البنك») هو شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (173) بتاريخ 12 آب 1982 بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 برأس مال مقداره 6,000,000 دينار موزع على 6,000,000 سهم بقيمة إسمية مقدارها دينار للسهم الواحد, تمت زيادة رأس مال البنك عدة مرات حتى بلغ 77,500,000 دينار / سهم كما في 31 كانون الاول 2010, كما تمت زيادة رأس مال البنك خلال العام 2011, ليصبح رأس المال المكتتب به والمدفوع 85,250,000 دينار / سهم, كذلك تمت زيادة رأس المال للبنك بمبلغ 14,750,000 دينار بتاريخ 10 نيسان 2012 ليصبح رأس مال البنك المكتتب به والمدفوع 100 مليون دينار / سهم.

- يقع المركز الرئيسي للبنك في مدينة عمـــان في منطقة الشميساني, شارع عبد الحميد شرف هاتف 5001500 وعنوانه البريدي: ص.ب 950601 عمان 11195 المملكة الأردنية الهاشمية.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها أحد عشر فرعاً (2012 تسعة فروع) ومن خلال الشركات التابعة له.

- إن البنك الإستثماري هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة أسهمه في سوق عمان المالي.

- تم إقرار هذه القوائم الماليـــة الموحـــدة من قبل مجلس الإدارة بموجب قرار رقم رم 2014/41 بتاريخ 13 نيسان 2014, وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2- ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

2-1 أسس الإعداد

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 للبنك وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية, باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- إن الدينار الأردني هو عملة عرض القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة في القوائم المالية متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012 بإستثناء ما هو وارد في إيضاح (2-2).

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد آخر قوائم مالية موحدة للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012 باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه، والتي لا يوجد لها تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013.

• معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) - القوائم المالية الموحدة: يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) مكان المتطلبات السابقة المتضمنة في معيار المحاسبة الدولي رقم (27) - (القوائم المالية الموحدة والمنفصلة) ولجنة تفسير المعايير - التفسير رقم (12) - توحيد المنشآت ذات الاغراض الخاصة، يقدم المعيار نموذج واحد لتوحيد كافة المؤسسات بناء على السيطرة، بصرف النظر عن طبيعة المؤسسة المستثمر فيها (بمعنى إذا ما كانت المؤسسة مسيطراً عليها من خلال حقوق تصويت المستثمرين أو من خلال ترتيبات تعاقديه أخرى).

• معيار التقارير المالية الدولي رقم (11) - المشاريع المشتركة: يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (11) مكان معيار المحاسبة الدولي رقم (31) - المنافع في المشاريع المشتركة يتطلب هذا المعيار الجهة التي لها علاقة بالمشروع المشترك أن تحدد طبيعة المشروع المشترك من حيث قيمة تقدير حقوقها و واجباتها و من ثم المحاسبة عن هذه الحقوق والواجبات وفقاً لطبيعة هذا المشروع المشترك.

• معيار التقرير المالية الدولي رقم (12) - الإفصاح عن المنافع في المنشأت الأخرى: يتطلب المعيار الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدم القوائم المالية من تقييم طبيعة، و المخاطر المرتبطة بتلك المنافع في منشآت أخرى وتأثير هذه المنافع في مركزها المالي، أدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

• معيار التقارير المالية الدولي رقم (13) - قياس القيمة العادلة: يحل هذا المعيار محل الارشادات الخاصة بقياس القيمة العادلة الموجودة و الموزعة في معايير التقارير المالية الدولية المتعارف عليها لتكون ضمن معيار واحد، يعرف المعيار القيمة العادلة كما يوفر إرشاداً حول كيفية تحديد القيمة العادلة وكذلك يتطلب المعيار إفصاحات عن قياس القيمة العادلة، في نفس الوقت، لايغير معيار التقارير المالية الدولي رقم (13) المتطلبات الخاصة بالبنود الواجب قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة.

• التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - عرض القوائم المالية: يعدل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) طريقه عرض بنود الدخل الشامل الأخرى.

• التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) - الأدوات المالية - الإفصاح: يعدل المعيار متطلبات الإفصاح في معيار التقرير المالية الدولي رقم (7) ليضيف معلومات عن كافة الأدوات المالية المعترف بها والتي يتم مقابلتها وفقاً للفقرة (42) من معيار المحاسبة الدولي رقم (32) وكذلك يتطلب الإفصاح عن معلومات بخصوص الأدوات المالية المعترف بها الخاضعة لترتيبات المقابلة الاصلية الممكن إنفاذها والترتيبات فيها إذا كانت الأدوات غير خاضعة للمقابلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (32).

• معيار المحاسبة الدولي رقم (19) - مزايا الموظفين - التعديلات: تلغي التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) الخيار لتأجيل الإعتراف بالأرباح والخسائر الأكتوارية، وفقاً لهذه التعديلات فانه سيتم الإعتراف بكافة التغيرات في قيمة مزايا الخطط المحددة في الدخل وبنود الدخل الشامل الأخرى.

• معيار المحاسبة الدولي رقم (27) - القوائم المالية المنفصلة (2011): يتناول المعيار، بعد التعديل، المتطلبات للقوائم المالية المنفصلة فقط، والتي جرى ترحيلها بشكل واسع، وبدون تغير، من معيار المحاسبة الدولي رقم (27) - القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، تتركز حالياً متطلبات القوائم المالية الموحدة في معيار التقارير المالية رقم (10) - القوائم المالية الموحدة.

• معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011): تتمثل غالبية المراجعات الناتجة من معالجة دمج المشاريع المشتركة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - (2011)، في حين تبقي الطريقة المبدئية لمحاسبة الملكية في الاستثمارات بدون تغيير.

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً بنشر التحسينات على معايير التقارير المالية: (2009 حتى 2011) والتي تحتوي على المعايير التالية مع تعديلات تابعة لمعايير أخرى:

• معيار التقارير المالية الدولية رقم (1) - التطبيق الأولي لمعايير التقارير المالية الدولية: والذي يعيد تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (1) - والاستثناء على تكاليف التمويل.

• معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - عرض القوائم المالية: والذي يوفر مقارنة المعلومات فيها أكثر من الحد الأدنى من المتطلبات والعرض للأرصدة الأ فتتاحية لقائمة المركز المالي والإيضاحات المرتبطة.

• معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والمباني والمعدات - التصنيف للمعدات الخدمية.

• معيار المحاسبة الدولي رقم (32) - عرض الأدوات المالية: ضرائب الدخل المترتبة على التوزيعات.

• معيار المحاسبة الدولي رقم (34) - التقارير المالية المرحلية: الموجودات والمطلوبات القطاعية.

لم يكن لتطبيق المعايير والتعديلات المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على القوائم المالية للمجموعة.

المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية الصادرة والتي لم يسري مفعولها بعد

قرر البنك عدم التطبيق المبكر للمعايير والتي من الواجب تطبيقها إبتداءً من السنة المالية 2014:

• معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) - التعديل الخاص بإعفاء الصناديق الاستثمارية من توحيد القوائم والذي يسرى من 1 يناير 2014, يوفر هذا الاعفاء الالزامي للمؤسسات الاستثمارية المؤهلة أن تحاسب عن هذه الاستثمارات كما تحاسب عن الاستثمارات في شركات زميلة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا ما كانت تتمتع بشروط معينة مع استثناء الشركات التابعة التي تعتبر امتداداً لمؤسسات أستثمارية تعمل في مجال الأنشطة الاستثمارية.

• معيار المحاسبة الدولي رقم (32) - التعديل المطبق من أول يناير 2014 والذي يوضح:

أ) أن المؤسسة التي لديها الحق في الأنفاذ القانوني للمقاصة إذا ما كان هذا الحق غير محتمل الحدوث مستقبلياً ويمكن إنفاذه في كلاً من السياق الطبيعي للأعمال أو حالة الإخفاق عن الاسداد و العسر المالي أو الإفلاس للمؤسسة وكافة الأطراف.

ب) أن التسوية الاجمالية تعادل التسوية الصافية. فقط إذا ما كانت ألية التسوية لديها إمكانية إزالة أو تؤدي إلى مخاطرة إئتمانية أو مخاطرة سيولة غير جوهرية تعالج المستحقات والمدفوعات من خلال عملية أو دورة تسوية منفردة.

• معيار المحاسبة الدولي رقم (36) - ينطبق التعديل من أول يناير 2014 ويوضح الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمبالغ المستعادة من خسائر أنخفاض الموجودات من ان الإفصاح يكون في حدود كون المبلغ ناتج من القيمة العادية ناقصاً تكلفة الأستبعاد.

3-2 أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والمملوكة بالكامل والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون البنك قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركات التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركات التابعة أو يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً على التأثير على هذه العوائد من خلال سلطته في الشركات التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات بين البنك والشركات التابعة وكذلك ما بين الشركات التابعة.

تتضمن هذه القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة التالية كما في 31 كانون الأول 2013:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
الموارد للوساطة المالية	10,000,000	٪100	وساطة مالية	عمان	2006
تمكين للتأجير التمويلي	5,000,000	٪90	التأجير التمويلي	عمان	2006
الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد	3,000,000	٪94	إدارة وتشغيل مستودعات البوندد	عمان	2010
الأردنية للتخصيم *	30,000	٪100	تخصيم ذمم	عمان	2011

* أسست الشركة الأردنية للتخصيم في 21 كانون الاول 2011 ولم تبدأ بممارسة أنشطتها حتى تاريخ هذه القوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك، وفي حال كانت السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات التابعة مختلفة يتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتوافق مع السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك.

يتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم التوقف عن توحيدها عندما يفقد البنك هذه السيطرة.

وتمثل حقوق غير المسيطرين الحصة في صافي الدخل أو الخسارة وصافي الموجودات غير المملوكة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل البنك في الشركات التابعة، ويتم اظهارها في قائمة الدخل الموحدة، وكذلك ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحدة بشكل منفصل عن الحقوق العائدة لمساهمي البنك.

4-2 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير العام وصانعي القرار لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

5-2 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحدة عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة.

يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحدة.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

لا يجوز تصنيف أي موجودات مالية ليس لها أسعار في أسواق نشطة وتداولات نشطة في هذا البند.

6-2 تسهيلات ائتمانية مباشرة

هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الأساس أو جرى إقتنائها وليس لها أسعار سوقية في أسواق نشطة.

تظهر التسهيلات الائتمانية المباشرة بالكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد والعمولات المعلقة.

يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الإئتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الإئتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني. وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة, يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

يتم شطب التسهيلات الإئتمانية المعد لها مخصصات (بعد أخذ الموافقات اللازمة) في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي الى قائمة الدخل الموحدة. ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

7-2 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية. وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة.

لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.

يتم أخذ الارباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة.

8-2 موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء. وتطفأ العلاوة / الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة. قيداً على أو لحساب الفائدة. وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه. ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة وتظهر لاحقاً بالتكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

9-2 القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية. في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة. ويتم إطفاء الخصم /العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الدخل الموحدة.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية. وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

10-2 التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات موضوعية تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة. وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم قيد التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحدة كما يتم قيد أي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق لأدوات الدين في قائمة الدخل الموحدة ولأدوات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل الشامل الموحدة.

11-2 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها. ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	٪
مباني	2
معدات وأجهزة وأثاث	25 - 10
وسائط نقل	20 - 15
أجهزة الحاسب الآلي	20
ديكورات	25

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وقيد قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام. فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم إعتبار التغير في التقدير للسنوات اللاحقة على أنه تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها,

12-2 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه,

13-2 مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة بواقع شهر عن كل سنة خدمة للموظفين بعقود للذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً.

يتم قيد التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها. ويتم أخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحدة.

14-2 تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناجمة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد), إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحدة.

15-2 ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة. وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في الأردن.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم إحتساب الربح الضريبي على أساسها, يتم إحتساب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الإستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

16-2 حسابات مدارة لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك, يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحدة, هذا ويتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

17-2 التقـاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

18-2 تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

يتم الإعتراف بالمصاريف على أساس الإستحقاق.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

يتم الاعتراف بارباح اسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

19-2 تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

20-2 المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للتحوط:

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

التحوط للقيمة العادلة

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال إنطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحدة.

في حال إنطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

التحوط للتدفقات النقدية

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحدة في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الدخل الموحدة.

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية

في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم قياس القيمة العادلة لأداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن قائمة الدخل الموحدة، ويتم قيد الجزء الفعال في قائمة الدخل الموحدة عند بيع الاستثمار في الوحدة الاجنبية المستثمر بها.

التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

2-21 مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، ويتم قيد مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

2-22 عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة، تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها، وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2-23 عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر العقارات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند « موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدنٍ في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم قيد الزيادة كإيراد، يتم قيد الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم الاعتراف به سابقاً.

2-24 الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم إثباتها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناجمة عن أعمال البنك ويتم أخذها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم إطفاء الأنظمة والبرامج على مدى عمرها الإنتاجي المقدر وبمعدل 20٪ سنويا.

25-2 العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمعلنة من البنك المركزي الأردني.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتـــم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

26-2 النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر. وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية. وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية والأموال المقترضة التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب.

(3) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية واحتياطي تقييم موجودات مالية - بالصافي وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة, كما أن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن قائمة الدخل الشامل الموحدة, وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها, إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل. ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

يتم تكوين مخصص لقاء الديون العاملة وغير العاملة اعتمادا على أسس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الأسس والفرضيات مع المخصصات الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشددا بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية. علماً بأن الفرق بين احتساب المخصص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية لم يكن جوهرياً.

يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتمادا على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني. ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتمادا على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل. ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة.

تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالقيمة العادلة أو بالكلفة المطفأة لتقدير أية تدني في قيمتها ويتم أخذ هذا التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة وتقوم الإدارة بتقدير التدني في القيمة العادلة عند بلوغ أسعار السوق حداً معيناً يعتبر مؤشراً لتحديد خسارة التدني. وبما لا يتعارض مع تعليمات السلطات الرقابية والمعايير الدولية للتقارير المالية.

مستويات القيمة العادلة. يقوم البنك بتحديد والإفصاح عن مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف مقاييس القيمة العادلة كاملة وكما يتم فصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. يمثل الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

تعتقد الإدارة أن التقديرات المعتمدة في إعداد القوائم المالية الموحدة مناسبة ومعقولة.

(4) نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار
نقد في الخزينة	5,510,918	6,158,075
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:		
حسابات جارية وتحت الطلب	4,159,472	5,997,217
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	27,000,000	4,000,000
متطلبات الاحتياطي النقدي	35,934,927	31,390,145
	72,605,317	47,545,437

ليس هنالك أرصدة مقيدة السحب بإستثناء متطلبات الإحتياطي النقدي الإلزامي كما في 31 كانون الأول 2013 و 2012.

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
	2013	2012	2013	2012	2013	2012
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	110,811	61,169	29,226,001	27,920,687	29,336,812	27,981,856
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	34,046,677	13,545,000	2,127,000	29,103,226	36,173,677	42,648,226
المجموع	34,157,488	13,606,169	31,353,001	57,023,913	65,510,489	70,630,082

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد مبلغ 14,139,973 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 14,516,645 دينار كما في 31 كانون الأول 2012.

ليس هناك أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2013 و 2012.

(6) ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

البيان	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
	2013	2012	2013	2012	2013	2012
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ايداعات	-	-	1,418,000	230,778	1,418,000	230,778

بلغت الإيداعات التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر 1,418,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل مبلغ 187,320 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر ومبلغ 43,458 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ستة أشهر كما في 31 كانون الأول 2012.

ليس هناك إيداعات مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2013 و2012.

(7) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول2013	31 كانون الأول 2012
	دينـــار	دينـــار
أسهم شركات	4,905,236	6,182,164
سندات	2,444,143	3,173,006
الصناديق الإستثمارية *	50,052	234,766
	7,399,431	9,589,936

* يمثل هذا البند استثمارات في صناديق متواجدة في لكسمبورغ وهي غير مضمونة رأس المال.

(8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينـــار	دينـــار
أسهم متوفر لها اسعار سوقية	8,605,138	10,265,971
أسهم غير متوفر لها اسعار سوقية *	1,801,254	1,908,740
	10,406,392	12,174,711

* تم تحديد القيمة العادلة للأسهم غير المدرجة وفقاً للقيمة الدفترية والتي تعتبر أفضل أداة متوفرة لقياس القيمة العادلة لتلك الاستثمارات بسبب تعذر قياس قيمتها العادلة.

بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 694,502 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 و626,311 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012.

* بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 391,031 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 مقابل 60,996 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق الملكية.

(9) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية لها أسعار سوقية متوفرة:		
سندات خزينة حكومية *	110,936,028	87,127,200
سندات مالية حكومية وبكفالتها	6,318,638	-
	117,254,666	87,127,200
موجودات مالية ليس لها أسعار سوقية متوفرة:		
سندات خزينة حكومية	-	4,617,258
سندات مالية حكومية وبكفالتها	-	2,001,358
سندات واسناد قرض شركات	10,549,295	11,648,664
	10,549,295	18,267,280
مجموع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	127,803,961	105,394,480
تحليل السندات والأذونات		
ذات عائد ثابت:	127,803,961	105,394,480

* تتضمن سندات الخزينة الحكومية كما في 31 كانون الأول 2012 مبلغ 17.9 مليون دينار قيمة سندات لقاء إقتراض من البنك المركزي الأردني بموجب إتفاقية إعادة شراء لاستخدامها في أنشطة تمويلية مؤقتة استحقت بتاريخ 6 كانون الثاني 2013.

(10) تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينـــار	دينـــار
الأفراد (التجزئة)		
جاري مدين	11,462,958	10,203,411
قروض وكمبيالات *	33,374,626	26,073,742
بطاقات الائتمان	4,422,036	2,441,044
القروض العقارية	75,654,099	72,299,850
الشركات:		
الشركات الكبرى		
جاري مدين	62,616,883	61,568,158
قروض وكمبيالات *	247,003,369	223,725,569
الشركات الصغيرة والمتوسطة		
جاري مدين	9,952,136	12,522,958
قروض وكمبيالات *	24,420,592	37,163,542
الحكومة والقطاع العام	-	-
المجموع	468,906,699	445,998,274
ينزل:		
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(29,841,894)	(33,894,449)
فوائد معلقة	(8,181,992)	(7,792,557)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	430,882,813	404,311,268

* يظهر الرصيد بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً والبالغة 3,740,818 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 4,470,815 دينار كما في 31 كانون الأول 2012.

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 61,427,485 دينار أي ما نسبته 13.1٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 53,863,962 دينار أي ما نسبته 12.1٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2012.

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 53,245,493 دينار أي ما نسبته 11.6٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 46,071,405 دينار أي ما نسبته 10.5٪ من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2012.

لا يوجد تسهيلات ائتمانية ممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها كما في 31 كانون الأول 2013 و2012.

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات إئتمانية مباشرة

	الأفـــراد	القروض العقارية	الشركات		الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2013					
الرصيد في أول كانون الثاني	5,637,995	6,018,234	12,503,281	9,734,939	33,894,449
(المردود إلى) المقتطع من الإيرادات خلال السنة	(385,619)	1,864,169	(1,531,357)	347,285	294,478
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)	(380,332)	-	(3,492,367)	(474,334)	(4,347,033)
الرصيد في نهاية السنة	4,872,044	7,882,403	7,479,557	9,607,890	29,841,894
2012					
الرصيد في أول كانون الثاني	7,107,452	5,541,174	12,349,467	6,317,682	31,315,775
(المردود إلى) المقتطع من الإيرادات خلال السنة	(1,444,756)	504,225	450,742	3,433,097	2,943,308
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)	(24,701)	(27,165)	(296,928)	(15,840)	(364,634)
الرصيد في نهاية السنة	5,637,995	6,018,234	12,503,281	9,734,939	33,894,449

بلغت مخصصات التدني للديون غير العاملة 29,353,137 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 33,045,843 دينار كما في 31 كانون الأول 2012 كما بلغت مخصصات التدني للديون تحت المراقبة488,757 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 848,606 دينار كما في 31 كانون الأول 2012.

بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ 8,496,800 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 9,739,536 دينار كما في 31 كانون الاول 2012.

يتم احتساب مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية على أساس العميل الواحد فيما يتعلق بالتسهيلات تحت المراقبة وغير العاملة وليس على أساس المحفظة.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

	الأفـــراد	القروض العقارية	الشركات		الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2013					
الرصيد في أول كانون الثاني	1,242,058	2,469,842	2,915,078	1,165,579	7,792,557
الفوائد المعلقة خلال السنة	438,551	1,277,421	1,921,487	362,286	3,999,745
الفوائد المحولة للإيرادات	(104,401)	(11,330)	(138,231)	(98,528)	(352,490)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها *	(184,028)	-	(2,942,631)	(131,161)	(3,257,820)
الرصيد في نهاية السنة	1,392,180	3,735,933	1,755,703	1,298,176	8,181,992
2012					
الرصيد في أول كانون الثاني	1,167,208	1,169,623	1,934,111	982,240	5,253,182
الفوائد المعلقة خلال السنة	403,898	1,501,153	1,529,183	291,261	3,725,495
الفوائد المحولة للإيرادات	(322,436)	(200,934)	(56,536)	(81,308)	(661,214)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها *	(6,612)	-	(491,680)	(26,614)	(524,906)
الرصيد في نهاية السنة	1,242,058	2,469,842	2,915,078	1,165,579	7,792,557

* بناءً على قرارات مجلس الإدارة وهيئة مديري شركة الموارد للوساطة المالية (شركة تابعة) تم شطب ديون غير عاملة بالإضافة إلى فوائدها والمعد مقابلها مخصص وفوائد معلقة بمبلغ 7,604,853 دينار خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 مقابل مبلغ 889,540 دينار للعام 2012.

تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاع الجغرافي والإقتصادي كما يلي علماً بأن كافة هذه التسهيلات ممنوحة لجهات داخل المملكة:

	31 كانون الأول2013	31 كانون الأول 2012
	دينـــار	دينـــار
مالي	22,629,980	31,594,400
صناعة وتعدين	85,979,716	67,379,831
تجارة	128,235,662	120,080,369
عقارات	23,985,659	22,465,558
إنشاءات	56,924,938	30,251,395
زراعة	1,500,031	1,994,688
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	32,636,386	33,622,758
أسهم	25,224,981	26,290,484
أفراد / أخرى	91,789,346	112,318,792
	468,906,699	445,998,274

(11) ممتلكات ومعدات – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أراضي	مباني	معدات وأجهزة واثاث	سيارات	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2013						
الكلفة						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	6,993,749	8,908,055	5,597,632	307,249	1,353,310	23,159,995
اضافات	-	-	1,071,707	9,880	154,467	1,236,054
استبعادات	-	-	15,616	-	-	15,616
تحويلات	-	1,418,431	1,002,503	-	7,018	2,427,952
الرصيد في 31 كانون الأول	6,993,749	10,326,486	7,656,226	317,129	1,514,795	26,808,385
الإستهلاك المتراكم						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	-	569,615	2,956,616	179,331	630,887	4,336,449
اضافات	-	188,900	949,985	49,114	229,566	1,417,565
استبعادات	-	-	14,650	-	-	14,650
الرصيد في 31 كانون الأول	-	758,515	3,891,951	228,445	860,453	5,739,364
صافي القيمة الدفترية ممتلكات ومعدات كما في 31 كانون الأول	6,993,749	9,567,971	3,764,275	88,684	654,342	21,069,021
دفعات على شراء موجودات ثابتة ومشاريع تحت التنفيذ *	-	-	847,257	-	219,262	1,066,519
صافي الممتلكات والمعدات	6,993,749	9,567,971	4,611,532	88,684	873,604	22,135,540

	أراضي	مباني	معدات وأجهزة واثاث	سيارات	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2012						
الكلفة						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	10,976,945	10,518,761	4,171,928	314,749	1,163,039	27,145,422
اضافات	-	-	587,406	22,500	187,484	797,390
استبعادات	3,983,196	1,610,706	118,931	30,000	-	5,742,833
تحويلات	-	-	957,229	-	2,787	960,016
الرصيد في 31 كانون الأول	6,993,749	8,908,055	5,597,632	307,249	1,353,310	23,159,995
الإستهلاك المتراكم						
الرصيد كما في أول كانون الثاني	-	1,225,758	2,225,708	148,720	409,096	4,009,282
اضافات	-	180,521	838,673	48,005	221,791	1,288,990
استبعادات	-	836,664	107,765	17,394	-	961,823
الرصيد كما في 31 كانون الأول	-	569,615	2,956,616	179,331	630,887	4,336,449
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة كما في 31 كانون الأول	6,993,749	8,338,440	2,641,016	127,918	722,423	18,823,546
دفعات على شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع تحت التنفيذ *	-	1,418,431	1,246,892	-	-	2,665,323
صافي الممتلكات والمعدات	6,993,749	9,756,871	3,887,908	127,918	722,423	21,488,869

تتضمن الممتلكات والمعدات 3,357,115 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 وذلك قيمة موجودات مستهلكة بالكامل مقابل 1,728,907 دينار كما في 31 كانون الأول 2012.

* يتضمن هذا البند بشكل رئيسي دفعات لشراء أثاث وأجهزة ومعدات لأغراض فرع البنك الجديد في عبدون.

(12) موجودات غير ملموسة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2013			2012
	دفعات مقدمة لشراء أنظمة	أنظمة حاسوب وبرامج	المجموع	أنظمة حاسوب وبرامج
	دينار	دينار	دينار	دينار
البيان				
رصيد بداية السنة	345,296	1,573,531	1,918,827	2,074,410
اضافات *	547,627	28,926	576,553	497,545
ينزل: الإطفاء للسنة	-	608,753	608,753	653,128
تحويلات	(39,940)	39,940	-	-
رصيد نهاية السنة	852,983	1,033,644	1,886,627	1,918,827

* تمثل الإضافات المبالغ المدفوعة لشراء وتطوير الأنظمة والبرامج البنكية.

(13) موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض	2,427,400	1,723,618
مصروفات مدفوعة مقدماً *	3,015,358	3,004,385
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة **	25,494,922	21,941,617
تأمينات مستردة	562,934	957,898
أرصدة عائدة لعمليات غير نظامية بالصافي ***	2,539,200	2,539,200
أخرى	419,113	510,866
	34,458,927	30,677,584

* تتضمن المصروفات المدفوعة مقدماً مبلغ 2.3 مليون دينار تمثل إيجار الفرع الجديد للبنك في منطقة عبدون حيث تم دفع كامل مبلغ الإيجار لمدة 18 سنة مقدماً.

** بموجب قانون البنوك يتوجب بيع المباني والأراضي التي تؤول ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها. وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى, وتظهر هذه الموجودات بالصافي بعد تنزيل مخصص تدني القيمة بمبلغ 423,964 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل مبلغ 761,277 دينار للعام 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	21,941,617	11,606,048
إضافات	4,883,070	15,135,404
إستبعادات	1,667,078	4,885,479
المسترد من مخصص تدني الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك	337,313	85,644
الرصيد في نهاية السنة	25,494,922	21,941,617

*** يمثل هذا البند صافي الرصيد العائد لعمليات غير نظامية بعد أن تم طرح المخصص المعد مقابلها وهي كما يلي:

	31 كانون الأول2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار
الرصيد العائد لعمليات غير نظامية	12,974,700	12,974,700
المخصص المعد مقابل هذا الرصيد	(10,435,500)	(10,435,500)
صافي الرصيد العائد لعمليات غير نظامية	2,539,200	2,539,200

تعرض البنك خلال عام 2012 لعمليات تلاعب في حسابات النقد العائدة للبنك لدى بنوك ومؤسسات مصرفية أخرى أدت إلى فقدان مبالغ قدرت بمبلغ 12.9 مليون دينار, تعود بشكل أساسي إلى احتمالية وجود تواطؤ بين بعض موظفي البنك بتحايلهم على إجراءات الرقابة والضبط الداخلي, وقد تم أخذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل إدارة البنك وتم رصد مخصص بمبلغ 10.4 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2013 و31 كانون الأول 2012 بعد أن تم استبعاد المبالغ المتوقع تحصيلها والموجودات المتحفظ عليها, مع العلم أن القضية منظورة حالياً أمام المدعي العام.

(14) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول 2013			31 كانون الاول 2012		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	336,509	2,081,838	2,418,347	879,944	3,164,287	4,044,231
ودائع لأجل *	23,042,500	21,190,000	44,232,500	-	7,000,000	7,000,000
المجموع	23,379,009	23,271,838	46,650,847	879,944	10,164,287	11,044,231

* لا يشمل هذا البند أي مبلغ يستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2013 و 2012.

(15) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	القطاع العام	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2013					
حسابات جارية وتحت الطلب	66,920,456	39,295,978	15,204,316	10,414,486	131,835,236
ودائع التوفير	10,790,773	171,940	94,743	1,880	11,059,336
ودائع لأجل					
وخاضعة لإشعار	184,274,771	147,626,762	7,396,847	35,673,225	374,971,605
شهادات إيداع	-	-	-	-	-
	261,986,000	187,094,680	22,695,906	46,089,591	517,866,177
31 كانون الأول 2012					
حسابات جارية وتحت الطلب	71,311,949	45,135,550	16,414,695	612,232	133,474,426
ودائع التوفير	5,512,957	104,734	96,956	874	5,715,521
ودائع لأجل					
وخاضعة لإشعار	171,047,638	111,668,619	5,479,119	30,613,406	318,808,782
شهادات إيداع	-	82,817	-	-	82,817
	247,872,544	156,991,720	21,990,770	31,226,512	458,081,546

بلغت ودائع القطاع العام داخل المملكة 46,089,591 دينار أي ما نسبته 8.9٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 6,461,488 دينار أي ما نسبته 1.4٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2012.

بلغت قيمة الودائع التي لا تتقاضى فوائد 93,980,293 دينار أي ما نسبه 18.1٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 105,220,442 دينار أي ما نسبته 23٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2012.

بلغت قيمة الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 11,567,984 دينار أي ما نسبته 2.2٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 12,635,866 دينار أي ما نسبته 2.8٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2012.

بلغت الودائع الجامدة 16,404,968 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 16,617,976 دينار كما في 31 كانون الاول 2012

(16) تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	26,715,996	26,686,327
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	16,846,979	15,576,057
تأمينات التعامل بالهامش	512,214	14,074,279
	44,075,189	56,336,663

(17) أموال مقترضة

يتكون هذا البند مما يلي:

		عدد الاقساط		دورية استحقاق		سعر
	المبلغ	الكلية	للتبقية	الاقساط	الضمانات	فائدة الاقتراض ٪
	دينار					
31 كانون الأول 2013						
قروض دوارة - البنك الأهلي الأردني *	1,109,727	1	1	دفعة واحدة بعد 9 شهور من التمويل	-	9.00
قرض دوار - بنك المال الأردني*	1,468,450	1	1	دفعة واحدة خلال أيار 2014	-	9.00
جاري مدين - بنك المال الأردني *	55,189	1	1	دفعة واحدة خلال 9 شهور من التمويل	-	9.00
جاري مدين - بنك أبو ظبي الوطني *	717,512	1	1	دفعة واحدة من بتاريخ 31 آب 2014	-	8.75
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري *	513,973	1	1	دفعة واحدة بتاريخ 27 آب 2015	-	8.112
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	8,000,000	1	1	دفعة واحدة بتاريخ 24 كانون الأول 2015	سندات رهن عقاري	6.50
جاري مدين - بنك سوسيتيه جنرال*	500,148	1	1	دفعة واحدة بتاريخ 31 آب 2014	-	8.00
قرض دوار - بنك سوسيتيه جنرال*	1,000,000	32	32	دفعات شهرية تبدأ من أول شباط 2014	-	8.00
قرض دوار - بنك أبو ظبي الوطني*	2,298,002	1	1	دفعة واحدة بتاريخ 31 آب 2014	-	8.75
	15,663,001					
31 كانون الاول 2012						
قروض دوارة - البنك الأهلي الأردني *	3,140,061	1	1	دفعة واحدة بعد 9 شهور من التمويل	-	8.00
قرض دوار - بنك أبو ظبي الوطني *	1,681,142	1	1	دفعة واحدة خلال أيار 2013	-	8.00
جاري مدين - بنك المال الأردني*	2,100,472	1	1	دفعة واحدة بتاريخ 25 أيار 2013	-	8.50
جاري مدين - بنك أبو ظبي الوطني *	479,713	1	1	دفعة واحدة بتاريخ 31 آب 2013	-	8.00
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري*	500,000	1	1	دفعة واحدة بتاريخ 28 آب 2013	-	7.50
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	8,000,000	1	1	دفعة واحدة بتاريخ 24 كانون الأول 2013	سندات خزينة حكومية	8.45
اقتراض من البنك المركزي الأردني -						
بموجب اتفاقية إعادة شراء	17,921,471	1	1	دفعة واحدة بتاريخ 6 كانون الثاني2013	سندات خزينة حكومية	4.25
	33,822,859					

* يمثل هذا البند رصيد تسهيلات إئتمانية والمتمثل في حسابات جاري مدين وقروض دوارة ممنوحة للشركات التابعة (شركة الإستثماري لتمويل سلسلة الإمداد وشركة تمكين للتأجير التمويلي) بضمانة ملاءة الشركات.

يتراوح سعر فائدة إعادة تمويل القروض السكنية من حصيلة الأموال المقترضة من الشركة الأردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري من 7% إلى 12%

تبلغ القروض ذات الفائدة الثابتة 15,663,001 دينار والقروض ذات الفائدة المتغيرة صفر دينار كما في 31 كانون الأول 2013.

(18) مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	تحويلات	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2013						
مخصص تعويض نهاية الخدمة	5,250	10,115	-	10,482	-	4,883
مخصص القضايا المقامة ضد البنك (ايضاح 46)	583,256	633,820	6,862	169,850	94,207	959,881
أخرى	-	-	5,000	-	-	5,000
	588,506	643,935	11,862	180,332	94,207	969,764
31 كانون الأول 2012						
مخصص تعويض نهاية الخدمة	3,823	1,427	-	-	-	5,250
مخصص القضايا المقامة ضد البنك (ايضاح 46)	695,253	185,503	-	-	297,500	583,256
أخرى	253,713	-	-	-	253,713	-
	952,789	186,930	-	-	551,213	588,506

(19) ضريبة الدخل

مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	2013	2012
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	3,564,655	3,880,629
إجمالي ضريبة الدخل المدفوعة	(4,840,527)	(5,080,466)
ضريبة الدخل عن سنوات سابقة	150,000	173,100
ضريبة الدخل للسنة	4,168,632	4,591,392
رصيد نهاية السنة	3,042,760	3,564,655

تم احتساب مخصص ضريبة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 و 2012 وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة ومعايير التقارير المالية الدولية.

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينـــار	دينـــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	4,168,632	4,591,392
ضريبة الدخل عن سنوات سابقة	150,000	173,100
إطفاء مطلوبات ضريبية	(122,348)	(7,231)
موجودات ضريبية مؤجلة	(490,111)	(3,455,708)
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	626,677	1,035,041
	4,332,850	2,336,594

تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن للبنك (الشركة الأم) 30٪ وللشركات التابعة 24٪.

الوضع الضريبي للبنك:

تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للسنوات المالية حتى نهاية عام 2011.

تم تقديم كشف التقدير الذاتي للبنك لعام 2012 حسب الاصول وفي الموعد المحدد قانوناً وتم مراجعة حسابات البنك من قبل ضريبة الدخل والمبيعات ولم يصدر القرار النهائي بعد وبرأي إدارة البنك والمستشار الضريبي للبنك فان المخصصات الماخوذة كافية لتغطية الالتزامات الضريبية حتى 31 كانون الأول 2013.

الوضع الضريبي لشركة الموارد للوساطة المالية (شركة تابعة):

تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للفترة منذ التأسيس بتاريخ 5 حزيران 2006 حتى نهاية عام 2011, وقد تم تقديم كشف التقدير الذاتي لعام 2012. ولم يتم مراجعة حسابات الشركة بعد وبرأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على الشركة أية التزامات تفوق المخصص المأخوذ حتى 31 كانون الأول 2013.

الوضع الضريبي لشركة تمكين للتأجير التمويلي (شركة تابعة):

لم تقم الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للفترة منذ التأسيس بتاريخ 31 تشرين الأول 2006 ولغاية كانون الأول 2007 ولعامي 2008 و 2009.

تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية عام 2011 وتم تقديم كشف التقدير الذاتي لعام 2012 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة حسابات الشركة بعد وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على الشركة أية إلتزامات ضريبية تفوق المخصصات المأخوذة 31 كانون الأول 2013.

الوضع الضريبي لشركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد (شركة تابعة):

قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للفترة منذ التأسيس بتاريخ 11 شباط 2010 ولغاية 31 كانون الأول 2010 ولعامي 2011 و 2012 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة حسابات الشركة بعد. وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على الشركة أية التزامات ضريبية تفوق المخصصات المأخوذة 31 كانون الأول 2013.

موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2013				31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	المبالغ					
	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
الحسابات المشمولة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أ- موجودات ضريبية مؤجلة						
مخصص تدني تسهيلات (ما قبل عام 2000)	513,316	513,316	-	-	-	153,995
مخصص تعويض نهاية الخدمة	5,250	10,482	10,115	4,883	1,465	1,575
مخصص قضايا مقامة على البنك	583,256	169,850	546,475	959,881	287,964	174,977
مخصص ديون تحت المراقبة	195,461	195,461	483,862	483,862	145,159	58,638
مخصص تدني عقارات مستملكة	761,277	337,313	-	423,964	127,189	228,383
مخصص تدني عملاء وساطة مالية	2,366,079	94,603	-	2,271,476	545,155	567,859
مخصص مقابل الأرصدة العائدة لعمليات غير نظامية	10,435,500	-	-	10,435,500	3,130,650	* 3,130,650
مكافات موظفين غير مدفوعة	706,320	706,320	500,000	500,000	150,000	211,896
مكافات اعضاء مجلس الادارة وبدلات غير مدفوعة	80,500	80,500	93,250	93,250	27,975	24,150
	15,646,959	2,107,845	1,633,702	15,172,816	4,415,557	4,552,123
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة						
إحتياطي التغير في القيمة العادلة	472,703	408,476	1,487,746	1,551,973	465,592	141,811
أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقاريرالمالية رقم (9)	1,582,830	438,241	30,746	1,175,335	352,601	474,849
	2,055,533	846,717	1,518,492	2,727,308	818,193	616,660

تشمل المطلوبات الضريبية المؤجلة 465,592 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 (141,811 دينار كما في 31 كانون أول 2012) تمثل إلتزامات ضريبية مقابل أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل التي تظهر ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية - بالصافي في حقوق الملكية وإضافة إلى مبلغ 352,601 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 (474,849 دينار للسنة السابقة) يمثل المطلوبات الضريبية المؤجلة على أرباح الموجودات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المقيدة ضمن الأرباح المدورة نتيجة التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

* يمثل هذا البند المنافع الضريبية المؤجلة المتوقعة من جراء أخذ مخصص مقابل الأرصدة العائدة لعمليات غير نظامية (إيضاح 13) وتعتقد الادارة بأن تلك المبالغ قابلة للإستفادة منها بالمستقبل القريب.

إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية هي كما يلي:

	2013		2012	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	4,552,123	616,660	2,131,456	925,740
المضاف	490,111	455,548	3,455,708	84,296
المستبعد	626,677	254,015	1,035,041	393,376
رصيد نهاية السنة	4,415,557	818,193	4,552,123	616,660

ج- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينـــار	دينـــار
الربح المحاسبي	16,263,525	13,588,965
أرباح غير خاضعة للضريبة	(5,319,734)	(11,885,050)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	3,508,712	14,083,165
الربح الضريبي	14,452,503	15,787,080
نسبة ضريبة الدخل للبنك	٪30	٪30
نسبة الضريبة المؤجلة للبنك	٪30	٪30
نسبة ضريبة الدخل للشركات التابعة	٪24	٪24
نسبة الضريبة المؤجلة للشركات التابعة	٪24	٪24

(20) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينـــار	دينـــار
ذمم عملاء الوساطة	974,705	1,063,231
شيكات مقبولة ومصدقة	2,840,555	1,070,866
فوائد برسم الدفع	2,746,723	1,687,103
دائنون متفرقون	921,824	863,843
توزيعات أرباح	118,898	131,192
تأمينات صناديق حديدية	52,625	44,275
حسابات دائنة معلقة	26,663	20,886
مصاريف مستحقة	1,265,716	1,112,962
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
مطلوبات أخرى	1,306,264	3,176,600
	10,308,973	9,225,958

(21) رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به والمدفوع 100 مليون دينار أردني موزعاً على 100 مليون سهم بقيمة اسمية دينار أردني للسهم الواحد وذلك كما في نهاية العام 2013 و 2012.

(22) الإحتياطيات

ان تفاصيل الاحتياطيات هي كما يلي:

أ) احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10٪ وفقاً لقانون الشركات وقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب) احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني. فيما يتعلق بالتسهيلات الإئتمانية المباشرة وغير المباشرة وبالنسبة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني

ج- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

إسم الإحتياطي	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012	طبيعة التقييد
	دينار	دينار	
إحتياطي قانوني	17,682,152	16,055,800	مقيد التصرف به بموجب قانون البنوك وقانون الشركات.
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	4,230,548	3,805,907	مقيد التصرف به بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني.

(23) احتياطي تقييم موجودات مالية – بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	330,893	1,035,208
مطلوبات ضريبية مؤجلة	(323,781)	301,849
أرباح (خسائر) غير متحققة	405,656	(1,077,548)
أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	673,614	71,384
الرصيد في نهاية السنة *	1,086,382	330,893

* يظهر احتياطي تقييم موجودات مالية بعد تنزيل المطلوبات الضريبية المؤجلة بمبلغ 465,592 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 141,811 دينار كما في 31 كانون الأول 2012.

(24) الأرباح المدورة

تتلخص الحركة في حساب الأرباح المدورة بمايلي:

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	14,315,943	13,129,048
الربح للسنة	11,880,711	11,218,390
(خسائر) بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	(391,031)	(60,996)
(المحول) الى الاحتياطيات	2,050,993	(1,970,499)
أرباح موزعة *	(8,000,000)	(8,000,000)
الرصيد في نهاية السنة	15,754,630	14,315,943

- يشمل رصيد الارباح المدورة 4,415,557 دينار مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2013 (4,552,123 دينار كما في 31 كانون الاول 2012).

يشمل رصيد الأرباح المدورة 1,313,353 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ولا يمكن التصرف به إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.

* بموجب قرار الهيئة العامة للمساهمين المنعقد بتاريخ 29 نيسان 2013 تم توزيع 8 مليون دينار من الأرباح المدورة عن عام 2012.

- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 2,539,200 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقيد التصرف به بناء على طلب البنك المركزي الأردني مقابل المتبقي من الأرصدة العائدة لعمليات غير نظامية.

(25) أرباح مقترح توزيعها

قرر مجلس الإدارة التوصية للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع 7 مليون دينار عن عام 2013 أي ما يعادل 7٪ من رأس المال, وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

(26) حقوق غير المسيطرين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2013			31 كانون الأول 2012		
	نسبة حقوق غير المسيطرين	حصة غير المسيطرين من صافي الربح	حصة غير المسيطرين من صافي الموجودات	نسبة حقوق غير المسيطرين	حصة غير المسيطرين من صافي الربح	حصة غير المسيطرين من صافي الموجودات
	٪	دينـــار	دينـــار	٪	دينـــار	دينـــار
شركة تمكين للتأجير التمويلي	10	26,420	554,058	10	20,963	527,638
شركة الإستثماري لتمويل سلسلة الإمداد	6	23,544	220,380	6	13,018	196,836
		49,964	774,438		33,981	724,474

(27) الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2013	2012
تسهيلات إئتمانية مباشرة:	**دينـــار**	**دينـــار**
الأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية ومدينة	1,168,397	1,107,691
قروض وكمبيالات	3,521,530	3,100,839
بطاقات ائتمان	328,977	287,110
القروض العقارية	6,288,937	5,719,720
الشركات:		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية ومدينة	7,146,874	6,729,639
قروض وكمبيالات	17,695,379	15,894,933
الشركات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية ومدينة	1,315,598	1,606,684
قروض وكمبيالات	1,719,245	2,435,085
الحكومة والقطاع العام	-	11,616
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	566,366	47,455
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	566,814	432,609
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	151,652	202,647
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة *	7,715,097	8,011,015
	48,184,866	45,587,043

* لا يوجد فوائد دائنة ناتجة عن اتفاقيات بيع وإعادة شراء سندات خزينة خلال عام 2013 في حين يشمل هذا البند 682,820 دينار يمثل قيمة الفوائد الدائنة الناتجة عن إتفاقيات بيع وإعادة شراء سندات خزينة خلال عام 2012.

(28) الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	495,360	555,476
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	1,085,017	1,506,870
ودائع توفير	148,978	9,850
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	19,392,879	14,642,200
شهادات إيداع	161	59,977
تأمينات نقدية	1,162,606	681,699
أموال مقترضة *	1,360,700	804,761
رسوم ضمان الودائع	876,146	951,772
	24,521,847	19,212,605

* لا يوجد فوائد مدينة ناجمة عن اتفاقيات بيع وإعادة شراء سندات خزينة خلال عام 2013 في حين يشمل هذا البند مبلغ 409,769 دينار يمثل قيمة الفوائد المدينة الناجمة عن إتفاقيات بيع وإعادة شراء سندات خزينة خلال عام 2012.

(29) صافي إيرادات العملات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
عمولات دائنة:		
عمولات تسهيلات مباشرة	2,632,483	2,264,454
عمولات تسهيلات غير مباشرة	2,497,353	1,968,416
عمولات الوساطة	320,485	377,832
عمولات أُخرى	746,595	930,523
مجموع عمولات دائنة	6,196,916	5,541,225
ينزل: عمولات مدينة	597,014	618,855
صافي ايرادات العمولات	5,599,902	4,922,370

(30) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2013	2012
	دينار	دينار
أرباح ناتجة عن التداول / التعامل	1,627,259	3,042,263
أرباح ناتجة عن التقييم	60,803	102,127
	1,688,062	3,144,390

(31) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أرباح (خسائر) متحققة	أرباح (خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
2013				
أسهم شركات	138,945	127,976	355,895	622,816
صناديق إستثمارية	50,934	(3,352)	-	47,582
إسناد قرض شركات	(3,857)	(13,820)	-	(17,677)
	186,022	110,804	355,895	652,721
2012				
أسهم شركات	60,630	(517,232)	404,956	(51,646)
صناديق إستثمارية	-	(13,678)	-	(13,678)
إسناد قرض شركات	20,568	127,551	-	148,119
	81,198	(403,359)	404,956	82,795

(32) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
إيجار الصناديق الحديدية	25,452	18,930
إيرادات البوندد	599,417	482,778
إيرادات اتصالات	198,874	241,362
أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها الى البنك	996,086	591,935
(خسائر) أرباح بيع ممتلكات ومعدات *	(966)	4,350,855
المسترد من ديون معدومة	216,398	1,057,542
أخرى	92,787	251,432
	2,128,048	6,994,834

* قام البنك خلال عام 2012 ببيع ممتلكات ومعدات مثلة بأراضي ومباني الموقع القديم للمركز الرئيسي للبنك بمبلغ 9/1 مليون دينار والتي كانت قيمتها الدفترية بتاريخ البيع 4/8 مليون دينار لأحد البنوك الأردنية. وقد نتج عن هذه العملية أرباح بمبلغ 4/3 مليون دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012.

(33) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع ومكافآت وعلاوات الموظفين	8,079,148	7,691,934
مساهمة البنك والشركات التابعة في الضمان الاجتماعي	748,400	711,630
نفقات طبية	418,989	292,041
مياومات سفر	4,151	6,823
نفقات سفر وتنقلات	70,082	79,421
نفقات تدريب الموظفين	65,897	36,421
نفقات التأمين على حياة الموظفين	19,862	24,929
	9,406,529	8,843,199

(34) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
إيجارات	584,093	524,970
قرطاسية	161,340	153,662
دعاية وإعلان	778,428	495,205
إشتراكات ورسوم	470,177	532,173
مصاريف إتصالات وبريدية	583,152	502,863
صيانة وتصليحات وتراخيص برامج	752,619	866,686
مصاريف تأمين	235,446	64,820
أتعاب ومصاريف قضائية	140,011	118,419
كهرباء ومياه وتدفئة	445,397	350,322
أتعاب مهنية	283,951	219,671
أتعاب إستشارية	765,165	180,552
تبرعات	102,624	112,990
مصاريف أخرى	583,273	633,998
	5,885,676	4,756,331

(35) حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2013	2012
	دينـــار	دينـــار
صافي الربح للسنة	11,880,711	11,218,390
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم *	100,000,000	99,155,174
	دينار/ سهم	دينار/ سهم
حصة السهم الأساسية والمنخفضة من صافي ربح السنة العائد لمساهمي البنك	0.119	0.113

* كما يرد في الإيضاح (1) تم زيادة رأسمال البنك خلال السنة المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2012 ليصبح 100 مليون سهم على فترات وعليه تم إحتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول 2012 تماشياً مع معيار المحاسبة الدولي رقم (33).

إن الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح السنة العائد لمساهمي البنك مساوية للحصة المخفضة حيث أن البنك لم يصدر أية أدوات مالية لها تأثير على الحصة الأساسية للسهم.

(36) النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي تستحق خلال ثلاثة أشهر	72,605,317	47,545,437
يضاف:		
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	65,510,489	70,630,082
ينزل:		
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	46,650,847	11,044,231
إقتراض من البنك المركزي الأردني يستحق خلال ثلاثة أشهر	-	17,921,471
النقد وما في حكمه	91,464,959	89,209,817

(37) معاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة التالية:

إسم الشركة	نسبة الملكية	رأسمال الشركة	
	٪	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
		دينار	دينار
الموارد للوساطة المالية	100	10,000,000	10,000,000
تمكين للتأجير التمويلي	90	5,000,000	5,000,000
الإستثماري لتمويل سلسلة الإمداد	94	3,000,000	3,000,000
الأردنية للتخصيم	100	30,000	30,000

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركات التابعة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك باستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

فيما يلي ملخصاً للمعاملات والأرصدة مع جهات ذات علاقة:

	الجهة ذات العلاقة			المجموع	
	الشركات التابعة *	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا	أخرى (الموظفين وأقربائهم وأقرباء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وشركات مسيطر عليها)	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي:					
التسهيلات الائتمانية	2,504,314	7,084,816	31,825,491	41,414,621	45,841,729
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	-	-	2,977,213	2,977,213	1,140,254
الودائع وحسابات جارية وتأمينات نقدية	4,428,355	6,844,324	34,262,626	45,535,305	32,050,855
بنود خارج قائمة المركز المالي:					
اعتمادات	-	-	5,648,699	5,648,699	1,086,447
كفالات	638,439	50,385	12,040,564	12,729,388	11,647,599
عناصر قائمة الدخل:					
فوائد وعمولات دائنة	278,135	685,494	3,329,681	4,293,310	3,718,397
فوائد وعمولات مدينة	105,805	209,286	1,851,268	2,166,359	1,133,418
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	-	-	1,836,959	1,836,959	52,398
معلومات اضافية:					
تسهيلات ائتمانية تحت المراقبة	-	-	3,661,655	3,661,655	13,833,087
مخصص تسهيلات ائتمانية تحت المراقبة	-	-	50,560	50,560	207,496
تسهيلات ائتمانية غير عاملة	-	-	14,538,517	14,538,517	1,036,123
مخصص تسهيلات ائتمانية غير عاملة	-	-	2,926,653	2,926,653	932,758
فوائد معلقة	-	-	959,462	959,462	103,365

* تم استبعاد الأرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة في هذه القوائم المالية الموحدة وتظهر للتوضيح فقط.

أعلى سعر فائدة دائنة 21٪	أدنى سعر فائدة دائنة 5٪
أعلى عمولة دائنة 1٪	أدنى عمولة دائنة 0.5٪
أعلى سعر فائدة مدينة 6.5٪	أدنى سعر فائدة مدينة 0٪

بلغت الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية العليا للبنك والشركات التابعة ما مجموعه 1,545,936 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 مقابل 1,350,101 دينار خلال عام 2012.

الإطار العام لإدارة المخاطر

تشرف لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة على الاطار العام لادارة المخاطر في البنك وتتلخص مهمتها في:

أ - الإشراف على سياسة إدارة مخاطر و التأكد من أن إدارة المخاطر تقوم بمهامها حسب السياسات المعتمدة.
ب- التأكد من تقديم الدعم الكافي و المناسب لإدارة المخاطر لأداء مهامها حسب السياسات و الإجراءات المعتمدة و تعليمات البنك المركزي الأردني .
ج- التأكد من وجود إجراءات عمل لإدارة المخاطر تتناسب مع سياسة إدارة المخاطر المختلفة في البنك.
د- التأكد من استخدام الأساليب الحديثة في إدارة و تقييم مخاطر البنك.
هـ - تحديد الأسس ومبادئ إدارة المخاطر فيما يتعلق في قبول المخاطر، أو نقل المخاطر، أو رفض المخاطر، أو تقليل المخاطر.
و - الاطلاع على التقارير الدورية لإدارة المخاطر.
ز - التأكد من التزام البنك بتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

قام البنك بتشكيل لجنة ادارة المخاطر التنفيذية والتي تقوم بدورها في الاشراف على جهود ادارة كافة انواع المخاطر التي قد تواجه البنك بالاضافة الى الاطار العام لادارة المخاطر وتقوم لجنة ادارة المخاطر التنفيذية برفع التقارير اللازمة الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة.

و تتولى مجموعة إدارة المخاطر عملية إدارة مخاطر البنك المختلفة بشكل يومي (مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل ومخاطر السوق) و ذلك ضمن الإطار العام لسياسات إدارة المخاطر وذلك من خلال :

- تحديد المخاطر(Risk Identification) .
- تقييم المخاطر (Risk Assessment) .
- ضبط و تغطية المخاطر (Risk Control/ Mitigation) .
- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring) .

ولقد قام البنك بتحديد المستويات الرقابية (خطوط الدفاع) على مستوى البنك وذلك من خلال وضع الاطار العام للمستويات الرقابية كالاتي:

• وحدات العمل (Business Units): يمثل الموظفين ضمن وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونوا مسؤوليين بشكل مباشر عن ادارة المخاطر والاجراءات الرقابية المتعلقة بها.

• مجموعة ادارة المخاطر (Independent Risk Management Function): يمثل موظفي ادارة المخاطر خط الدفاع الثاني وبحيث يكونوا مسؤوليين عن تنسيق جهود ادارة المخاطر وتسهيل عملية الاشراف على الاليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك لادارة المخاطر.

• التدقيق الداخلي (Internal Audit): يمثل موظفي التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث ويكونوا مسؤوليين عن اجراء عملية المراجعة المستقلة للإجراءات الرقابية والعمليات والانظمة المرتبطة بإدارة المخاطر على مستوى البنك.

بالاضافة الى ذلك قام البنك الاستثماري باعداد الخطط اللازمة برامج العمل وذلك لتاكيد الالتزام بمتطلبات البنك المركزي الاردني والمتعلقة بمقررات بازل III و عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP).

(أ/38) مخاطر الإئتمان Credit Risk

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: "احتمال عدم استرداد أصل الدين أو الفوائد في الوقت المحدد وبشكل كامل الأمر الذي ينتج عنه خسارة مالية للبنك".

وتمثل المخاطر الائتمانية الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل عام وبسبب إدراك البنك الاستثماري لهذه الحقيقة فقد أولى إدارة مخاطر الائتمان أهمية كبيرة، من خلال إدارة هذه المخاطر الائتمانية على مستوى المحفظة، ولتحقيق ذلك فقد قام البنك انطلاقا من إستراتيجية إدارة المخاطر بما يلي:

1- تحديد سقوف لمخاطر الائتمان وبما يتناسب مع الحدود المقبولة من المخاطر (Risk Appetite) المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ولجنة المخاطر بتحديد سقوف مخاطر لكل عميل ولكل مجموعة ولكل قطاع اقتصادي، وذلك للتخفيف من مخاطر التركزات في مخاطر الائتمان التي يمكن ان يتعرض لها البنك.

2- استخدام نظام لتصنيف العملاء حسب مخاطر الائتمان (Risk Rating System) يتكون من 10 درجة، وهذا النظام يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان لدى العميل، وقام البنك بالتعاقد مع شركة SUNGARD وشراء نظام الي للتصنيف.

3- التخفيف من مخاطر الائتمان من خلال مخففات مخاطر الائتمان (الضمانات العقارية أو الأسهم أو أخرى) والذي يتناسب مع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك.

4- التوثيق القانوني والائتماني المناسب والجيد لكافة الشروط المصاحبة للتسهيلات الائتمانية.

1- التعرضات لمخاطر الإئتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
بنود داخل قائمة المركز المالي:	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى البنك المركزي	67,094,399	41,387,362
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	65,510,489	70,630,082
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,418,000	230,778
التسهيلات الائتمانية:		
للأفراد	42,995,396	31,838,144
القروض العقارية	64,035,763	63,811,774
للشركات		
الشركات الكبرى	300,384,992	269,875,368
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	23,466,662	38,785,982
الحكومة والقطاع العام	-	-
سندات وأسناد وأذونات:		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,444,143	3,173,006
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	127,803,961	105,394,480
موجودات اخرى	6,005,692	5,685,901
بنود خارج قائمة المركز المالي:		
كفالات	95,825,490	94,832,402
اعتمادات	21,378,835	24,482,091
قبولات وسحوبات زمنية	15,817,354	9,238,413
سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة	15,820,621	22,095,684
	850,001,797	781,461,467

لتغطية مخاطر التعرضات الإئتمانية الواردة أعلاه يقوم البنك بإستخدام المخففات التالية وضمن شروط محددة في السياسة الإئتمانية الخاصة بالبنك:

1- التأمينات النقدية

2- كفالات بنكية مقبولة

3- الضمانات العقارية

4- رهونات أسهم متداولة

5- رهونات على سيارات وآليات

2-توزيع التعرضات الإئتمانية حسب درجة المخاطر:

تتوزع التعرضات الإئتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

			الشركات			
	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
31 كانون الاول 2013	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	8,295,369	-	10,365,256	2,102,365	184,912,969	-	205,675,959
مقبولة المخاطر	32,239,001	69,398,754	249,450,770	24,962,772	-	66,928,489	442,979,786
منها مستحقة (*):							
لغاية 30 يوم	309,331	175,888	15,204,406	450,018			16,139,643
من 31 لغاية 60 يوم	89,364	194,265	7,489,240	307,647	-	-	8,080,516
تحت المراقبة	2,456,965	1,856,365	22,727,798	2,059,024	-	-	29,100,152
غير عاملة:							
دون المستوى	341,997	336,256	3,253,748	470,318	-	-	4,402,319
مشكوك فيها	235,941	410,237	17,155,509	1,521,265	-	-	19,322,952
هالكة	5,690,347	3,652,487	25,102,397	3,256,984	-	-	37,702,215
المجموع	49,259,620	75,654,099	328,055,478	34,372,728	184,912,969	66,928,489	739,183,383
ينزل: مخصص التدني	4,872,044	7,882,403	7,479,557	9,607,890	-	-	29,841,894
فوائد معلقة	1,392,180	3,735,933	1,755,703	1,298,176	-	-	8,181,992
الصافي	42,995,396	64,035,763	318,820,218	23,466,662	184,912,969	66,928,489	701,159,497

تتوزع التعرضات الإئتمانية (الموجودات المالية والاستثمارات في الموجودات المالية) حسب التصنيف الإئتماني:

التصنيف الإئتماني	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات مصرفية
(-AAA to AA)	-	23,719,932
(-A+to A)	-	9,879,976
(-BBB+to B)	-	349,679
(-BB+to B)	184,912,969	14,428,368
أقل من (-B)	-	-
غير مصنف	-	18,550,534
	184,912,969	66,928,489

			الشركات				
	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الاول 2012							
متدنية المخاطر	3,826,204	-	12,972,721	1,616,710	135,133,178	-	153,548,813
مقبولة المخاطر	27,574,213	67,459,030	207,228,522	35,851,214	-	70,860,860	408,973,839
منها مستحقة(*):							
لغاية 30 يوم	112,563	38,941	762,547	241,589	-	-	1,155,640
من 31 لغاية 60 يوم	205,628	418,647	1,652,368	304,859	-	-	2,581,502
تحت المراقبة	2,022,082	1,256,317	49,851,824	2,983,047	-	-	56,113,270
غير عاملة:							
دون المستوى	123,974	336,256	26,980	583,806	-	-	1,071,016
مشكوك فيها	32,211	38,569	474,778	2,751,855	-	-	3,297,413
هالكة	5,139,513	3,209,678	35,246,473	5,899,868	-	-	49,495,532
	38,718,197	72,299,850	305,801,298	49,686,500	135,133,178	70,860,860	672,499,883
ينزل: مخصص التدني	5,637,995	6,018,234	12,503,281	9,734,939	-	-	33,894,449
فوائد معلقة	1,242,058	2,469,842	2,915,078	1,165,579	-	-	7,792,557
	31,838,144	63,811,774	290,382,939	38,785,982	135,133,178	70,860,860	630,812,877

تتوزع التعرضات الإئتمانية (الموجودات المالية والاستثمارات في الموجودات المالية) حسب التصنيف الإئتماني:

التصنيف الإئتماني	الحكومة والقطاع العام	مؤسسات مصرفية
(-AAA to AA)	-	6,102,871
(-A+to A)	-	36,096,524
(-BBB+to B)	-	6,781,802
(-BB+to B)	135,133,178	13,682,079
أقل من (-B)	-	-
غير مصنف	-	8,197,584
	135,133,178	70,860,860

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال إستحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق اذا تجاوز السقف.

تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات، الأرصدة والإيداعات لدى البنوك بالإضافة إلى الموجودات المالية.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

	الافراد	القروض العقارية	الشركات		المجموع
			الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2013					
الضمانات مقابل:					
متدنية المخاطر	8,295,369	-	10,365,256	2,102,365	20,762,990
مقبولة المخاطر	16,526,351	52,365,988	106,883,436	9,563,658	185,339,433
تحت المراقبة	1,754,265	10,125,639	29,860,539	1,480,325	43,220,768
غير عاملة:					
دون المستوى	77,589	702,541	4,129,163	755,256	5,664,549
مشكوك فيها	1,488,756	991,657	19,934,445	327,586	22,742,444
هالكة	2,256,356	7,002,639	15,021,477	7,985,635	32,266,107
	30,398,686	71,188,464	186,194,316	22,214,825	309,996,291
منها:					
تأمينات نقدية	8,295,369	-	10,365,256	2,102,365	20,762,990
عقارية	11,563,658	71,188,464	161,256,354	17,876,095	261,884,571
أسهم متداولة	802,145	-	8,856,635	-	9,658,780
سيارات واليات	9,737,514	-	5,716,071	2,236,365	17,689,950
	30,398,686	71,188,464	186,194,316	22,214,825	309,996,291
2012					
الضمانات مقابل:					
متدنية المخاطر	3,826,204	-	12,972,721	1,616,710	18,415,635
مقبولة المخاطر	14,620,162	46,953,211	97,346,683	3,365,269	162,285,325
تحت المراقبة	2,012,569	11,235,693	49,856,398	2,563,411	65,668,071
غير عاملة:					
دون المستوى	65,365	653,987	2,956,365	985,636	4,661,353
مشكوك فيها	1,452,696	986,748	4,365,265	602,111	7,406,820
هالكة	2,452,398	6,948,252	16,856,958	9,156,398	35,414,006
	24,429,394	66,777,891	184,354,390	18,289,535	293,851,210
منها:					
تأمينات نقدية	4,523,984	-	10,238,687	3,652,964	18,415,635
عقارية	13,652,698	66,777,891	163,689,837	13,625,045	257,745,471
أسهم متداولة	620,536	-	6,856,325	-	7,476,861
سيارات واليات	5,632,176	-	3,569,541	1,011,526	10,213,243
	24,429,394	66,777,891	184,354,390	18,289,535	293,851,210

يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات عند منح التسهيلات بناء على أساليب التقييم المعتمدة عادة لهذه الضمانات. وفي الفترات اللاحقة يتم تحديث القيمة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات إئتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الإئتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها إلى ديون تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة والبالغة 10,414,425 دينار للعام 2013 مقابل (3,921,900 دينار للعام 2012).

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح والبالغة 48,335,013 دينار للعام 2013 (45,956,358 دينار للعام 2012).

3- سندات وإسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي
		دينار	دينار	دينار
غير مصنف		1,880,239	10,549,295	12,429,534
حكومية		563,904	117,254,666	117,818,570
		2,444,143	127,803,961	130,248,104

4- التركز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي هي كما يلي:

البند	المنطقة الجغرافية						إجمالي
	داخل المملكة	دول الخليج العربي	أوروبا	آسيا*	أمريكا	دول أخرى	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى البنك المركزي	67,094,399	-	-	-	-	-	67,094,399
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	32,739,487	4,237,644	8,053,733	307,231	17,709,183	2,463,211	65,510,489
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,418,000	-	-	-	-	-	1,418,000
التسهيلات الائتمانية:		-	-				
للأفراد	42,995,396	-	-	-	-	-	42,995,396
القروض العقارية	64,035,763	-	-	-	-	-	64,035,763
للشركات:		-	-	-	-	-	
الشركات الكبرى	300,384,992	-	-	-	-	-	300,384,992
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	23,466,662	-	-	-	-	-	23,466,662
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-
سندات وأسناد وأذونات:							
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	563,904	1,880,239	-	-	-	-	2,444,143
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	127,803,961	-	-	-	-	-	127,803,961
موجودات أخرى	6,005,692	-	-	-	-	-	6,005,692
الإجمالي / للسنة الحالية	666,508,256	6,117,883	8,053,733	307,231	17,709,183	2,463,211	701,159,497
الإجمالي / أرقام المقارنة	570,961,036	10,836,631	41,350,321	35,798	5,963,073	1,666,018	630,812,877

* بإستثناء دول الشرق الأوسط.

البند	القطـــــــاع الإقتصـــــــادي								
	مالي	صناعة	تجارة وخدمات	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى البنك المركزي	-	-	-	-	-	-	-	67,094,399	67,094,399
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	65,510,489	-	-	-	-	-	-	-	65,510,489
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,418,000	-	-	-	-	-	-	-	1,418,000
التسهيلات الائتمانية	21,385,487	83,779,790	149,689,116	72,208,915	1,402,270	20,574,510	81,842,725	-	430,882,813
سندات وأسناد وأذونات:									
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,880,239	-	-	-	-	-	-	563,904	2,444,143
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	10,549,295	-	-	-	-	117,254,666	127,803,961
موجودات أخرى	6,005,692	-	-	-	-	-	-	-	6,005,692
الإجمالي / للسنة الحالية	96,199,907	83,779,790	160,238,411	72,208,915	1,402,270	20,574,510	81,842,725	184,912,969	701,159,497
الإجمالي / أرقام المقارنة	180,684,067	73,449,171	163,015,875	38,212,365	6,109,537	21,856,359	12,352,325	135,133,178	630,812,877

(38/ب) مخاطر التشغيل Operational Risk

تعرف مخاطر التشغيل بأنها " مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل ذا التعريف المخاطر القانونية"

لقد قام البنك الاستثماري بتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والاجراءات الرقابية (Control and Risk Self-Assessment) لادارة مخاطر التشغيل وذلك من خلال استخدام نظام آلي لهذه الغاية (CARE System) ويتولى البنك الاستثماري ادارة مخاطر التشغيل ضمن المعطيات التالية:

- اعداد سياسة لادارة مخاطر التشغيل.
- اعداد سياسة للمساءلة تجاه مخاطر التشغيل (Operational Risk Accountability Policy).
- انشاء ملفات مخاطر (Risk Profile) يتم من خلالها تحديد المخاطر والاجراءات الرقابية التي تحد منها لدوائر البنك المهمة وجاري العمل على اكمال جميع دوائر البنك ضمن خطط برامج عمل معتمدة.
- ابداء الرأي حول اجراءات العمل لبيان المخاطر الواردة فيها ومدى كفاية الاجراءات الرقابية المرتبطة بها.
- تزويد لجنة ادارة المخاطر التنفيذية ولجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة بالتقارير اللازمة.

وحرصا من البنك الاستثماري على ادارة مخاطر التشغيل ضمن افضل الممارسات لقد قام البنك الاستثماري بتوقيع اتفاقية شراكة مع شركة الدار الدولية لاستشارات الحوكمه "جرانت ثورنتون" الشرق الاوسط والتي قامت بتزويد البنك الاستثماري بنظام لإدارة مخاطر التشغيل من خلال تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والاجراءات الرقابية (Control and Risk Self-Assessment).

بالاضافة الى ذلك قام البنك الاستثماري خلال 2013 بتوقيع إتفاقية شراكة مع شركة بروتيفتي العالمية تقوم بموجبها الأخيرة بتقديم استشارات للبنك في مجال إدارة المخاطر انطلاقا من جهود البنك المتواصلة في الارتقاء بمستويات الأمن والشفافية في أنظمته وآليات عمله بالاضافة الى تطوير إستراتيجية لادارة مخاطر التشغيل في البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الاردني بالاضافة إلى تعزيز جهود البنك الاستثماري فيما يتعلق بالحوكمة المؤسسية، كما تتضمن الاتفاقية تطوير سياسة للمساءلة وتحديد أدوار ومسؤوليات المستويات المتعددة من الإدارة فيما يتعلق بمخاطر التشغيل.

مخاطر الامتثال Compliance Risk

تعرف مخاطر الإمتثال بأنها مخاطر العقوبات القانونية والرقابية أو الخسارة المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

ويعتبر عدم الإمتثال للتعليمات والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة احد أهم المخاطر التي من الممكن إن يتعرض لها أي بنك، نظراً للخسائر المالية الكبيرة المترتبة على مخالفة هذه التعليمات والقوانين والتي تنعكس بدورها على سمعة البنك، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في إصدار التعليمات والقوانين المتعلقة بتنظيم عمل المؤسسات المختلفة ونظراً لذلك فإن الحاجة إلى إدارة مخاطر الإمتثال داخل البنك أصبح ضرورة لابد منها، حيث أن وجود وظيفة الإمتثال تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة المخاطر وتخفيض التكاليف التي ممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والتعليمات.

38/ج– مخاطر السوق Market Risk

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات والأصول المالية للبنك الناتجة من التغير في عوامل السوق (مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم، أسعار السلع...).

وضع مجلس الإدارة حدوداً لمستويات المخاطر المقبولة لإدارة مخاطر السوق للمحفظة المالية، ويقوم البنك دورياً بتطبيق المنهجيات المناسبة لتقييم مخاطر السوق ولوضع تقديرات للخسائر الاقتصادية المحتملة بناءً على مجموعة من الافتراضات وتغيُرات ظروف السوق المختلفة . ومن هذه المنهجيات التي يقوم البنك بتطبيقها لقياس مخاطر السوق:

1- القيمة المعرضة للمخاطر Value at Risk (VaR).
2- اختبارات الاوضاع الضاغطة Stress Testing .

ج/ 1- مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من إحتمالية التغير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأدوات المالية , يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة وذلك لوجود فجوة زمنية لإعادة التسعير بين الموجودات وبين المطلوبات هذا ويتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) . وتستخدم إذا لزم الأمر عدة أساليب لتحوط بعدم تجاوز الحدود المقبولة لمخاطر أسعار الفائدة.

تحليل الحساسية:

31 كانون الأول 2013

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح (الخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	2	(96,723)	-
يورو	2	990	-
جينة إسترليني	2	974	-
ين ياباني	2	(711)	-
عملات أخرى	2	19,488	-
العملة	**التغير (النقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)**	**الأثر على الأرباح (الخسائر)**	**حساسية حقوق الملكية**
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	2	96,723	-
يورو	2	(990)	-
جينة إسترليني	2	(974)	-
ين ياباني	2	711	-
عملات أخرى	2	(19,488)	-

31 كانون الأول 2012

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح و (الخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	2	70,120	-
يورو	2	2,049	-
جينة إسترليني	2	(826)	-
ين ياباني	2	(4,273)	-
عملات أخرى	2	36,431	-

العملة	التغير (النقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح و (الخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	2	(70,120)	-
يورو	2	(2,049)	-
جينة إسترليني	2	826	-
ين ياباني	2	4,273	-
عملات أخرى	2	(36,431)	-

ج/2- مخاطر العملات

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض البنك لها وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل الموحدة ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك الى لجنة الأصول والخصوم وكذلك مجلس الإدارة.

2013

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	2,477	-
جنيه استرليني	5	2,436	-
ين ياباني	5	(1,778)	-
عملات اخرى	5	48,720	-

2012

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
يورو	5	5,122	-
جنيه استرليني	5	(2,064)	-
ين ياباني	5	(10,683)	-
عملات أخرى	5	91,078	-

ج/3- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

2013

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	202,784	476,213
مؤشر سوق فلسطين	5	42,477	44,106

2012

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	239,207	563,894
مؤشر سوق فلسطين	5	44,215	44,842

فجوة إعادة تسعير الفائدة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ إستحقاقها وللوقاية من هذه المخاطر يقوم البنك بإتباع سياسة متحفظة في إدارة مخاطر السيولة وتشمل إدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة وتحليل آجالها ومقابلة الإستحقاقات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في الموجودات والمطلوبات وتنويع مصادر التمويل والإحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول وتتم مراجعة السيولة النقدية وإدارتها بشكل دوري وعلى عدة مستويات, وطبقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني يحتفظ البنك لدى البنك المركزي الأردني بإحتياطات نقدية للحد من مخاطر السيولة.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كمايلي:

31 كانون الأول 2013	فجوة إعادة تسعير الفائدة							
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات:								
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	27,000,000	-	-	-	-	-	45,605,317	72,605,317
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	51,370,516	-	-	-	-	-	14,139,973	65,510,489
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	1,418,000	-	-	-	-	1,418,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	1,888,251	555,892	4,955,288	7,399,431
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	10,406,392	10,406,392
تسهيلات إئتمانية مباشرة - بالصافي	135,163,433	31,781,103	43,409,394	32,075,493	83,466,092	104,262,834	724,464	430,882,813
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	6,000,066	10,442,021	17,002,450	31,894,616	57,457,800	5,007,008	-	127,803,961
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-		-	22,135,540	22,135,540
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-		-	1,886,627	1,886,627
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-		-	4,415,557	4,415,557
موجودات الاخرى	-	-	-	-		-	34,458,927	34,458,927
إجمالي الموجودات	219,534,015	42,223,124	61,829,844	63,970,109	142,812,143	109,825,734	138,728,085	778,923,054
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	41,396,500	2,836,000	-	-	-	-	2,418,347	46,650,847
ودائع عملاء	229,088,227	124,432,596	25,256,610	45,108,451	-	-	93,980,293	517,866,177
تأمينات نقدية	8,389,725	2,346,810	4,724,408	2,035,241	26,579,005	-	-	44,075,189
أموال مقترضة	153,488	-	-	3,645,296	11,864,217	-	-	15,663,001
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	969,764	969,764
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	3,042,760	3,042,760
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	818,193	818,193
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	10,308,973	10,308,973
إجمالي المطلوبات	279,027,940	129,615,406	29,981,018	50,788,988	38,443,222	-	111,538,330	639,394,904
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(59,493,925)	(87,392,282)	31,848,826	13,181,121	104,368,921	109,825,734	27,189,755	139,528,150
31 كانون الأول 2012								
إجمالي الموجودات	156,444,860	38,571,022	46,103,692	56,739,058	157,820,787	116,570,882	136,263,794	708,514,095
إجمالي المطلوبات	196,371,987	50,232,240	68,646,895	104,599,846	32,223,702	-	121,206,408	573,281,078
فجوة إعادة التسعير	(39,927,127)	(11,661,218)	(22,543,203)	(47,860,788)	125,597,085	116,570,882	15,057,386	135,233,017

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

البنـــــد	العمـلـــــة (ما يعادله بالدينار الأردنـــي)					
	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
2013						
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	11,402,241	651,094	164,152	-	293,374	12,510,861
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	26,608,552	4,337,087	6,321,991	297,469	1,884,353	39,449,452
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,418,000	-	-	-	-	1,418,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,887,580	-	7,339	-	-	2,894,919
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	882,120	-	-	-	-	882,120
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	12,265,700	-	-	-	-	12,265,700
تسهيلات ائتمانية مباشرة	59,003,513	85,560	-	-	-	59,089,073
موجودات أخرى	265,626	19,827	13,415	10,237	1,109	310,214
إجمالي الموجودات	114,733,332	5,093,568	6,506,897	307,706	2,178,836	128,820,339
المطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	31,059,283	355,715	48,068	82	577,599	32,040,747
ودائع عملاء	71,457,313	7,682,048	4,347,219	317,387	2,825,320	86,629,287
تأمينات نقدية	10,950,357	3,405,839	12,546	-	17,930	14,386,672
مطلوبات أخرى	39,719	141	295	-	899	41,054
إجمالي المطلوبات	113,506,672	11,443,743	4,408,128	317,469	3,421,748	133,097,760
صافي التركز داخل المركز المالي للسنة الحالية	1,226,660	(6,350,175)	2,098,769	(9,763)	(1,242,912)	(4,277,421)
التزامات محتملة خارج المركز المالي للسنة الحالية	53,044,805	15,123,312	94,496	1,882,474	2,325,363	72,470,450

البنـــــــــــــــــد	العمـلـــــة (ما يعادله بالدينار الأردنـــي)					
	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
2012						
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	9,271,502	783,461	42,899	-	108,187	10,206,049
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	40,600,287	3,509,990	15,115,575	26,158	1,316,903	60,568,913
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	43,457	187,320	-	-	-	230,777
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,159,210	-	7,192	-	1,194,524	4,360,926
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	896,835	-	-	-	-	896,835
تسهيلات ائتمانية مباشرة	45,699,938	3,044,609	-	-	-	48,744,547
موجودات أخرى	13,050,086	17,515	16,245	12,489	6,312	13,102,647
اجمالي الموجودات	112,721,315	7,542,895	15,181,911	38,647	2,625,926	138,110,694
المطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,231,394	323,503	47,105	100	1,238,778	2,840,880
ودائع عملاء	81,089,492	14,044,242	8,374,684	223,553	2,674,564	106,406,535
تأمينات نقدية	23,212,981	-	-	-	-	23,212,981
مطلوبات أخرى	213,425	1,794	4,534	-	7,145	226,898
إجمالي المطلوبات	105,747,292	14,369,539	8,426,323	223,653	3,920,487	132,687,294
صافي التركز داخل المركز المالي للسنة الحالية	6,974,023	(6,826,644)	6,755,588	(185,006)	(1,294,561)	5,423,400
التزامات محتملة خارج المركز المالي للسنة الحالية	48,506,276	12,222,139	1,246,450	3,692,435	1,184,452	66,851,752

38/د مخاطر السيولة

تتمثـــل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويـــل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وللوقـــاية من هـــذه المخاطر يقوم البنـــك بإتباع سيـــاسة متحفظة في إدارة مخـــاطر السيـــولة وتشمـــــل إدارة الموجودات والمطلوبـــات ومواءمـــة وتحليل آجالها ومقابلة الإستحقاقات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في الموجودات والمطلوبات وتنويع مصادر التمويل والإحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول, وتتم مراجعة السيولة النقدية وإدارتها بشكل دوري وعلى عدة مستويات, وطبقا للتعليماتً الصادرة عن البنك المركزي الأردني يحتفظ البنك لدى البنك المركزي الأردني بإحتياطات نقدية للحد من مخاطر السيولة.

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة الزمنية المتبقية للإستحقاق التعامدي بتاريخ القوائم المالية,

	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصر بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2013								
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	43,862,313	2,845,217	-	-	-	-	-	46,707,530
ودائع عملاء	324,220,945	125,764,195	25,797,171	47,066,157	-	-	-	522,848,468
تأمينات نقدية	8,406,688	2,361,045	4,781,722	2,085,308	28,513,665	-	-	46,148,428
أموال مقترضة	154,639	-	-	3,973,373	14,409,592	-	-	18,537,604
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	969,764	969,764
مخصص ضريبة الدخل	3,042,760	-	-	-	-	-	-	3,042,760
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	818,193	-	-	-	-	-	818,193
مطلوبات أخرى	5,285,784	2,746,723	2,276,466	-	-	-	-	10,308,973
مجموع المطلوبات	384,973,129	134,535,373	32,855,359	53,124,838	42,923,257	-	969,764	649,381,720
مجموع الموجودات	280,004,324	42,223,124	61,829,844	63,970,109	142,812,143	109,825,734	78,257,776	778,923,054
31 كانون الأول 2012								
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	11,058,036	-	-	-	-	-	-	11,058,036
ودائع عملاء	262,416,204	47,860,898	60,320,282	93,613,102	-	-	-	464,210,486
تأمينات نقدية	13,099,759	2,862,995	5,799,347	2,529,161	34,701,403	-	-	58,992,665
أموال مقترضة	17,984,943	-	3,937,606	13,143,895	-	-	-	35,066,444
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	588,506	588,506
مخصص ضريبة الدخل	3,564,655	-	-	-	-	-	-	3,564,655
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	616,660	-	-	-	-	-	616,660
مطلوبات أخرى	5,807,265	1,980,594	1,438,099	-	-	-	-	9,225,958
مجموع المطلوبات	313,930,862	53,321,147	71,495,334	109,286,158	34,701,403	-	588,506	583,323,410
مجموع الموجودات	221,896,140	38,571,022	46,104,092	56,739,058	157,820,787	116,570,882	70,812,114	708,514,095

ثانياً: بنود خارج المركز المالي

	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2013				
الإعتمادات والقبولات	37,196,189	-	-	37,196,189
السقوف غير المستغلة	15,820,621	-	-	15,820,621
الكفالات	90,503,889	5,321,601	-	95,825,490
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	584,093	-	-	584,093
التزامات رأسمالية	119,527	-	-	119,527
	144,224,319	5,321,601	-	149,545,920
31 كانون الأول 2012				
الإعتمادات والقبولات	33,720,504	-	-	33,720,504
السقوف غير المستغلة	22,095,684	-	-	22,095,684
الكفالات	94,832,402	-	-	94,832,402
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	415,739	-	-	415,739
التزامات رأسمالية	665,056	-	-	665,056
	151,729,385	-	-	151,729,385

(39) التحليل القطاعي

معلومات عن قطاعات أعمال البنك وشركاته التابعة

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل المدير العام وصانعي القرار لدى البنك من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية موضحة أدناه. كما يمتلك البنك ثلاث شركات تابعة تختص الأولى بخدمات الوساطة المالية والثانية بخدمات التأجير التمويلي والأخيرة بتشغيل وإدارة مستودعات البوندد.

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء والأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

فيما يلي معلومات عن أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة

	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	الوساطة المالية	التأجير التمويلي	إدارة البوندد	أخرى	المجموع	
								31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل	5,905,780	16,475,348	6,703,839	1,428,082	1,092,608	1,378,715	1,441,882	34,426,254	42,145,138
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	241,558	(598,534)	-	144,601	(82,103)	-	-	(294,478)	(2,943,308)
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	(549,728)	(549,728)	(10,071,217)
نتائج أعمال القطاع	6,147,338	15,876,814	6,703,839	1,572,683	1,010,505	1,378,715	892,154	33,582,048	29,130,613
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	375,980	544,043	698,710	15,699,790	17,318,523	15,541,648
الربح قبل الضرائب	6,147,338	15,876,814	6,703,839	1,196,703	466,462	680,005	(14,807,636)	16,263,525	13,588,965
ضريبة الدخل	-	-	-	347,480	109,359	124,094	3,751,917	4,332,850	2,336,594
صافي ربح السنة	6,147,338	15,876,814	6,703,839	849,223	357,103	555,911	(18,559,553)	11,930,675	11,252,371

	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	الوساطة المالية	التأجير التمويلي	إدارة البوندد	أخرى	المجموع	
								31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات القطاع	86,805,045	314,113,085	279,581,238	15,789,867	11,394,343	6,374,115	-	714,057,693	644,814,672
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	64,865,361	64,865,361	63,699,423
مجموع الموجودات	86,805,045	314,113,085	279,581,238	15,789,867	11,394,343	6,374,155	64,865,361	778,923,054	708,514,095
مطلوبات القطاع	261,986,000	302,561,024	-	1,296,341	5,485,149	2,533,930	-	573,862,444	480,513,106
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	65,532,460	65,532,460	92,767,972
مجموع المطلوبات	261,986,000	302,561,024	-	1,296,341	5,485,149	2,533,930	65,532,460	639,394,904	573,281,078
مصاريف رأسمالية								2,641,755	1,668,722
استهلاكات واطفاءات								2,026,318	1,942,118

معلومات التوزيع الجغرافي

يمارس البنك نشاطاته، وكذلك شركاته التابعة بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية لذلك فإن معظم الإيرادات والموجودات والمصروفات الرأسمالية داخل المملكة.

(40) إدارة رأس المال

أ - وصف لما يتم إعتباره كرأس مال:

يتكون رأس المال التنظيمي حسب تعليمات البنك المركزي الأردني والخاصة بنسبة كفاية رأس المال من عدة مكونات:

- الجزء الأول وهو رأس المال الأساسي Primary Capital ويشمل رأس المال المكتتب به والمدفوعPaid-up Capital والاحتياطات المعلنة (الاحتياطي الإجباري، الاحتياطي الاختياري، علاوة (خصم) الإصدار، علاوة إصدار أسهم الخزينة، وأي احتياطات أخرى) والأرباح (الخسائر) المدورة وحقوق غير المسيطرين إن وجدت. ويطرح منها الموجودات غير الملموسة وخسائر الفترة وتكلفة شراء أسهم الخزينة والمخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني وكامل قيمة الشهرة وأية مبالغ تخضع لأية قيود.

- أما بالنسبة للجزء الثاني فيتمثل برأس المال الإضافي Supplementary Capital (الاحتياطات غير المعلنة، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، وعلى أن لا يزيد إحتياطي المخاطر المصرفية العامة عن 1.25٪ من إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر الإئتمان، الديون المساندة، احتياطي تقييم موجودات مالية - بالصافي الموجب بنسبة 45٪ ويطرح رصيد التغير السالب)، على أن لا يزيد إجمالي هذا الجزء عن 100٪ من رأس المال الأساسي.

- أما بالنسبة للجزء الثالث فيشمل على القروض المساندة قصير الأجل Short-Term Subordinated Debts ويستخدم هذا الجزء لمواجهة الخسائر المحتملة الناتجة عن مخاطر السوق فقط.

- يلتزم البنك حسب المادة (62) من قانون البنوك بأن يقتطع سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته 10٪ من أرباحه الصافية ويستمر في الاقتطاع حتى يبلغ الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، بالإضافة إلى قيام البنك بطرح مبلغ يماثل قيمة العقارات المستملكة المخالفة لأحكام المادة (48) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته من رأس المال التنظيمي.

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:

يأخذ البنك بعين الإعتبار الملاءمة بين حجم رأس المال وحجم طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك، على أن لا يقل رأس المال المدفوع عن الحد الأدنى بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني مع مراعاة أن لايقل رأس المال التنظيمي عن 12٪ من قيمة الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وعلى أن لا تقل حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات Leverage Ratio عن 6٪، وتغطية 28.5٪ على الأقل من الأصول مرجحة بمخاطر السوق من رأس المال الأساسي. إن البنك ممتثل لمتطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال.

ج- كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأسمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الإحتياطي القانوني ومن الأرباح المتحققة والأرباح المدورة.

ويتم أخذ التأثيرات لدى الدخول في الإستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال من قبل دائرة إدارة المخاطر.

د- مسببات ومصادر التغيرات في رأس المال التنظيمي للبنك خلال العام

بلغت الزيادة في راس المال التنظيمي 3,128,374 دينار من المصادر التالية:

- زيادة الإحتياطي القانوني بمبلغ 1,626,352 دينار.
- زيادة الأرباح المدورة بمبلغ 1,438,687 دينار.
- زيادة إحتياطي مخاطر مصرفية عامة بمبلغ 424,641 دينار.
- زيادة احتياطي تقييم موجودات مالية - بالصافي حسب معيار (9) بمبلغ 755,489 دينار.
- انخفاض في الموجودات الضريبية المؤجلة والموجودات غير الملموسة بمبلغ 168,766 دينار.
- انخفاض الإستثمارات والعقارات المستملكة سداد للديون ومخالفة المادة (48) من قانون البنوك التي يتم طرحها من رأس المال بنسبة 50% بمبلغ 494,714 دينار.

* يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات بازل II.

هـ- المبلغ الذي يعتبره البنك كرأس مال ونسبة كفاية رأس المال وفق الجدول التالي:

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار
رأس المال المكتتب به والمدفوع	100,000,000	100,000,000
الاحتياطي القانوني	17,682,152	16,055,800
الأرباح المدورة (بعد طرح أية مبالغ مقيدة التصرف)	4,791,273	4,717,344
الشهرة أو أية موجودات غير ملموسة وموجودات ضريبية مؤجلة	(6,302,184)	(6,470,950)
الاستثمارات التي يتم طرحها من رأس المال بنسبة 50٪	(2,989,527)	(3,236,884)
رأس المال الأساسي	**113,181,714**	**111,065,310**
احتياطي تقييم موجودات مالية - بالصافي حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (9)	488,872	148,902
احتياطي مخاطر مصرفية	4,230,548	3,805,905
الإستثمارات التي يتم طرحها من رأس المال بنسبة 50٪	(2,989,527)	(3,236,884)
رأس المال الإضافي	1,729,893	717,923
مجموع رأس المال التنظيمي	114,911,607	111,783,233
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	749,816,488	673,569,266
نسبة كفاية رأس المال	٪15.33	٪16.59
نسبة رأس المال الأساسي	٪15.09	٪16.49

(41) حسابات مدارة لصالح العملاء

لا يوجد محافظ أستثمارية مضمونة رأس المال يديرها البنك لصالح العملاء.

(42) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لإستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2013	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	72,605,317	-	72,605,317
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	65,510,489	-	65,510,489
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,418,000	-	1,418,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	4,955,288	2,444,143	7,399,431
تسهيلات ائتمانية مباشرة	243,153,887	187,728,926	430,882,813
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	10,406,392	10,406,392
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	65,339,153	62,464,808	127,803,961
موجودات ثابتة	-	22,135,540	22,135,540
موجودات غير ملموسة	-	1,886,627	1,886,627
موجودات ضريبية مؤجلة	-	4,415,557	4,415,557
موجودات أخرى	2,926,797	31,532,130	34,458,927
مجموع الموجودات	455,908,931	323,014,123	778,923,054
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	46,650,847	-	46,650,847
ودائع عملاء	517,866,177	-	517,866,177
تأمينات نقدية	17,496,184	26,579,005	44,075,189
أموال مقترضة	3,798,784	11,864,217	15,663,001
مخصصات متنوعة	-	969,764	969,764
مخصص ضريبة الدخل	3,042,760	-	3,042,760
مطلوبات ضريبية مؤجلة	818,193	-	818,193
مطلوبات أخرى	10,308,973	-	10,308,973
مجموع المطلوبات	599,981,918	39,412,986	639,394,904
الصافي	(144,072,987)	283,601,137	139,528,150

2012	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	47,545,437	-	47,545,437
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	70,630,082	-	70,630,082
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	230,778	-	230,778
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7,097,737	2,492,199	9,589,936
تسهيلات ائتمانية مباشرة	209,500,538	194,810,730	404,311,268
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	12,174,711	12,174,711
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	27,333,072	78,061,408	105,394,480
موجودات ثابتة	-	21,488,869	21,488,869
موجودات غير ملموسة	-	1,918,827	1,918,827
موجودات ضريبية مؤجلة	-	4,552,123	4,552,123
موجودات أخرى	-	30,677,584	30,677,584
مجموع الموجودات	362,337,644	346,176,451	708,514,095
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	11,044,231	-	11,044,231
ودائع عملاء	458,081,546	-	458,081,546
تأمينات نقدية	24,112,961	32,223,702	56,336,663
أموال مقترضة	33,822,859	-	33,822,859
مخصصات متنوعة	-	588,506	588,506
مخصص ضريبة الدخل	3,564,655	-	3,564,655
مطلوبات ضريبية مؤجلة	616,660	-	616,660
مطلوبات أخرى	9,225,958	-	9,225,958
مجموع المطلوبات	540,468,870	32,812,208	573,281,078
الصافي	(178,131,226)	313,364,243	135,233,017

(43) مستويات القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة التقييم. حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات في أسواق نشطة, إن معظم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ومن خلال قائمة الدخل الشامل هي في سوق عمان المالي وسوق فلسطين.

المستوى 2: الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مالية مشابهة. أو طرق تقييم أسعار أخرى تكون المعطيات الجوهرية لها مبنية على معلومات سوقية.

المستوى 3: طرق التسعير التي لا تكون فيها جميع المعطيات الجوهرية مبنية على معلومات سوقية يمكن ملاحظتها, وقد قام البنك باستخدام القيمة الدفترية والتي تعتبر أفضل أداة متوفرة لقياس القيمة العادلة لتلك الإستثمارات بسبب تعذر قياس قيمتها العادلة.

	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
2013				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7,399,431	-	-	7,399,431
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8,605,138	-	1,801,254	10,406,392
	16,004,569	-	1,801,254	17,805,823
2012				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	9,589,936	-	-	9,589,936
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	10,265,971	-	1,908,740	12,174,711
	19,855,907	-	1,908,740	21,764,647

لا يوجد فرق جوهري بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة (الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة و التسهيلات الإئتمانية المباشرة).

(44) القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية, كما أن القيمة العادلة للتسهيلات الإئتمانية المباشرة وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والأموال المقترضة والتي تدرج بالتكلفة المطفأة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة بسبب عدم وجود اختلاف جوهري بأسعار الفوائد السائدة في السوق للأدوات المالية المشابهة للأسعار المتعاقد عليها. وكذلك بسبب الفترات القصيرة فيما يتعلق بودائع البنوك والمؤسسات المصرفية, إن القيمة العادلة المدرجة بالتكلفة المطفأة تحدد عن طريق الأسعار المعلنة للسوق عند توفرها أو عن طريق نماذج تقييم كالتي تستخدم في بعض حالات السندات بعمولة ثابتة.

(45) إرتباطات وإلتزامات محتملة (خارج قائمة المركزالمالي)

أ- إرتباطات وإلتزامات ائتمانية

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار
اعتمادات	21,378,835	24,482,091
قبولات وسحوبات زمنية	15,817,354	9,238,413
كفالات:		
دفع	33,129,161	31,816,812
حسن تنفيذ	41,453,791	42,167,748
أخرى	21,242,538	20,847,842
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	15,820,621	22,095,684
	148,842,300	150,648,590

ب- إلتزامات تعاقدية

	31 كانون الأول 2013	31 كانون الأول 2012
	دينار	دينار
عقود شراء ممتلكات ومعدات	28,273	354,062
عقود مشاريع إنشائية	91,254	310,994
	119,527	665,056

بلغت قيمة عقود الإيجار التشغيلية مبلغ 584,093 دينار، وتتراوح فترتها من شهر إلى إثني عشر شهر.

(46) القضايا المقامة على البنك وشركاته التابعة

أ. هناك قضايا مقامة ضد البنك بمبلغ 10,655,080 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 10,694,759 دينار كما في 31 كانون الأول 2012، بلغ رصيد المخصصات لمواجهة هذه القضايا 959,881 دينار كما في 31 كانون الأول 2013 مقابل 583,256 دينار كما في كانون الأول 2012، وفي تقدير الإدارة والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات إضافية لقاء هذه القضايا.

ب. يوجد قضية واحدة من المبلغ المذكور أعلاه تتعلق بشركة الموارد للوساطة المالية (شركة تابعة) كمدعى على الشركة بمبلغ 300,000 دينار وفي تقدير الإدارة والمستشار القانوني فإنه لن يترتب على الشركة أية التزامات مقابل هذه القضية.

ج. لا يوجد قضايا مقامة على الشركات التابعة: شركة تمكين للتأجير التمويلي، وشركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد والشركة الأردنية للتخصيم كما في 31 كانون الأول 2013.

(47) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012 لتتناسب مع التبويب للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013

133

سياسة الحاكمية المؤسسية

مؤسسة الحسين للسرطان

قمنا بالشراكة مع مؤسسة الحسين للسرطان بالعديد من المناسبات لإظهار مدى إهتمامنا في جهودهم لتوسعة مبنى المستشفى الخاص بمرضى السرطان، وامتد دعمنا لهم بجمع الأموال لتغطية الإحتياجات الصحية للمرضى.

الفصل الأول: تعاريف عامة ومقدمة

أولا» : تعاريف عامة :

تكون للكلمات والعبارات التالية أينما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه :

1. البنك: الاستثماري .
2. المجلس: مجلس إدارة البنك الاستثماري .
3. أعضاء المجلس: أعضاء مجلس إدارة البنك الاستثماري (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري) بما فيهم رئيس ونائب رئيس المجلس .
4. الادارة التنفيذية: المدراء العامين و نوابهم و مساعديهم و الاستشاريين و الاداريين و المصرفيين ومن في حكمهم .
5. البنك المركزي: البنك المركزي الأردني .
6. اللجنة: لجنة الحاكمية المؤسسية في البنك الاستثماري .
7. ادارة التدقيق: ادارة التدقيق الداخلي في البنك الاستثماري .
8. ادارة المخاطر: ادارة المخاطر في البنك الاستثماري .
9. ادارة الامتثال: ادارة الامتثال في البنك الاستثماري .
10. الإداري: عضو مجلس الإدارة سواء بصفته الشخصية أو بصفته ممثلا» لشخص اعتباري أو مدير عام البنك الاستثماري أو أي موظف فيه.
11. الدليل: دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الاردني لعام 2007 .
12. دليل الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة : دليل الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة الصادر عن هيئة الأوراق المالية .
13. المدقق الداخلي: المدقق الداخلي في البنك الاستثماري .
14. المدقق الخارجي: المدقق الخارجي المعتمد لتدقيق عمليات وحسابات البنك الاستثماري .
15. أعضاء تنفيذيين: الأعضاء الذين يشغلون وظائف في البنك .
16. العضو المستقل: عضو مجلس الإدارة الذي لا تربطه بالبنك أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو بمدقق البنك أي مصلحة مادية أو أي علاقة غير تلك المتعلقة بمساهمته في البنك. قد يتكون في ظلها شبهة بجلب أي منفعة سواء مادية أو معنوية لذلك العضو قد تؤدي الى التأثير على قراراته أو استغلاله لمنصبه في البنك.
17. الاطراف ذوي المصالح: الاشخاص الذين لهم مصلحة مع البنك بما في ذلك المساهمين والعاملين في البنك والدائنيين والموردين والمستثمرين المحتملين.

الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة المستقل :

أن لايكون قد عمل كموظف في البنك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس .

أن لاتربطه بأي إداري في البنك قرابه دون الدرجة الثانية .

أن لايتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في المجلس .

أن لايكون عضو مجلس إداره أو مالكا» لشركة يتعامل معها البنك باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/

أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية .

أن لايكون شريكاً للمدقق الخارجي أو موظفا» لديه خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشيحه لعضوية المجلس.

أن لاتشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأسمال البنك أو يكون حليفاً لمساهم آخر .

أن لايكون للعضو سيطرة على البنك من خلال تملك 10% أو أكثر من رأسمال البنك .

أن لايكون للعضو أو أحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50000 دينار .

ثانياً: مقدمة

تعرف الحاكمية المؤسسية حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

على انها مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها، والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، وبالتالي فأن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس و الادارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول الى الاهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة ، وتسهل ايجاد عملية مراقبة فاعلة وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة .

وقد استند البنك الاستثماري الى المبادئ التالية عند إعداده هذه السياسة :

1. العدالة: في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة Stakeholders (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، موظفي البنك، السلطات الرقابية).
2. الشفافية: الشفافية في الإفصاح عن وضع البنك وأدائه المالي .
3. المساءلة: المساءلة في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس الإدارة وبين مجلس الادارة و المساهمين وبين مجلس الادارة والجهات الاخرى ذات العلاقة.
4. المسؤولية: تحديد المسؤوليات والفصل الواضح فيما بينها وتفويض الصلاحيات .

الفصل الثاني : المرتكزات الأساسية لسياسة الحاكمية المؤسسية

أولا» : الالتزام بالحاكمية المؤسسية :

ادراكاً من البنك لأهمية مفهوم الحاكمية المؤسسية، فقد قام مجلس الادارة بتشكيل لجنة منبثقة عنه تسمى «لجنة الحاكمية المؤسسية» مكونة من رئيس مجلس الإدارة وعضوين من الأعضاء غير التنفيذيين.وذلك للقيام بمهمة التوجيه في إعداد سياسة الحاكمية المؤسسية في البنك وتحديثها كلما أقتضت الحاجة وبما لا يزيد عن سنتين، وضمان تطبيقها بالبنك بشكل كامل.

والتزاماً من البنك بمبدأ الشفافية وبمجرد اعتماد سياسة الحاكمية المؤسسية فقد تم نشرها على الموقع الإلكتروني له وتضمينها في تقريره السنوي ، مع بيان عن البنود التي لم يتمكن البنك من الالتزام بها وأسباب ذلك.

ثانيا» : وظائف مجلس الإدارة :

1:المبادئ العامة

تعتبر الحاكمية المؤسسية وسيلة أو أداة تمكن البنك من القيام بالأهداف التي يسعى الى تحقيقها، وحيث أن مجلس الإدارة يعتبر أحد الأطراف الرئيسيين في تطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية فأنه تقع عليه وبشكل عام

المسؤوليات التالية :

يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي ومصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، والجهات الأخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين وعليه بذل العناية المهنية اللازمة في إدارة البنك وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة البنك وأهدافه وغاياته.

يقوم المجلس بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين .

يقوم المجلس برسم الأهداف الإستراتيجية للبنك بالإضافة الى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤولية العمليات اليومية، كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويتأكد من مدى فعاليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها. بالإضافة الى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تم إدارتها بشكل سليم .

2: فصل منصب رئيس ونائب رئيس المجلس عن المدير العام

حرصاً من البنك على الوصول الى أفضل الممارسات فقد قام البنك بالفصل بين منصبي رئيس / نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للبنك، وتم تحديد المسؤوليات والواجبات الخاصة بكل منهما ويكون الفصل بموجب تعليمات كتابية مقررة من المجلس وذلك لتحقيق :

مستوى مراجعة ومسائلة عالية .

التقليل من الخطورة الناشئة من احتمالات تركز السلطة .

بالإضافة الى ما جاء سابقا» يتم مراعاة الأمور التالية :

ان لا تربط بين رئيس / نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للبنك أية قرابة دون الدرجة الثالثة.

يتم الإفصاح عن وضع رئيس / نائب رئيس المجلس سواء تنفيذي أو غير تنفيذي .

3: دور رئيس المجلس

ان رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي ويضطلع بما يلي :

إقامة علاقة بناءه بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين .

خلق ثقافة - خلال اجتماعات المجلس - تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

التأكد من وصول المعلومات الكافية الى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب .

التأكد من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك .

4: تشكيلة المجلس

حرصاً من البنك على الالتزام بمعايير الممارسات الواجبة الخاصة بالحاكمية المؤسسية فيما يتعلق بتشكيلة المجلس، فقد اهتم البنك بما يلي :

ضرورة التنوع في الخبرة العملية و المهنية والمهارات المتخصصة لأعضاء مجلس إدارة البنك .

لا مانع من ان يضم مجلس الادارة المدير العام (عضو تنفيذي) وأعضاء غير تنفيذيين (الأعضاء الذين لا يشغلون

وظائف في البنك) ويفضل أن يكون اغلبية الأعضاء من الأعضاء غير التنفيذيين

يراعى أن يكون من بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل .

5:أعمال المجلس

يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بموضوعات الاجتماعات وقبل مدة كافية من اجتماعات المجلس، بالإضافة الى تدوين كافة المناقشات والاقتراحات وتصويت الأعضاء، علماً بأنه يتم تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك عند التعيين وخلال فترة العضوية أو عند الطلب .

أية معلومات يتم طلبها من أي من اعضاء المجلس لابد من عرضها على مجلس الادارة لأخذ موافقتهم على تزويد عضو مجلس الادارة بها .

ويتم تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة ضمن الأسس المبادئ التالية :

بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في اجتماعات المجلس والتي لا تقل عن(6) اجتماعات في السنة، تبادر الإدارة التنفيذية الى اقتراح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل اجتماع .

يجب أن تتضمن سياسة البنك وجود أعضاء في المجلس مستقلين بهدف ضمان توفر قرارات موضوعية، وذلك لضمان احتفاظ المجلس بمستوى من الرقابة بما يضمن توازن تأثيرات جميع الأطراف بما فيهم الإدارة التنفيذية والمساهمين الرئيسيين والتأكد من أن القرارات المتخذة تقع في مصلحة البنك .

يقوم البنك بتزويد أعضاء المجلس بالمعلومات الكافية وقبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لتمكينهم من أتخاذ القرارات المناسبة .

يجب أن يتم التوضيح وبشكل كتابي عن جميع العمليات المصرفية التي تتطلب موافقة المجلس (بما في ذلك على سبيل المثال صلاحية المجلس بخصوص منح القروض التي تزيد عن مبلغ معين أو صلاحيتهم بخصوص التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة أو أي عمليات مصرفية أخرى تكون ضمن اختصاصات المجلس).

على أعضاء المجلس أن يكونوا على اطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية. وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك عند التعيين وخلال فترة العضوية أو عند الطلب .

يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية

يتاح لأعضاء المجلس ولجانه، واذا ما اقتضت الحاجة، صلاحية الاستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه .

يقوم البنك بوضع هيكل تنظيمي يبين التسلسل الإداري (بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية)، ويتم الإفصاح للجمهور عن الجزء من الهيكل التنظيمي الذي يبين المستويات الإدارية العليا في البنك .

يقوم امين سر المجلس بتدوين كافة نقاشات المجلس واقتراحاتهم وتصويت الأعضاء الذي يتم خلال اجتماعات المجلس .

على أمين سر المجلس التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقرة من المجلس، ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية، بالإضافة الى تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وكتابة محاضر الاجتماع وعلى المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار أليها أعلاه، كما يتم اتخاذ أي قرار يتعلق بتعيينه أو تنحيه من قبل المجلس بالإجماع .

أن مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة محددة وواضحة وبما يتماشى والتشريعات ذات العلاقة، وعلى البنك تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابة بكتيب يوضح حقوق العضو، ومسؤولياته، وواجباته كما يلي :

يقع على كل عضو من أعضاء المجلس التزام اتجاه البنك وجميع المساهمين وليس اتجاه مساهم معين.

يمنع تجاوز أية تسهيلات تمنح لأي عضو من أعضاء المجلس أو أي مجموعة من المقترضين مرتبطين بأحد أعضاء المجلس وعلى إدارة البنك والعضو المعني التقيد بذلك.

في حال منح أحد الأعضاء أية تسهيلات له أو لأحد من ذوي الصلة به فيجب أن يعمل على ألا تصنف هذه التسهيلات كديون غير عاملة .

عند مناقشة أية تسهيلات أو موضوعات تخص أحد أعضاء المجلس لا يحضر العضو الاجتماع الخاص بذلك النقاش .

أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و / أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفصيلية .

يقوم أمين سر المجلس بالتأكد من إتباع أعضاء المجلس ولجانه لهذه الأسس والمبادئ .

6: أنشطة المجلس: التعيينات والإحلال

تتضمن سياسة المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية .

يتم الحصول على موافقة المجلس عند تعيين المدراء التنفيذيين وحسب السياسات والانظمة المعمول بها لدى البنك .

يقوم المجلس بأقرار خطط إحلال (Succession Plans) للمدراء التنفيذين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف .

7: أنشطة المجلس: التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام

1. يقوم المجلس - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - بتقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً .

2 . يتم تقييم المدير العام من قبل المجلس سنوياً في بداية كل السنة .

8:أنشطة المجلس : التخطيط، أنظمة الضبط والرقابة، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح

يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لرسم إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، وتقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط عمل تتماشى مع تلك الاستراتيجيات وذلك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك، ويقوم المجلس باعتماد الاستراتيجية وخطط العمل والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمراجعة إنجازات الأداء وفقا» لخطط العمل ومن اتخاذ الإجراءات التصويبية حيثما لزم، وتعتبر عملية اعداد الموازنات التقديرية جزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء .

يتأكد المجلس من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله، ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول / الاطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء المجلس والحصول على موافقتهم عليها ونشرها للجمهور، وعلى أن تتضمن هذه السياسات ما يلي :

قواعد وإجراءات تنظيم العمليات مع الاطراف ذوي العلاقة سواء بين البنك وموظفيه أو أعضاء مجلس إدارته أو شركاتهم، أو الأطراف ذوي الصلة بهم، بما في ذلك عمليات الإقراض والمتاجرة المشتركة مع البنك، كما تتضمن تلك القواعد ما يؤكد بأن يتم منح الائتمان لأعضاء المجلس وشركاتهم وفقاً للأسعار السائدة في السوق وليس وفقا» لشروط تفصيلية، وان لايشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد أو التصويت عليه، كما يتم الإفصاح عنها في التقرير السنوي للبنك، وعلى دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقا» لهذه السياسة .

أنظمة ضبط واضحة تمنع أعضاء المجلس والموظفين من استغلال المعلومات الداخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية .

تتوفر لدى البنك سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لديه، ويتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغيرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف

الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك .

يقوم البنك كجزء من عملية الموافقة على منح الائتمان بتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تضمن تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة لممارساتهم في مجال الحاكمية، وقد يرى البنك مكافأة عملائه الذين تتوفر في مؤسساتهم حاكمية جيدة .

9:مسؤوليات مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتحديد مسؤولياته تجاه البنك والمساهمين وكما يلي :

تعيين المدير العام للبنك وأنهاء خدماته .

تعيين المدراء التنفيذيين وانهاء خدماتهم وحسب السياسات والانظمة المعمول بها بالبنك .

فهم المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك واعتماد حدود مقبولة لهذه المخاطر والإشراف على الإدارة التنفيذية في البنك لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد وقياس وضبط ومراقبة هذه المخاطر .

تشجيع مفهوم الحاكمية المؤسسية لدى عملاء البنك وذلك من خلال التوجه الى تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملاء البنك كجزء من عملية التقييم الائتماني السنوي لعملائه.

اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك وتشكيل اللجان وتفويض السلطات والصلاحيات .

اعتماد استراتيجيات البنك وسياساته وموازنته السنوية وميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) ومراجعتها بشكل دوري .

التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بتحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية .

اطلاع المجلس أو اللجان المنبثقة عنه على تقارير السلطات الرقابية والتدقيق الخارجي والداخلي ومتابعة المخالفات والملاحظات الواردة فيها والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بتصويبها واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرارها إضافة الى تقارير أخرى تتعلق بالامتثال وإدارة المخاطر وأية أمور أخرى ذات علاقة .

ممارسة الصلاحيات التي تخرج عن صلاحيات الإدارة التنفيذية .

تقييم أداء الإدارة التنفيذية ومدى التزامها بسياسات المجلس ونجاحها في تحقيق النتائج و الأهداف المخطط لها ومعالجة الانحرافات .

وضع آلية لإستقبال الشكاوي والإقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال الهيئة العامة، بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة .

اعتماد أسس منح الحوافز والمكآفأت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يساعد على تحقيق مصلحة البنك واهدافها وغاياتها .

اعداد التقارير السنوية و نصف السنوية وربع السنوية ونتائج الأعمال الأولية السنوية عن اعمال البنك , متضمنة البيانات المالية عن كل فترة , وفقا لأحكام التشريعات النافذة، على أن يتم الاعلان مسبقا عن موعد الافصاح عن هذه البيانات المالية قبل موعد اعلانها بما لا يقل عن ثلاثة أيام عمل.

الفصل الثالث : لجان مجلس الإدارة

تتطلب إدارة أي نوع من المؤسسات المالية عناية في التخطيط والتنفيذ كما تتطلب نظماً إشرافية، وهذه أمور أساسية للتأكد من إنفاق أموال المؤسسة المالية بشكل سليم، ومع التسليم بعدم أمكانية تجنب جميع المخاطر طوال الوقت، إلا أنه يجب تحديد وإدارة هذه المخاطر بطريقة عملية وفعالة، من خلال ضمان وجود سياسات وإجراءات وأنظمة تساعد على إدارة هذه المخاطر، ويجب على كافة موظفي البنك الالتزام بها، حيث يؤدي عدم التزام الموظفين بهذه السياسات والإجراءات والأنظمة الى عدم تحقيق الفائدة المرجوه منها، لذلك يجب أن تكون

السياسات والإجراءات والأنظمة مصممة بشكل جيد وبسيط وفعال وأن تكون مفهومة بصورة واضحة لكافة الموظفين القائمين على تنفيذها .

وحتى يتمكن مجلس الإدارة من تغطية كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك بطريقة عملية، فقد قام المجلس بتشكيل لجان حيث تقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية الى المجلس ككل وتم تقسيم المهام فيما بينها بحيث تتولى كل لجنة مهام ومسؤوليات محددة تشرف عليها، وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في تغطية كافة الأنشطة بصورة سليمة، وتم التأكد من أن اللجان لا تعوق العمل بدون مبرر عن طريق ازدواجية المهام أو تقاطع خطوط الاتصالات، حيث أن سرعة الإخطار وإعداد التقارير و القرارات أمور لها أهميتها الحاسمة في البنك. وتستمد جميع اللجان قوتها وسلطاتها من مجلس الإدارة، ونؤكد هنا على أن مجلس الإدارة قد يفوض بعض الصلاحيات الى هذه اللجان، علما بأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك ، ويعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس ويتم الافصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخصا عن مهامها و مسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك .

ويمكن القيام بدمج بعض اللجان وبما لا يتعارض مع تعليمات البنك المركزي الأردني والممارسات المصرفية السليمة.

وعليه فقد قام مجلس الإدارة بتشكيل اللجان الواردة أدناه :

أولاً: لجنة الحاكمية المؤسسية

قام مجلس إدارة البنك بتشكيل لجنة منبثقة عنه وتسمى «لجنة الحاكمية المؤسسية» مكونة من رئيس مجلس الإدارة وعضوين من الأعضاء غير التنفيذيين.وذلك للقيام بمهمة التوجيه في إعداد سياسة الحاكمية المؤسسية في البنك وتحديثها كلما أقتضت الحاجة وبما لا يزيد عن سنتين، وضمان تطبيقها بالبنك بشكل كامل.

ثانياً: لجنة التدقيق

تم تشكيل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ذوي مؤهلات عملية وخبرات علمية وخبرات عملية في مجال الإدارة المالية وان لايقل عدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق عن عضوين أثنين، وسيتم الإفصاح عنهم بشكل سنوي ضمن التقرير السنوي للبنك .

تقوم لجنة التدقيق داخل البنك بالمهام التالية :

تمثيل المجلس في التأكد من صحة وسلامة أصول البنك وممتلكاته والوفاء بالتزاماته والمحافظة على كفاية رأس المال بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي والمعايير الدولية .

إن مسؤولية لجنة التدقيق لاتغني عن مسؤولية المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

مراجعة السياسات المحاسبية الهامة وما يطرأ عليها من تعديلات ومدى تأثيرها وسلامتها ومدى التقيد بها وانسجامها مع المبادئ المحاسبية الدولية .

التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والسياسات و الأوامر التي تخضع لها أعمال البنك ومن وجود إطار عام للسلوك المهني الصحيح، ومتابعة مدى تقيد البنك والتزامه بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.

مراجعة نطاق مدى شمولية التدقيق الخارجي لأعمال البنك والتحقق من وجود التنسيق بين أعمال مدققي الحسابات الخارجيين في حال وجود أكثر من مدقق والتوصية بترشيح المدقق الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة والتأكد من أن مهام المدقق الخارجي قد نفذت باستقلالية تامة وإن إجراءات التدقيق السنوية قد تمت بشكل فعال، ودراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من أن البنك يوفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله، والإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي والتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي، مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته .

مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي الاردني وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها .

دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش وتقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها .

التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تحسينه عند الضرورة.

مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على المجلس وبصفة خاصة التحقق من أوامر البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة .

التأكد من كفاية رأس مال البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

النظر في أي موضوع يحول إليها من المجلس .

النظر في أي موضوع يتفق مع أهداف سياسة ومنهجية التدقيق .

مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها .

دراسة التقارير المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:

أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة .

أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي .

التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة .

تنسق اللجنة مع المدقق الخارجي لتحديد أهداف التدقيق الخارجي وفقاً لكتاب التكليف الذي يبين أعمال المدقق الخارجي والتقارير الدورية الخاصة بالبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية والتقارير الإدارية الموجهة الى الإدارة ومقدار الأتعاب المطلوبة، ومناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يأثر على استقلاليته .

تقوم لجنة التدقيق بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافأت المدقق الخارجي أو أي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به بالإضافة الى تقييم موضوعية المدقق الخارجي مع الأخذ بالأعتبار أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها بهدف ضمان تلك الموضوعية .

يقوم ضابط الاتصال في دائرة التدقيق الداخلي بتوفير طلبات المدقق الخارجي والتواصل مع المدقق الخارجي لتسهيل مهامه وبشكل خاص الدائرة المالية / المحاسبة المركزية .

تجتمع اللجنة مع المدقق الخارجي لمناقشة التقارير المالية ربع السنوية ونصف السنوية والسنوية كما يلي :

مراجعة النتائج وملاحظات المدقق الخارجي ومدى كفاءة أنظمة الرقابة المالية و الإشراف على تنفيذ التوصيات المقترحة .

مراجعة مسودة البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات لإعداد التوصيات اللازمة وتقديمها للمجلس من أجل الموافقة عليها .

وتتمتع لجنة التدقيق بالصلاحيات التالية :

طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق .

طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي .

طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها وعلى أن ينص على ذلك كتاباً في ميثاق (Charter) والذي يضمن مهام ومسؤوليات اللجنة .

وتقع على عاتقها الرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك، ونظراً لطبيعة المهام والمسؤوليات

التي تقوم بها لجنة التدقيق للوصول الى أفضل التوصيات فإنه يتوجب عليها الاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ومسؤولي الامتثال مرة واحدة على الأقل سنويا» ودون الحاجة الى حضور الادارة التنفيذية .

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت

تشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من بين أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من ثلاث أعضاء غير تنفيذيين ويكون أغلبهم من الأعضاء المستقلين (بما في ذلك رئيس اللجنة) وتأخذ قراراتها وتوصياتها بالأغلبية للأعضاء. وتكون مهامها كما يلي :

مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة

تقوم اللجنة بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفعالية مشاركتهم في اجتماعات المجلس. علماً بأن قانون الشركات ينص على أن مدة صلاحية المجلس تنتهي بعد أربع سنوات من تاريخ انتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للانتخاب خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك .

تتولى اللجنة تحديد فيما إذا كان للعضو صفة المستقل آخذه بعين الأعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توافرها والواردة في دليل الحاكمية .

تقوم اللجنة باتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة الى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية .

تتولى مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أعضاء مجلس إدارته على حضور الندوات والمناسبات التي تتيح فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية .

مكافآت الادارة التنفيذية

توصي اللجنة بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام. كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية وحسب السياسات والأنظمة المعمول بها بالبنك .

تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم. وأعداد خطة الإحلال Succession Plan للإدارة التنفيذية العليا بالبنك .

إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك ومراقبة تطبيقها. ومراجعتها بشكل سنوي .

إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي .

التأكد أن السياسة - سياسة المكافآت - تتضمن ان تكون المكافآت / الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت / الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق .

الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت في التقريرالسنوي وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس .

تقديم قراراتها وتوصياتها الى مجلس الادارة وتقريراً حول أعمالها الى اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للبنك .

تضع بموافقة مجلس الإدارة إجراءات عمل خطية تنظم عملها وتحدد التزاماتها .

تتمتع لجنة الترشيحات والمكافآت بالصلاحيات التالية :

طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق .

طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي .

طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أي إيضاحات.

رابعا» : لجنة إدارة المخاطر والامتثال

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة إدارة المخاطر والامتثال مكونة من أعضاء من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للقيام بالمهام والمسؤوليات التالية :

التأكد من وجود هيكل إداري مناسب لدائرة إدارة المخاطر والتأكد من وجود سياسات وإجراءات لإدارة المخاطر معتمدة من قبل مجلس الإدارة، بهدف تحقيق الممارسات الواجبة والوصول الى أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر .

التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تغطي المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل كفؤ و فعال .

ترفع الى مجلس الإدارة تقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك وطرق إدارتها .

اعتماد سياسة مراقبة الامتثال، وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك «مخاطر الامتثال» مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها .

مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الإمتثال.

اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة داخل البنك بالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير المطبقة هدفا أساسيا واجب التحقيق.

اعتماد الخطة السنوية لإدارة «مخاطر الامتثال» بالتعاون مع وظيفة مراقبة الامتثال أن تأخذ هذه الخطة بالاعتبار أي قصور في السياسة أو الإجراءات أو التطبيق وأن تكون مرتبطة بمدى فعالية إدارة «مخاطر الامتثال» القائمة وتحدد الحاجة إلى أي سياسات أو إجراءات إضافية للتعامل مع «مخاطر الامتثال» الجديدة الناتجة عن التقييم السنوي لهذه المخاطر.

خامساً:

بالإضافة الى هذه اللجان قام البنك بتشكيل اللجان التالية :

لجنة التسهيلات العليا : ومهمتها منح التسهيلات المباشرة وغير المباشرة وفقاً للصلاحيات الممنوحة من مجلس الادارة.

لجنة الاستثمار : ومهمتها الإشراف على كامل محفظة البنك الاستثمارية المحلية والخارجية .

هذا ويمكن للمجلس تشكيل أية لجان إضافية بهدف زيادة فعالية المجلس .

الفصل الرابع : الضبط والرقابة الداخلية

أولاً: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية :

تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً.

يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي Financial Reporting، وبحيث يتضمن التقرير ما يلي :

فقرة توضح مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة

على تلك الأنظمة .

فقرة حول إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية .

تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات الحالية التي يتضمنها التقرير السنوي .

الإفصاح عن مواطن الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية . ذات القيمة الجوهرية (اي موطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منح أو الكشف عن بيان غير صحيح ذو أثر جوهري).

تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية .

يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات. وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق بإستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها. ويتم مراقبة هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق .

ثانياً: التدقيق الداخلي

تتمتع ادارة التدقيق الداخلي باستقلالية حيث انها تتبع وبشكل مباشر الى لجنة التدقيق ويراعى التنسيق مع الإدارة التنفيذية في تنفيذ أعمالها. بالإضافة الى صلاحيات وإمكانات واسعة تؤهلها القيام بالمهام الموكلة إليها بطريقة ملائمة من خلال توفر كوادر مؤهلة. ومكافأة هذه الكوادر بشكل مناسب. وحق الدائرة في الحصول على المعلومات من أي موظف داخل البنك ويقوم البنك بتوثيق مهام و صلاحيات و مسؤوليات ادارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس ويتم تعميمه داخل البنك.

وقد تم مراعاة الأمور التالية الخاصة بدائرة التدقيق الداخلي ليتمكن البنك من الالتزام بالممارسات الواجبة في الحاكمية المؤسسية وكما يلي :

رفع التقارير الى رئيس لجنة التدقيق في مجلس الإدارة .

عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مسؤوليات تنفيذية. وتكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح .

إعداد التقارير دون تدخلات خارجية. بحيث يحق لها مناقشة هذه التقارير مع الدوائر المعنية .

ومن أهم مسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي :

إعلام لجنة التدقيق عن إحتمالية وجود تضارب في المصالح .

التأكد من دقة واعتمادية المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات .

الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة .

عمليات الابلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية و الادارية و العمليات تتوفر فيها الدقة و الاعتمادية و التوقيت المناسب).

ثالثاً: التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمتابعة الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق. وفي حال صعوبة تطبيق ذلك من الناحية العملية. يطلب البنك الدوران المنتظم للشريك الرئيسي المسؤول من التدقيق الخارجي للبنك.

يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره. ويجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنويا» .

رابعاً: إدارة المخاطر والامتثال

بهدف الوصول الى أفضل الممارسات فان دائرة المخاطر ترتبط مباشرة مع لجنة المخاطر و الامتثال و بخط متقطع مع المدير العام و تقوم دائرة المخاطر برفع تقاريرها الى لجنة المخاطر والامتثال ونسخة للمدير العام. أما فيما يتعلق بالأعمال اليومية فتقوم إدارة المخاطر برفع تقاريرها الى المدير العام متضمناً مسؤولياتها التالية :

ادارة المخاطر:

تحليل المخاطر من ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر العمليات .

تطوير منهجيات لقياس وضبط المخاطر .

التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة المخاطر .

تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر في البنك .

توفير المعلومات حول المخاطر لدى البنك .

تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان ، وادارة الموجودات والمطلوبات / الخزينة ، ومخاطر التشغيل بمساعدة دائرة ادارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان

ادارة الامتثال :

بهدف الوصول الى أفضل الممارسات فان دائرة الامتثال ترتبط مباشرة مع لجنة المخاطر و الامتثال و بخط متقطع مع المدير العام .

تم تشكيل إدارة للامتثال مستقلة تم رفدها بكوادر مدربة، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص .

تقوم إدارة الامتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى البنك توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك .

يعتمد المجلس ويراقب سياسة الامتثال ويكون أعدادها وتطويرها والتأكد من تطبيقها في البنك من صلاحيات إدارة الامتثال .

ترفع إدارة الامتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال الى لجنة المخاطر والامتثال مع إرسال نسخة الى المدير العام، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

ويتضمن التقريرالسنوي معلومات عن إدارة المخاطر والامتثال كهيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها بهدف الإفصاح عنها للجمهور والجهات الرقابية. ويسعى البنك بهدف الوصول الى أفضل الممارسات الى محاولة توعية لجان البنك بمساعدة دائرة إدارة المخاطر بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لها .

الفصل الخامس : العلاقة مع المساهمين

يهدف البنك الى إقامة علاقات جيدة وراوابط وثيقة مع المساهمين من اجل الوصول الى الممارسات الواجبة وذلك من خلال ما يلي :

اتخاذ خطوات جدية وفعالة لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة وللتصويت أما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم .

دعوة المساهمين لحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة و رؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة .

دعوة المدققين الخارجيين لحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة للإجابة عن الأسئلة التي قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق .

التصويت على القضايا بشكل منفصل خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .

انتخاب أو إعادة انتخاب أعضاء المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة بالإضافة الى انتخاب المدقق الخارجي وحسب القانون .

إعداد تقرير لاطلاع المساهمين على الملاحظات التي تمت خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة ونتائجه، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها و ردود الإدارة التنفيذية عليها .

حضور رؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة اجتماع الهيئة العامة السنوي .

الفصل السادس : الشفافية و الإفصاح

حرصا من البنك على تطبيق مبدأ الشفافية و الإفصاح بصورة كاملة ورغبة منه في توفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطات البنك للمساهمين والجمهور والهيئات الرقابية المختلفة الداخلية والخارجية فقد قام البنك باعتماد ما يلي:

الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتعليمات البنك المركزي الأردني و مواكبة التغيرات التي تطرا على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي و نطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية و التقيد الكامل بتطبيق كافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) .

قيام الإدارة التنفيذية برفع التقارير حول التطورات و التعديلات التي تطرأ على وضع البنك المالي الى مجلس الأدارة .

توضيح مسؤوليات البنك تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير السنوي ضمن التقرير السنوي للبنك .

يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط الأتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور من خلال مايلي:

أ) وظيفة علاقات المستثمرين ويشغلها كادر مؤهل قادر على توفير معلومات شاملة و موضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وادائه و أنشطته.

ب) التقرير السنوي والذي يتم اصداره بعد نهاية السنة المالية.

ج) تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالاضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة

د) الاجتماعات الدورية بين الادارة التنفيذية في البنك والمستثمرين و المساهمين

ه) تقديم ملخص دوري للمساهمين و المحللين في السوق المالي و الصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الادارة التنفيذية العليا ، وبشكل خاص المدير العام و المدير المالي (CFO)

و) توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية أو في المحاضرات التي تقدمها الادارة التنفيذية ، وذلك من خلال وظيفة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الالكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية و الانجليزية.

تضمين التقرير السنوي للبنك والتقارير الربيعة إفصاح من الأدارة التنفيذية للبنك يسمىManagement Discussion and Analysis بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية و المستقبلية و الوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة و الحوادث وحالات عدم التأكد . و يتعهد البنك بالالتزام بأن جميع الايضاحات الواردة في هذا الافصاح معتمدة وكاملة وعادلة و متوازنة ومفهومة وتستند الى البيانات المالية المنشورة للبنك.

قام البنك بنشر سياسة الحاكمية المؤسسية محدثة على الموقع الألكتروني الخاص به (www.investbank.Jo) مع بيان

البنود التي يلتزم بها والبنود التي لم يلتزم بها والأسباب التي لم تمكنه من الألتزام بهذه البنود

و في إطار سعي البنك الى الألتزام بمبدأ الشفافية و الأفصاح فقد قام بتضمين التقرير السنوي ما يلي :

معلومات عن كل عضو مجلس ادارة : مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك فيما اذا كان مستقل، تنفيذي او غير تنفيذي، عضويته في لجان المجلس،تاريخ تعيينه في المجلس، اي عضويات في مجالس ادارة اخرى، المكافآة والرواتب التي حصل عليها من البنك، القروض الممنوحة من البنك واي عمليات اخرى بين البنك والعضو او شركاته او الأطراف ذوي الصلة به .

المساهمين الرئيسين في البنك مثل المساهمين او الجهات ذات العلاقة التي لها سيطرة على اكثر من 10% من رأس مال البنك مع تحديد (Ultimate Beneficial Owners) (وهم المساهمين الرئيسيين في الشركات التي تعتبر مساهم رئيسي في البنك) . اذا كان ذلك ضروريا .

ملخص للهيكل التنظيمي للبنك .

ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس والصلاحيات المفوضة لتلك اللجان وعدد مرات اجتماع المجلس ولجانه .

ملخص عن سياسات المكافآت وأعلى راتب تم دفعه للإدارة التنفيذية .

شهادة مجلس الأدارة بكفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية .

وصف لهيكل دائرة ادارة المخاطر وانشطة الدائرة المختلفة .

مواقع فروع البنك
مواقع الصراف الآلي الخارجية
الشركات التابعة

مركز الخدمة الهاتفية

+962 6 500 1515

مواقع فروعنا

فرع عبدون

9 شارع سلمان القضاة، مقابل ميرابيل

فرع أبراج إعمار

أبراج إعمار، بين الدوار الخامس والسادس

فرع الصويفية

67 شارع عبدالرحيم الحاج محمد

فرع شارع مكة

244 شارع مكة، بجانب مدخل مكة مول الرئيسي

فرع الشميساني

43 شارع عبد الحميد شرف

فرع وسط المدينة

35 شارع الملك حسين، بجانب مجمع الفحيص

فرع الوحدات

325 دوار الشرق الأوسط

فرع سحاب

مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية

فرع العقبة

شارع النهضة، بجانب فندق الديز إن

فرع الزرقاء

73 شارع الملك حسين

فرع اربد

شارع الشهيد وصفي التل (شارع السينما سابقا)
*لا يوجد صراف آلي

PRIME

مركز الخدمة الهاتفية: 1510 500 6 962+

PRIME الشميساني
43 شارع عبدالحميد شرف

PRIME أبراج إعمار
أبراج إعمار، بين الدوار الخامس والسادس

مواقع الصراف الآلي

عمان

بلوفيج، عبدون
دوار جونيا، دير غبار
محطة الجولف، شارع المدينة الطبية
محطة الجولف، شارع الجامعة الأردنية
ياسر مول، البيادر وادي السير

العقبة

راديسون بلو، تالابيه

الزرقاء

باب مكة مول، الرصيفة

اربد

اربد مول

الشركات التابعة

شركة الموارد للوساطة المالية

43 شارع عبدالحميد شرف، الشميساني
هاتف: 0500 563 6 962+

شركة الإمداد

شارع صلاح فليح العطيات، الجويدة
هاتف: 0301 413 6 962+

شركة تمكين

244 شارع مكة، بناية فرع البنك الإستثماري
هاتف: 2610 550 6 962+

43 شارع عبد الحميد شرف، الشميساني
ص. ب. 950601 عمان 11195 الأردن
هاتف: 1500 500 6 962+
فاكس: 1410 568 6 962+
www.investbank.jo